جامعة الجزائر

كلية العلوم السياسية والإعلام

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الاتحاد من اجل المتوسط: رؤية مغاربية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد :عبد الرؤوف عزيري. **إشراف الدكتور: عمار جفال**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور : سعود صالح رئيسا

الأستاذ الدكتور: جفال عمار مشرفا

الدكتور: فول مراد عضوا

الدكتور: غريس صالح عضوا

السنة الجامعية : 2013/2014

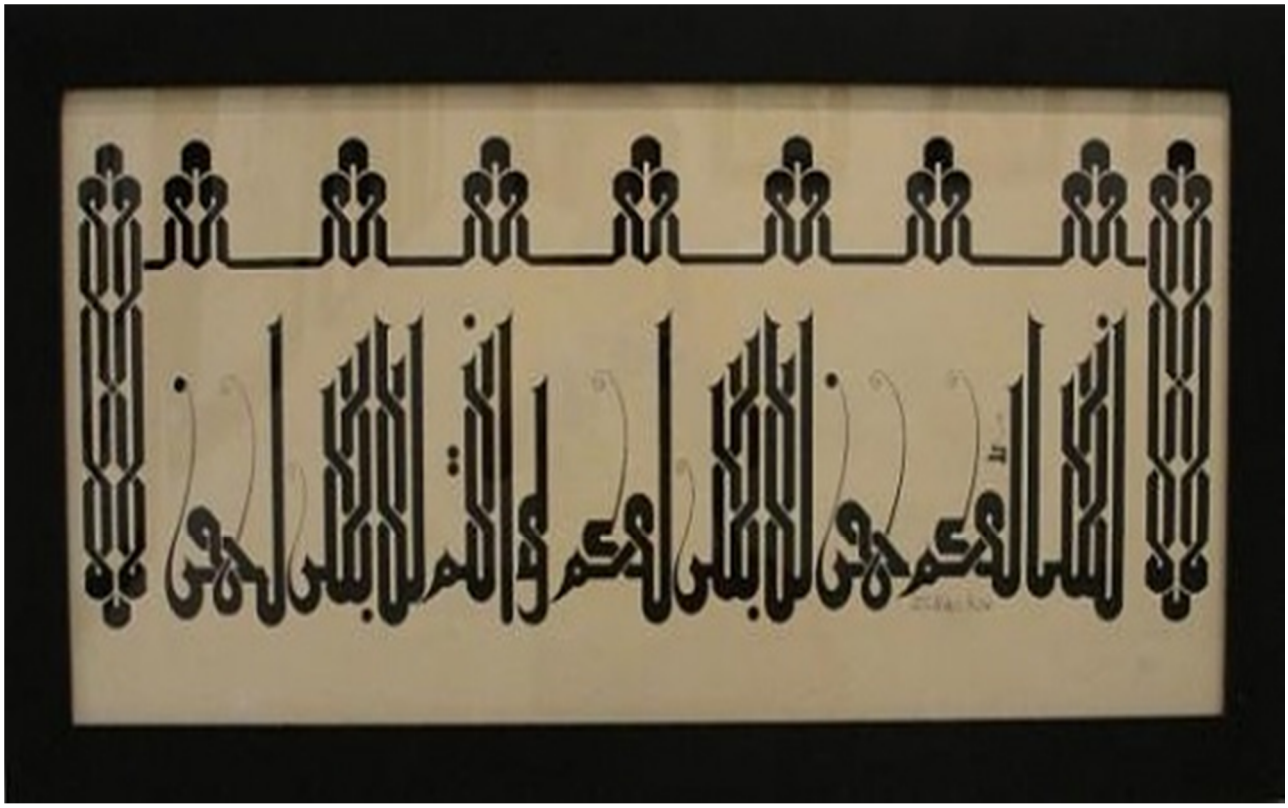

الإهداء:

إلى روح والديّ رحمهما الله

إلى رفيقة دربي

إلى فلذات أكبادي :بسمة، عبد الستار ،إناس ،إسلام و عبد الرحمان

إلى الشعوب العربية المكافحة من اجل الحرية والعدالة و السلام

شكر و تقدير

الشكر أولا لله سبحانه عز و جل الذي وفقني على إنجاز هذه المذكرة

ثم الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور عمار جفال الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة ولم يبخل على بنصائحه القيمة كما لا أنسى كل من شجعني من بعيد أو من قريب و اخص بالذكر أيضا لجنة المناقشة على قبولها مهمة الإشراف

الخطة

الإهداء.....

شكر و تقدير.....

مقدمة.....

الفصل الأول :الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة.....

-مفهوم الاتحاد.....I

-النظريات المفسرة للاتحاد والتكامل II

-1-المدرسة الوظيفية.....II

-2-المدرسة التعددية.....II

-أشكال الإتحادات التكاملية.....II

-1-منطقة التجارة الحرة.....II

-2-الإتحاد الجمركي.....II

-3-السوق المشتركة.....II

-4- الإتحاد النقدي.....II

-5- الاتحاد الاقتصادي.....II

-الإقليمية الجديدة.....III

-1- مفهوم الإقليمية الجديدة.....III

-2-خصائص و مزايا الإقليمية الجديدة.....III

خلاصة الفصل الأول.....

الفصل الثاني: العلاقات المغاربية –الأوروبية في إطار مسار برشلونة .....

-تطور الشراكة المغاربية- الأوروبية I

-مضمون و أهداف الشراكة الاورو -مغاربية.....II

-اتفاقيات الشراكة بين الدول المغاربية و الاتحاد الأوروبي.....III

-1- اتفاق الشراكة بين المغرب و الاتحاد الأوروبي.....III

-2- اتفاق الشراكة بين تونس و الاتحاد الأوروبي.....III

-3- اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.....III

خلاصة الفصل الثاني.....

الفصل الثالث: مشروع الاتحاد من اجل المتوسط و مواقف الدول المغاربية منه.....

-مضمون و أهداف مشروع الاتحاد من اجل المتوسط.....I

-1-أهداف مشروع الاتحاد من اجل المتوسط.....I

-2-مضمون مشروع الاتحاد من اجل المتوسط..... II

-مواقف الدول المغاربية من مشروع الاتحاد من اجل المتوسط.....II

-1 –موقف المغرب.....II

-2- موقف الجزائر.....II

-3-موقف ليبيا.....II

-4- موقف تونس.....II

خلاصة الفصل الثالث .....

الفصل الرابع:القضايا المحددة لمستقبل مشروع الاتحاد من اجل المتوسط.....

- قضية الهجر.....I

-قضية الأمن و السلام في المتوسط.....II

-قضية الصراع العربي –الإسرائيلي.....II

خلاصة الفصل الرابع.....

الخاتمة.....

قائمة المراجع.....

المقدمة العامة

مقدمة :

تعتبر منطقة شمال إفريقيا محور تلاقي لأربعة أبعاد جيواستراتيجية ، وهي البعد الأوروبي وامتداده شمالا والبعد الإفريقي و امتداده جنوبا، والبعد شرق أوسطي و امتداده شرقا حتى منطقة الخليج العربي إضافة إلى البعد الأطلسي غربا. وقد شكلت هذه الأبعاد الجيوستراتيجية على مر العصور محطات نزاع وتنافس بين العديد من القوى الاستعمارية ، ولم تتراجع هذه الأهمية رغم التحولات الدولية والتطور التكنولوجي، حيث أن توفر المنطقة على مخزون هائل من مواد الطاقة والمواد الأولية، وحاجتها إلى البضائع الأجنبية باعتبارها سوق استهلاكية واسعة أدخلت هذه المنطقة ومن جديد في صراع تتقاسم أدواره كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا القوة التقليدية في المنطقة.

ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، زالت الأسباب التي أدت إلى التحالف داخل المعسكر الغربي والتي كانت أساس احترام مراكزه الكبرى لتقاسم مناطق النفوذ بينها. فالصراع لم يعد صراعا بين الشرق والغرب، بل أصبح صراعا بين الدول الغربية في حد ذاتها، غلب عليه الطابع الاقتصادي ، وبرز هذا الصراع بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية ومنها فرنسا في العديد من المناطق الهامة سيما في إفريقيا و الشرق الأوسط

وكان للدور الريادي الأمريكي تأثيره الواضح على هذا الصراع، حيث بدأت الولايات المتحدة بإعادة رسم خرائط النفوذ من جديد التي ميزت مرحلة الحرب الباردة ، و أيضا مناطق النفوذ التقليدية لفرنسا الاستعمارية إذ بدأت الولايات المتحدة تكشف عن مواقفها الجديدة مستغلة مواطن الضعف في السياسة الفرنسية تجاه شركائها في المنطقة. فكانت قضية لوكاربي إحدى أهم هذه المنافذ التي سمحت لأمريكا باستعراض قوتها في المنطقة وصلت إلى حد توجيه ضربة عسكرية لليبيا سنة 1986، كما احتكرت ملف الصحراء

الغربية من خلال (إمساك جيمس بيكر بالملف) في خطوة للتموقع أكثر في منقطة المغرب العربية .

وتوافقت سياسة الاستثمار الأمريكي للازمات والنزاعات الإقليمية في المغرب العربي، مع سياسة استثمار للضائقة المالية والاقتصادية لبعض الدول ومنها موريتانيا، فاستغلت أمريكا حالة التهميش والإهمال الفرنسي لها فدفعت بها (موريتانيا) باتجاه إقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني ، وهو عمل يهدف إلى تطويق النفوذ الفرنسي في شمال القارة وغربها، وحتى في الجزائر التي سعت هي الأخرى لتدعم علاقتها مع الطرف الأمريكي، الذي بدأ فعلا يتمركز في المنطقة من خلال مشروع (ازنتسات).

لقد أدركت فرنسا و أوروبا مخاطر هذا الاختراق لمنطقة نفوذها، المغاربية، وحاولت صده من خلال مخطط اقتصادي وسياسي يشل قدرته على التمدد فعمدت إلى العمل على :

- تطوير الروابط الاقتصادية مع دول المغرب العربي إلى المستوى الذي أثمر اتفاقيات شراكة مع كل من المغرب، تونس والجزائر.

- السعي إلى فك الارتباط السياسي بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي من خلال محاولة إخراج المنظومة المغاربية من نظام الشرق الأوسط الأمريكي وا ٍدماجها في الشبكة الأوروبية عبر النظام المتوسطي.

وفي هذا السياق و من خلال الإتحاد الأوروبي، حاولت فرنسا المحافظة على مصالحها في المنطقة التي تمتد جذورها إلى القرن التاسع عشر والتي يمكن تلخيصها في تامين وصول فرنسا والإتحاد الأوروبي للمواد الأولية وفي مقدمتها اليورانيوم والبترول وتدعيم مكانة فرنسا في نظام ما بعد الحرب البادرة.

لقد كانت إفريقيا ومازالت، عاملا معززا لمسعى فرنسا لتأكيد مكانتها كقوة كبرى، ولذلك حرصت على أن يكون إنهاء الإستعمار مجرد تقليص لوجودها العسكري فيما وراء البحار ،

دون أن يمس ذلك مصالحها ونفوذها في كامل إفريقيا ، ولذلك ظلت المكانة الإستراتيجية للمنطقة تشكل أولويات صانع القرار الفرنسي ، وعليه يظهر المشروع الجديد للرئيس الفرنسي نيكولاس لساركوزي Nikolas Sarkosi،الإتحاد من أجل المتوسط، بإعتباره يكرس هذه الأهداف ويكمل المشاريع السابقة وهي مشاريع الشراكة.

فقد أعلن الرئيس الفرنسي عن مشروعه هذا ولم تمر فترة إنتخابية سوى فترة قليلة وواضح أنه يهدف إلى خلق حيز من التضامن والتعاون ويركز على محاربة الجريمة المنظمة، والإرهاب، والتنمية المستدامة، والطاقة ،ويشكل حلقة وصل جديدة بين أوروبا وأفريقيا . ودعيت الدول المغاربية بما فيها ليبيا للمشاركة والانضمام إلى هذا المشروع، باعتبارها أطرافا رئيسة ومحورية في المنطقة و كل المشاريع الأوروبية. وقد انقسمت مواقف هذه الأطراف بين مؤيد و متحفظ ورافض.

و عليه فإن أهمية الموضوع تبرز خاصة في تسليط الضوء على مستقبل هذا المشروع من خلال التركيز و التعمق في أبعاده السياسية و خلفياته الأمنية و الإقتصادية و أثارها على العلاقات المغاربية –المغاربية و توضيح البدائل و الخيارات الممكنة و المتاحة للدول المغرب العربي لمواجهة هكذا مشاريع و إدارة علاقات براغماتية مع الاتحاد الأوروبي و فرنسا خصوصا والتي تبقى الشريك المميز و التقليدي للمنطقة مما يساهم في توضيح الرؤى الإستراتجية لصانع القرار المغاربي وآليات تحقيق مصالحه الحيوية .

إشكالية الدراسة

يتناول موضوع الدراسة بالبحث و التحليل العلاقات المغاربية–الأوربية في إطار مشروع الاتحاد من اجل المتوسط بالتركيز خاصة على الجوانب الأمنية و الجيواستراتجية لهذا المشروع في المنطقة مع إيضاح تصور الدول المغاربية للمشروع و مختلف أبعاده و أثارها القائمة و المحتملة على دورها و مصالحها في منطقة جنوب المتوسط و ذلك من خلال

الإجابة على السؤال الجوهري والذي يتمحور حول: ماهي الرهانات الجيواستراتجية و الأفاق المستقبلية للمشروع بالنسبة للدول المغاربية(المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا و موريتانيا) و هل تملك هذه الدول إستراتجية أو سياسة واضحة و محددة و متقاربة تجاه الاتحاد الأوروبي؟ ماهي ملامح ومحتوى هذه السياسة أو الرؤية؟.

و تتفرع عن هذا السؤال العديد من الأسئلة الفرعية من أهمها: ألا يشكل مشروع الاتحاد من اجل المتوسط فرصة للدول المغاربية لتدعيم تقاربها الاقتصادي و السياسي ؟ أم انه فرصة لمضاعفة الخلافات ؟.

كيف يمكن للدول المغاربية الاستفادة من هذا المشروع؟

فرضيات الدراسة

سوف تحاول الدراسة الإجابة على مختلف هذه التساؤلات من خلال بعض هذه الفرضيات وهي:

-إن تصور الدول المغاربية لمشروع الاتحاد من اجل المتوسط تصور محكوم بمصالح آنية و ضيقة لا تخدم مصالحها الحيوية.

-إن الدول المغاربية لا تمتلك تصورا شاملا لا موحدا و لا منفردا تجاه المنطقة المتوسطية .

-إن سلوك الدول المغاربية تجاه المشاريع الغربية و الأوروبية تكرس ردود فعل غير مدروسة

- إن إعادة تنشيط دور الدول المغاربية وضمان مكانة إستراتجية لها مرهون بإدارة نتائج التنافس الدولي على منطقة المغرب العربي و التحكم في شبكة الاعتماد المتبادل في إطار تفعيل اتحاد المغرب العربي.

مناهج و مقاربات الدراسة:

إن الإجابة على التساؤلات السابقة، تتوقف على العديد من الاعتبارات التي تنبثق من الإطار النظري لهذه الدراسة، حيث يعكس هذا الإطار التشابك بين قضيتين هامتين، تتعلق الأولى بالتعاون بين دول المغرب العربي و الاتحاد الأوروبي، والثانية تخص تصور الدول المغاربية لمشروع الاتحاد من اجل المتوسط، وانطلاقاً من ذلك، تتبنى هذه الدراسة منهجية تقوم على الجمع والمزاوجة بين العديد من المقاربات و المناهج من بينها المنهج الوظيفي و ذلك في تحليل علاقات التعاون بين الطرفين بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي يسمح لنا بتتبع تطور العلاقات المغاربية-الأوروبية عبر العديد من المحطات الزمنية .

و تمت الإجابة على إشكالية الدراسة في أربعة فصول. خصص الفصل الأول للإطار النظري و المفاهيمي للدراسة حيث تم تناول مفهوم الاتحادات التكاملية و عناصرها كما حددتها أهم المدارس إلى جانب الإقليمية الجديدة التي تعبر عن الإشكال الجديدة لعملية التكامل .أما الفصل الثاني فيتناول التطور التاريخي للعلاقات المغاربية-الأوروبية منذ الاستقلال و مناقشة مختلف الاتفاقيات و العلاقات بين الطرفين .

أما الفصل الثالث ، فانه يناقش مشروع الاتحاد من اجل المتوسط ،مضمونه ،أهدافه .كما يتعرض لمواقف الدول المغاربية من هذا المشروع .

و بالنسبة للفصل الرابع ،فيتناول مستقبل العلاقات المغاربية-الأوربية على ضوء القضايا المطروحة بين الطرفين و التي اختلفت حولها التصورات و الرؤى و من أهمها قضايا **الهجرة** و **الأمن في المتوسط** و **القضية الفلسطنية**.

الفصل الأول :

الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة.

الفصل الأول :الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة.

إعتبر الإتحاد من أجل المتوسط من الناحية النظرية نقطة تحول أساسية في الإقتراب الشامل للإستراتيجية الفرنسية –الأوروبية ، و الإعتماد المتبادل في كل أبعاده السياسية و الإقتصادية و الأمنية ، و قبل التطرق إلى هذا المشروع ، و أهم مواقف الدول المغاربية نشير إلى مفردات الدراسة و الإطار النظري لها و هو التكامل و الاندماج و الإقليمية الجديدة

I - مفهوم الاتحادات التكاملية.

بدأ استخدام مصطلح التكامل سنة 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي، وقد إختلف الباحثون في تحديد مصطلح التكامل حسب الزوايا التي نظر منها إلى إليه . فالتكامل بالنسبة جان تنبرغن عملية تشتمل على العديد من الجوانب أهمها العمل على إيجاد أحين السبل أو الأطر للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون[1]

و استخدم مفهوم التكامل لنقل معنى التعبير الانجليزي Intégration،و الذي يرمز للشيء المركب عضويا في كل الأجزاء. و يعرف بيلا بلاسا التكامل الاقتصادي على أنه عملية تشمل الإجراءات و التدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة. كما أن التكامل حالة تمتثل في إختفاء أو إنتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية. أما الباحث ميردال فيري أن مفهوم التكامل يجب أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياستهم.[2]

---

[1] فواد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ، الدار المصرية اللبنانية، 2004،القاهرة ، ص 7.

[2] نفس المرجع ، ص7.

و غاليا ما يجري التمييز بين مفهومين للتكامل و هو المفهوم السكوني أو الاستاتيكي و يبدأ من افتراض ضمني ،ثبات كمية أو حجم و خصائص الموارد الموجودة في الدول الأطراف في التكامل و يركز بشكل أساسي على بحث أثار التكامل و في إعادة توزيع و استخدام هذا الحجم من الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة و بين الدول نفسها بما يحقق الاستخدام الأفضل و على بعث أثار التكامل على معدلات التبادل لكل بلد و على الاستهلاك. أما المفهوم الحركي أو الديناميكي ،فهو الذي يبحث تطوير إمكانية نمو أو تنمية اقتصاديات الدول الأطراف في التكامل و الكيفية التي يمكن أن يؤثر بها التكامل بين الدول في هذا التطور[3].

ويعد المفهوم السكوني حصيلة الفكر الانجلو-سكسوني أمثال فينر (viner) و ميد (Meade) و بلاسا و التكامل وفقا لهذا المفهوم يعني إلغاء القيود بين الوحدات الاقتصادية بين مختلف الدول أو أنه علاقات اقتصادية أوثق بين المناطق المعنية تقوم على مبدأ الاتجاه نحو توحيد أسعار المنتوجات و الخدمات. و يمكن للمفهوم السكوني أن يتوسع بحيث يشمل تنمية اقتصادية الأطراف المتكاملة و ليس الاقتصار على تحقيق المكاسب من التجارة و المقتصرة على مكاسب إنتاجية و أخرى استهلاكية ،أي تحقيق ما يطلق عليه التكامل التام أو الاندماج. فالبداية غالبا ما تكون بتحرير التجارة، و من ثم التدرج في التكامل وصولا إلى الاندماج . فعندما نقول أن دراسة الاندماج تتجاوز مستوى السوق لتبحث في اختيارات الأطراف أعضاء العملية التكاملية و توقعاتها و إرادتها ،فان ذلك يعني رفع درجة التكامل إلى المستويات الأعلى من الاتحاد الاقتصادي وصولا إلى الاندماج. (4)

إن التكامل ليس هدفا في حد ذاته و لكنه وسيلة لتحقيق أهداف معينة و منها التنمية كما هو حال الدول النامية و عليه ،فان التكامل التنموي يتطلب إلى جانب إلغاء القيود

---

[3] حبيب محمود. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و أفاق التكامل الاقتصادي العربي ،مجلة جامعة دمشق، العدد الثاني ،2000،ص277-278.

[4] نفس المرجع،ص 278.

الجمركية على حركة السلع و عناصر الإنتاج ،ما يلزم من استثمارات و توزيعها بين مجموعة الدول الأطراف و العمل لتحقيق التوافق بين اعتبارات الكفاءة و العدالة بحيث لا يستأثر عدد من الدول بالقسم الأكبر من المنافع على حساب باقي الدول الأخرى و حتى لا تتحمل بعض الأطراف تكاليف اكبر مما يعود عليها من منافع[5].

[5] نفس المرجع، ص 279.

II -النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي:

هناك العديد من النظريات التي برزت في هذا الإطار ومن أهمها **المدرسة الوظيفية** التي يمثلها "دفيد متيراني" " و **المدرسة التعددية** و من أهم روادها المفكر كارل دوتش ، و رغم بعض الاختلافات البسيطة بين هذين التوجهين إلا أنهما يركزان على دراسة مختلف العوامل التي تدفع نحو التكامل و الاندماج إلى جانب إيضاح مزايا هذه العملية التي أصبحت أحد خصائص و أدوات العلاقات الدولية.

II-1-المدرسة الوظيفية و من أهم روادها "دفيد متيراني" وقد بلور هذا الأخير أفكاره في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، و إنطلق من مسلمات مثالية حول تحسين وتطوير المجتمعات إذ اعتمدت وسائل عقلانية و منفعية ويرى "ميتراني" أن الوظيفة تهدف إلى كسر الرابط التقليدي بين سلطة و وحدة ترابية محددة ، وذلك عبر ربط السلطة بنشاط معين.[6]

وتقوم الوظيفية في توجهها العام على تخطي الإقليمية إلي الكونية، حيث عارض "دافيد ميتراني" الاندماج الإقليمي لأن ذلك يؤدي حسب رأيه إلى إعطاء مزيد من القوة للبنية التنظيمية الجديدة وبالتالي القدرة على استعمال تلك القوة، وبذلك تتحول النزاعات من مستوى الدول إلى مستوى التجمعات الإقليمية . و يركز متيراني في العملية التكاملية على التعاطي مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والعمل على خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشركة عبر حدود الدول وهو ما يؤدي في النهاية إلى خلق مجتمع خالي من الحروب و النزاعات [7]

ويعتمد متيراني في نظريته هذه على مبدأ الانتشار الذي يعني من وجهة نظره، أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى، وخلق

---

[6]- ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي، لطبعة الأولى، 1985 ، بيروت، ص 276.

[7]نفس المرجع. ص 276.

حاجات جديدة وبالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات أخرى، والتي تساهم بدورها في توجيه النشاطات الدولية ومن ثم تدعم الاتجاه نحو خلق سلام عالمي. فالتكامل الاقتصادي الفني هو الذي يدعم أسس الاتفاق السياسي حتى وان لم يجعل منه أمرا ضروريا[8] .وبهذا عرف دافيد متيراني التكامل بأنه نوع من الاستقراء لطبيعة التطور الذي تشهده المجتمعات مركزا على عامل التخصص في الجانب الفني والتقني وعليه، يميز الوظيفيون بين نوعين من السياسات وهي:[9]

-**السياسات العليا:** والتي تشمل على مجال السياسة الخارجية والدفاع وهي ميادين حساسة.

-**السياسات الدنيا:** وهي تلك المتعلقة بالاقتصاد والاجتماع، وهي أقل حساسية وأكثر قابلية للاندماج ونجاح العملية التكاملية على هذا المستوى يدفع بالقيادات السياسية العليا إلى توسيع و تنسيق التكامل في السياسات العليا .

أما ارنست هاس وهو من مفكري الوظيفية الجديدة والذي استند في تحليله لعملية التكامل إلى تجربة مجموعة الصلب والفحم الأوربية، فإنه يرى بأن قرار التكامل يعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي تدخل في العملية التكاملية حيث يقول: "أنه بدلا من الافتراض بعدم وجود دوافع أنانية وراء سلوك الأطراف، فإن الأفضل والأكثر معقولية هو افتراض ذلك والتركيز على الفوائد والمصالح والقيم التي يعملون من أجلها وهي أمور أعقد من أن نضعها في صياغة مبسطة كالقول بأن السلام بين ألمانيا وفرنسا أو الرغبة في إيجاد أوروبا الموحدة هو الدافع لقيام هيئة الصلب والفحم الأوروبية .فالتكامل حسب هاس هو نتاج جهود النخب المعنية في القطاع العام والخاص، وبدوره يؤكد هاس على مبدأ الانتشار أو التعميم في العملية التكاملية. [10]

---

[8] -جيمس دورتي. روبرن بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عيد الجي، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، الكويت، ص 270-271.

[9] -فلاح أمينة، دور النيباد في تفعيل الحكم والتنمية المستدامة في إفريقيا ،جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية ، ص13.

[10] -نفس المرجع. ص 285.

ويؤكد اتجاه الوظيفة الجديدة على أهمية الإدارة السياسية للنخب التعددية وجماعات المصالح في دفع العملية التكاملية وفقا منهج تراكمي إلى جانب أهمية عملية توزيع المهام داخل مؤسسات التكامل حتى لا تتعثر عملية التكامل[11] .

وفي دراسة لـ هاس مع فيليب شوميتر، أشار الباحثان إلى وجود ثلاث متغيرات تتكامل لتحقيق ما يسمى بالاتحاد السياسي انطلاقا من قاعدة الاتحاد الاقتصادي هذه المتغيرات هي:[12]

-المتغيرات القاعدية مثل حجم الوحدات التعددية الاجتماعية داخل الوحدات (أديان، لغة، قوميات) الاتساق النخبوي، معدل التعامل مع الوحدات.

-متغيرات لحظة الاتحاد الاقتصادي وهي حجم السلطة المفوضة للاتحاد، مستوى مشاركة الاتحاد في أعمال الحكومات وأهدافها.

-المتغيرات الحركية: وتتمثل في نموذج اتخاذ القرار، معدل التعامل بين الوحدات بعد قيام الوحدة الاقتصادية، مستوى قدرة الأطراف على التكيف لمواجهة الأزمات.

وتعميم التكامل أو الوحدة الاقتصادية إلى وحدة سياسية يعتمد بشكل أساسي على النقاط التي تسجلها كل من المتغيرات الثلاثة، فكلما زادت تلك النقاط، كلما كان التعميم أكثر احتمالا.[13]

II-2-المدرسة التعددية و من أهم روادها المفكر كارل دوتش الذي ينظر إلى العملية التكاملية من وجهة نظر اتصالية، حيث يعتبر أن كثافة الاتصالات تشكل العامل الأساسي في العملية التكاملية. فتكثيف المعاملات دون الالتزام بمراحل محددة **واستبعاد** كل ما من شانه أن يثير حساسية الدول و تخوفها من فقدان سيادتها والاكتفاء فقط بأطر مؤسستية

---

[11]-نفس المرجع. ص 14.

[12]-حيس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سبق ذكره، ص 288-289.

[13]-نفس المرجع، ص 289.

قائمة على المعاملات التي يجرى تكثيفها، حيث تعمل هذه الأخيرة على الرفع من درجة التشابك التي يؤدي إلى نشوء شعور بالجماعة[14]

فكارل دوتش يربط بين الاتصال وتحقيق التكامل بين المجتمعات السياسية حيث صرح بأن "إن الأقطار أو الدول ليست إلا حشودا من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل بينما وتنفصل عن بعضها بأراضي قليلة السكان أو خالية إلى حد ما، والشعوب تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها من أجلها، ولذا فإن الحدود تمثل المناطق التي تتناقص فيها الكثافة السكانية والاتصالات بشكل كبير وحتى يمكن لنا أن نطلق اصطلاح بلدة أو دولة ،فإنه لا بد من وجود اعتماد متبادل ومباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة بين الأفراد"[15]

وقد تميزت دراسة كارل دوتش بتركيزها على أمن المجتمعات، حيث ميز دوتش بين نموذجين من الأمن وهما الأمن الموحد والذي يقوم على توحيد المجموعات السياسية المستقلة في وحدة واحدة مع وجود حكومة مشتركة (حال الولايات المتحدة) أما النموذج الثاني فهو الأمن التعددي، حيث يظهر الترابط بين الدولتين على المستوى الأمني، في حين يتم الاحتفاظ بالاستقلال وسيادة كل دولة ولتحقيق النموذجين، يعدد كارل دوتش جملة من الشروط من أهمها:[16]

-الانسجام المشترك في القيم الرئيسية.

-توقع المنفعة المشتركة وذلك قبل البدء في فرض أعباء التكامل أو التوحيد.

-اتساق القيم بين صناع القرار في مختلف الدول المشاركة في الأمن التعددي والاستجابة المشتركة لما يعترض الحكومات من مشكلات دون اللجوء إلى العنف.

---

[14] فلاح أمينة، مر جع سبق ذكره، ص 15.

[15] -جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف ، مرجع سبق ذكره، ص 275-276

[16] -نفس المرجع،ص 276-277.

المدرسة الفدرالية: والتي يمثلها المفكر اميتاي اتزيوني وتشكلت تصورات هذا المفكر من خلال دراسته لتجربة السوق الأوروبية المشتركة (1958-1963) والجمهورية العربية المتحدة (1958-1961) واتحاد جزر الهند الغربية (1968-1962).وينطق في شرحه للعملية التكاملية من أن الوحدة السياسية تبدأ من اعتبار عملية الو حدة فكرة وحتى نضوجها وانطلاقا من ذلك فان العملية التكاملية تمر بأربعة مراحل أساسية وهي[17]:

-حالة ما قبل التوحيد

-عملية التوحيد من قبل القوى الفاعلة فيها.

-عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها.

-نضوج عملية التوحيد ووصولها إلى نهايتها.

و يطلق اتزيوني على المرحلة الرابعة من التوحيد اسم مرحلة الانتهاء ،حيث يكون الاتحاد قد انتشر في مختلف القطاعات ووصل إلى نقطة النهاية ،بمعنى اكتمال المراحل الثلاثة الأولى .و إذا كان اتزيوني يقر بدور النخبة الداخلية في المرحلة الثانية و التي تكون المدافع الرئيسي عن التو حيد(التذويب)،فانه يرى أيضا أن النخبة الخارجية تشجع و تدعم عملية التوحيد إذا تطابقت أهدافها مع أهداف النخبة المحلية أو الداخلية في الدول التي تسعى للتوحيد. [18]و يؤكد اتزيوني أن الحصول على المنافع لكل الدول الرئيسية و الفرعية المشاركة في الاتحاد ،يعد عاملا حاسما في دفع النجاح إلى حده الأعلى .فتوزيع المنافع يساهم في اتساع دائرة التأييد[19].

---

[17]-بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم التسيير، 2009، جامعة ورقلة الجزائر، ص 16.

[18]-جيمس دورتي ، وبرت بالستغراف ،مرجع سابق ،ص279-280.

[19]-نفس المرجع ،ص283 .

III -أشكال التكامل الاقتصادي :

تبين التجارب التكاملية التي عرفتها العلاقات الدولية أن عملية التكامل يمكن أن تأخذ العديد من الأشكال و المظاهر ، و التي تعبر في نفس الوقت عن مراحل تتابعت طبقا لمبدأ الانتشار و التعميم ، كما جاء في النظريات المفسرة للتكامل و الاندماج الاقتصادي و هذه المراحل هي كالأتي:

III-1-منطقة تجارة حرة. تعتبر هذه المرحلة الأولى من مراحل التكامل وتعتبر ذات أهمية كبيرة كون النجاح في المراحل اللاحقة يعتمد بشكل كبير عليها، وا ٍنشاء منطقة التجارة الحرة الهدف منه هو تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات بين دولتين أو أكثر. ويتم ذلك على مستويين: تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية على انتقال السلع عبر الحدود الوطنية للدول، وتحرير تقديم الخدمات التجارية من خلال السماح بالتواجد التجاري للأشخاص (الشركات) والأشخاص الطبيعيين (الأفراد)، بغرض تقديم الخدمات في الدولة الأخرى .و منطقة التجارة الحرة لا تتضمن إلغاء القيود على تحرك الأشخاص أو رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء أو تنسيق السياسات الاقتصادية و الاجتماعية لتلك الدول ،كما أن المنطقة الحرة لا تقيد حق أية دولة عضو في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الأخرى الخارجية عن نطاق المنطقة أو تجديد الإتفاقات المعقودة مع هذه الدول.

III-2- إتحاد جمركي. تتبع عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة إنشاء إتحاد جمركي بين الدول الأعضاء الذي يمثل ثاني مظهر للتكامل و هو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء من جهة وبين العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية إقليما جمركيا واحدا بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية و تنظيم عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يكفل عملية التبادل التجاري و توسيع نطاق السوق . و في الاتحاد الجمركي فان الدول ليست

لها الحرية في عقد إتفاقيات تجارية مع الدول الخارجة عن الإتحاد و هو بند يهدف إلى ضمان فعالية التعريفة الجمركية الموحدة و زيادة الدور التنافسي لهذا الإتحاد. وباختصار فان الاتحاد الجمركي يقوم على الأسس التالية: [20]

-وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية.

-وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء ووحدة الحدود الجمركية و الإقليم الجمركي بالنسبة لبقية الدول الأعضاء من العالم الخارجي

-إمكانية إنشاء صندوق مركزي للإرادات الجمركية بهدف إعادة توزيع هذه الإيرادات بين الدول الأعضاء و تعويض الدول التي قد تتضرر حصيلتها من الإيرادات الجمركية نتيجة إنشاء الاتحاد.

III-3-السوق المشتركة. و تتمثل المرحلة الثالثة من مراحل التكامل في إنشاء السوق المشتركة، والتي تنطوي على حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمالة، ورؤوس الأموال) بين الدول الأعضاء. فاستثمارات الدول الأعضاء تتم معاملتها معاملة الاستثمارات الوطنية وبالتالي تحصل على نفس الحقوق والامتيازات. فيستفيد الأفراد من الخدمات الاجتماعية (كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي) وتستفيد الشركات من الدعم والإعفاءات الضريبية. [21]

III -4-الاتحاد النقدي: تعتبر هذه المرحلة مهمة جدا في سلم التكامل، وتنطوي على توحيد السياسة النقدية من خلال خلق عملة موحدة وا ٍنشاء سلطة نقدية مركزية. فتكون للدول الأعضاء عملة موحدة وسياسة نقدية موحدة فيما يتعلق بسعر صرف العملة وأسعار الفائدة وأسس التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي.

III-5-الاتحاد الاقتصادي. أعلى و أهم درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث

---

[20]- بوشول السعيد ،مرجع سبق ذكره ،ص22.

[21]- بوشول السعيد ،نفس المرجع ،ص 25

يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الإتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الإتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الإتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه. كما يمكن القول أنه في الإتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وا يجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات[22].

انطلاقا من عرضنا لدرجات التكامل الاقتصادي يمكن تحديد اتجاهين للتكامل الاقتصادي وذلك حسب الصيغة التكاملية المتبعة: فالاتجاه الأول يعرف بالتكامل الاقتصادي الأفقي والذي يعني انضمام دول جديدة للمنطقة التكاملية وتوسيع نطاقها الجغرافي، وخير مثال على ذلك توسيع المنطقة التكاملية للاتحاد الأوربي. أما الاتجاه الثاني، فيعرف بالتكامل الرأسي، ونعني به الانتقال من درجة لأخرى من درجات التكامل الاقتصادي، انطلاقا من منطقة التفضيل الجزئي وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام. كما أن درجات التكامل الاقتصادي لا تنشأ بالصدفة ولكن هناك بعض العوامل التي تساعد على تكوينها أهمها:[23].

-وجود علاقات بين الدول المختلفة قبل تكوين الاتحاد.

- وجود العديد من القيود التي تعرقل حركة التجارة وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول حيث تعتبر هذه القيود الدافع الأساسي لتكوين مثل هذه الاتحادات.

- وجود درجة من المنافسة بين الدول المكونة وليس درجة التكامل بين اقتصاديات هذه الدول. فوجود المنافسة مع القيود الجمركية للحماية، يمثلان أساسا لتكوين الاتحادات

22- http://etudiantdz.net/vb/showthread

23- http://etudiantdz.net/vb/showthread

الجمركية، حيث أن إلغاء التعريفة الجمركية فيما بين الدول هذه يؤدي إلى تمتع الدول ذات الكفاءة بميزة الإنتاج، وبالتالي اعتماد الدول الأخرى عليها في الحصول على متطلباتها مما يؤدي إلى تطوير التجارة. .

- العامل الجغرافي يعتبر عاملا مساعدا مهما .فعدم وجود الحواجز الطبيعية وسهولة انتقال السلع والخدمات من شأنه عدم التأثير على نفقات النقل ويسمح بتوحيد السعر في السوق التكاملية.

-تعدد الدول المكونة للاتحاد يشجع على الاستفادة من حجم السوق وتعدد المصادر الاقتصادية.

IIII- الإقليمية الجديدة: إن التكامل كما ورد في تصور و دراسات المفكرين اخذ العديد من الأشكال التي تطورت مع الاعتماد المتبادل و تشابك العلاقات الدولية الرسمية و غير الرسمية. فمنذ نهاية الحري الباردة ظهرت العديد من التغييرات الدولية والإقليمية أثرت بدورها في العلاقات الدولية وتمثلت خاصة بالعولمة (Globalisme) و التي كان من نتائجها التوجه نحو تعميق صيغ التعاون الإقليمية والتكتل من اجل مواجه أي تحدي خارجي أو تدخل بسبب آلية العولمة وأثارها حيث بدا المجتمع الدولي يشهد تكتلات جديدة خاصة بعد أن تبين أن اغلب المشاكل القائمة هي عبارة عن مشاكل مختلطة أو مشاكل معقدة e،أبرزها الحروب الأهلية والفساد والتدخلات الخارجية وأزمة الطاقة والمناخ وغيرها ، لا تستطيع الدول بمفردها مواجهتها لأهميتها البالغة ولقصور الإجراءات الوطنية على معالجتها معالجة قانونية صحيحة ، ولذلك فقد لعبت الاتفاقيات الدولية الإقليمية والتكتلات ذات الصلة دورا بارزا في معالجتها فضلا و ذلك في إطار الإقليمية الجديدة .

IIII-1 -مفهوم الإقليمية: إن مفهوم الإقليم يستمد تعريفه من كلمة إقليم و التي تعني الحيز الجغرافي. فالإقليمية تعني الانتماء إلى إقليم جغرافي ذو خصائص تاريخية و

حضارية تميزه عن غيره. و في العلاقات الدولية، فان مفهوم الإقليمية ارتبط بالتعاون و التكامل بين الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي معين. و عليه فالإقليمية "مفهوم وسيط يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول في منطقة معينة. وهو وسيط لأنه يتخذ موقفا وسطا بين التعاون الدولي من ناحية و التعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى [24].

و قد تعددت تعاريف الإقليمية الجديدة . فصندوق النقد الدولي، الذي يرى أن مفهوم الإقليمية الجديدة يشير إلى المنظمات أو الترتيبات أو الاتحادات التي تسعى إلى احدث تخفيض في الحواجز الجمركية مع الدول أو الأطراف الخارجية غير الأعضاء في الترتيب أو التكتل التجاري جنباً إلى جنب مع تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء .واستنادا إلى هذا المبدأ حدد صندوق النقد الدولي ثلاثة أنماط من الإقليمية الجديدة وهي: الترتيب الإقليمي القائم على العضوية المفتوحة ويتمثل النمط الثاني في اتفاقيات التجارة الإقليمية. في حين يشمل النمط الأخير، التحرر الانتقائي الذي ينهض على قيام الدول الأعضاء بتحرير بعض القطاعات التي تتمتع بمميزات خاصة أو بوضع متميز في التجارة العالمية. [25]

و يربط البعض الآخر مفهوم الإقليمية الجديدة بمفهوم الجيو-اقتصادي لفترة ما بعد الحرب الباردة مقارنة بمفهوم الجيو-سياسي الذي استندت إليه تجارب الإقليمية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و الحرب الباردة ،و التي أطلق عليها الإقليمية الإستراتيجية و قد ارتكزت هذه الإقليمية على الاعتبارات الجيو-سياسية وسيطرة القوى العظمى التي اضطلعت بمسؤولية ضمان توفير حاجتين لدول الترتيب الإقليمي وهما: الأمن و الدفاع والاستقرار النقدي و المالي و ذلك تحت اسم الإقليمية الاقتصادية الاستعمارية . إلا أن انتهاء الحرب

---

[24]- بوشنافة شمسة، الدور الفرنسي في ظل النظام الدولي الجديد ،رسالة دكتوراه كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية،2009،الجزائر ، ص68

[25]بوشنافة شمسة، نفس المرجع ،ص70.

الباردة أدى إلى توفير قدر من الحرية للدول النامية و القوى الإقليمية في التعاون الإقليمي و يقو م المفهوم الجيو -استراتيجي على-القبول بمبدأ عالمية الإقليم أو عولمة الإقليم . بمعنى أن تضل الحدود الإقليمية مفتوحة من خلال: [26]

- الالتزام بمبدأ عدم الإبعاد والتركيز على أجندة اقتصادية محددة تؤكد على تعظيم العائد الاقتصادي لجميع الفاعلين الاقتصاديين في جميع اقتصاديات الدول الأعضاء في الترتيب الاقتصادي وفق عمل قوى السوق التنافسي و ترتكز تلك الأجندة على مبادئ و قواعد التدفق الإقليمي البيني الحر للمبادلات .

-الالتزام بقواعد و مبادئ المنظمة العالمية للتجار و تحجيم دور العوامل و المعوقات غير الاقتصادية أمام التعاون الاقتصادي الإقليمي مثل الدين واللغة والعرق و طبيعة النظام السياسي

و عليه فإن الإقليمية الجديدة لا ترتبط بالنطاق الجغرافي الواحد و إنما تعتمد معيار المصلحة الحيوية كمحدد للانتماء للإقليم و هي مصالح اقتصادية و سياسية و أمنية ...الخ .كما أنها عملية لإعادة تأسيس النظام الاقتصادي الدولي على نحو يتلاءم مع المتغيرات الدولية بحيث يجعل من الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة وسطية بين الدولة القومية من ناحية و النظام العالمي من ناحية أخرى .و من ثم فهي تجديد أو إعادة إحياء للنظم الإقليمية التي أصيبت بانتكاسة كبيرة مع المتغيرات الجديدة في النظام العالمي .و بهذا فالإقليمية الجديدة تختلف عن إقليمية الستنيات في أنها ليست امتدادا أو تعبيرا عن مصالح إقليمية بقدر ماهي استجابة للتطورات العالمية .

---

[26] بوشنافة شمسة، نفس المرجع، ص-73-72

و البعض الأخر يعتبر الإقليمية سياسية صممت لتحقيق معوقات التدفق التجاري لبعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن لعضها البعض و تسمى أيضا بالإقليمية المفتوحة و التي يقصد بها تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء و التي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير الأعضاء ليست بالضرورة مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء و يرى أصحاب الإقليمية المفتوحة ضرورة توفر عدة شروط و منها [27] :

-أن تكون مفتوحة العضوية بحيث يحق لأية دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن تتوفر فيها شروط العضوية .

-شرط عدم المنع و يعني أن الإقليمية تسمح و بشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء.

-التحرير الانتقائي و المكاسب المفتوحة حيث تتمكن الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة أكثر رعاية بالنسبة للقطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم و لذلك فهي لا تحتاج إلى اتفاقية تفضيلية في مواجهة الدول غير الأعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

إن هذا التعريف يركز على الجانب الاقتصادي و التجاري للإقليمية في حين أن الإقليمية هي أيضا سياسية و تشمل كل جوانب التبادل و التعاملات .

إن المفهوم الذي تتبناه أو توظفه هذه الدراسة ليس ذلك المفهوم الاقتصادي أو التجاري الضيق و إنما هو المفهوم الذي ينطلق من أن الإقليمية الجديدة هي نظم تظم دولتين أو ثلاثة أو أكثر من الكيانات التي تتفاعل بشكل منتظم بغض النظر عن القرب الجغرافي و

---

[27] علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة ،المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص109

هي استجابة للتطورات الدولية التي برزت مع نهاية الحرب الباردة و هي بذلك تحمل العديد من المضامين السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية .بعبارة أخرى الإقليمية الجديدة مفهوم يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول في منطقة معينة و هي مفهوم وسيط بين التعاون الدولي و التعاون الثنائي بين مختلف وحدات النظام الدولي و الذي يمتد إلى مختلف المجالات . فالاتحاد من اجل المتوسط يضم أعضاء تختلف في العديد من المقومات خالصة بين دول الضفة الجنوبية و الشمالية و هو ينطوي على العديد من مجالات التعاون الأمني و الاقتصادي و حتى الثقافي.

IIII -2-خصائص و مزايا الإقليمية الجديدة:

الإقليمية ليست بالظاهرة الجديدة في العلاقات الدولية و إنما تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية الحرب الباردة و قامت خلال هذه الفترة على فكرة التكتل و تقسيم العالم و مع تنامي عدد الدول المستقلة ،اتسع نطاق الإقليمية مستندة في ذلك إلى انتماءات قومية إقليمية ورأت الدول النامية فيها سبيلا لتحقيق مصالحها الذاتية..ص108.و مثلت السوق الأوروبية المشتركة التجربة النموذج في التكامل الإقليمي. و مع نهاية الحرب الباردة و مختلف التحولات الدولية التي صاحبتها و منها العولمة و التدفقات البشرية و المالية و تأسيس المنظمة العالمية للتجارة ،انطلقت الموجة الثانية من الإقليمية و التي عرفت بالإقليمية الجديدة حيث أصبحت التكتلات الإقليمية حلقة وسطية بين الدول من ناحية و النظام العالمي من جهة أخرى. [28]

وقد شهدت موجة الإقليمية الجديدة العديد من التكتلات في مختلف مناطق العالم إلى جانب نماذج التكتل التجاري التي ترجع إلى موجة الستينات باستثناء السوق الأوروبية المشاركة التي أنشئت بموجب معاهدة روما لعام 1957 و هذه التجارب أعيد تحديثها و تنشيطها بسبب موجة الإقليمية الجديدة و من أهمها: منطقة التجارة الحرة الأوروبية

[28] علاوي محمد لحسن، نفس المرجع ،ص 108-109

(EFTA) وتضم سبع دول أصلية هي: (النمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا وبريطانيا) وقد نشأت عام 1960 كمنطقة تجارية حرة على عكس السوق الأوروبية (الاتحاد الاقتصادي الأوروبي) . ومنها أيضا السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (CACM) وتأسست عام 1961، ومعاهدة الاندين وتأسست عام 1969، ورابطة جنوب شرق أسيا (ASEAN) واتحاد تكامل أمريكا اللاتينية (LATFA) التي تأسست عام 1960 وأعيد تنشيطها عام 1980، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وتأسست عام 1975 .أما أبرز التجارب الجديدة، فهي منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) التي بدأ التفكير فيها بين الولايات المتحدة وكندا عام 1981، ودخلت حيز التنفيذ عام 1987، وتم توسيعها بمشاركة المكسيك في فبراير 1991 على مرحلتين الأولى بين الولايات المتحدة والمكسيك في يونيو 1990، ثم بإشراك كندا عام 1991 ومنها أيضا الاتفاق التجاري لعلاقات تجارية أوثق بين استراليا ونيوزيلندا (ANZCERTA) وتأسست عام 1983، ومنطقة التجارة التمييزية لشرق وجنوب أفريقيا (PTA، وتأسست عام 1987 ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا وحوض الهادي (APEC) الذي تأسس عام 1989 بدعوة أسترالية ومباركة أمريكية بحضور وزراء خارجية اثنتي عشرة دولة هي: الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية والصين واستراليا ونيوزيلندا إضافة إلى الدول الست أعضاء رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) وهى: إندونيسيا و الفليبين وسنغافورة وماليزيا وتايلاند وبروناى أما آخر التكتلات وأحدثها فهو ذلك الذي يربط بين . تجمع دول القرن الإفريقي . ويضم: السودان والصومال وجيبوتي وأثيوبيا وا ٍرتيريا وكينيا الذي تأسس عام 1992 وبين منظمة . إيجاد . (الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر) التي نشأت عام . 1986 وبهذا الربط بين المنظمتين أصبحت أوغندا عضوا سابعا وفى قمة أجياد الأخيرة في إبريل 1995 اتفق على ضم تنزانيا مع احتمال دمج . إيجاد . بعضويتها الجديدة مع . الجماعة الاقتصادية لشرق إفريقيا وتضم أوغندا وكينيا وتنزانيا لتصبح عضوية التكتل الجديد تضم تسع دول منتشرة في مناطق القرن الأفريقي وهضبة البحيرات وأعالي النيل وشرق إفريقيا وهى تسعى

لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية متنوعة مع طموح للتنسيق مع منظمة . سادك للجنوب الأفريقي من خلال العضوية المشتركة التي تتمتع بها تنزانيا في المنظمتين . [29]

و أهم ما يميز الإقليمية الجديدة في أشكالها المختلفة ،أنها تتم بين مجموعة من الدول النامية و دولة متقدمة أو مجموعة من الدول تتولى قيادة المجموعة و هو ما يجعلها تجمعا إقليميا أو أكثر و من ثم فان معيار تباين مستويات النمو و القدرات هو الميزة الطاغية و هو ما يعني أنها تكتلات لا تهدف إلى الوصول إلى الوحدة بين الدول الأعضاء على شاكلة الاتحاد الأوروبي نظرا لأنها تجيز التمايز الكبير في الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. ثم أن الأطراف المتقدمة ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نموا و بالتالي تضع حدودا على عمليات تنقل الأفراد و بينما

كان الهاجس الذي ساد في الماضي هو توفير السلام و الأمن و إنهاء الحروب (الدول المتقدمة) أو تامين أعضاء التجمع من تبعات الاستعمار و تحقيق التنمية المتكافئة لدول نامية حصلت على استقلالها ،تأخذ الدوافع السياسية في الإقليمية الجديدة شكل العمل على دعم استقرار الدول المتقدمة و تامين حدودها من مشاكل الهجرة غير الشرعية و الجماعات الإرهابية و الجريمة المنظمة[30]

يري محمد السعيد إدريس أن دراسة تجارب الإقليمية الجديدة، وخاصة التجارب الثلاث الكبرى الأساسية: الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) والتكتل التجاري في جنوب شرقي أسيا وغرب الباسيفيكي عن تكشف عن حقيقتين أساسيتين هما: [31]

الأولى: أن اللجوء إلى عملية التكتل الاقتصادي الإقليمي لم يأت نتيجة اختيار تفضيلي بين تحرير التجارة متعددة الأطراف التي تمتد إلى كل الشركاء التجاريين، وبين تحرير التجارة

---

[29] محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة و مستقبل النظم الإقليمية، في: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx

[30] علاوي محمد لحسن ،مرجع سبق ذكره ، ص 75.

[31] محمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره.

التى تمتد فقط إلى الشركاء الإقليميين داخل التكتل الإقليمي، لكنها جاءت استجابة للتطورات الجديدة في النظام العالمي والبيئة التجارية والاقتصادية لذلك النظام ومتغيراته، سواء من ناحية قصور الدولة القومية عن أداء الوظائف الجديدة والاستجابة بمرونة وقدرة ملموسة على التكيف مع الواقع السياسي الاقتصادي التكنولوجي الجديد، أو من ناحية كفاءة نظام التجارة الحرة متعددة الأطراف في التوفيق بين المصالح المتناقضة للقوى الصناعية الكبرى.

الثانية: أنه قد ثبت بالتجربة أن هذه القوى الصناعية الكبرى تناصر نظام التجارة الحرة متعددة الأطراف طالما أنها تحقق لها فوائض تجارية، أو أنها تتفوق في مجال المزايا النسبية، لكنها تتحول عن مناصرة مبادئ التجارة الحرة متعددة الأطراف عندما يتحقق معها عجزا كبير، أو تعكس بالضرورة تدهور التنافسية الدولية لمنتجاتها ولاقتصادها ككل. هاتان الحقيقتان تكشفان أبرز خصائص الإقليمية الجديدة وهى[32]:

أ . أنها عملية لإعادة ماسة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على نحو يتلاءم مع المتغيرات العالمية الجديدة بحيث يجعل من الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة وسيطة بين الدولة القومية من ناحية، والنظام العالمي من ناحية أخرى ومن ثم فهي تجديد أو إعادة أحياء للنظم الإقليمية التي أصيبت بانتكاسة كبيرة مع المتغيرات الجديدة في النظام العالمي، ولكنه إحياء من منظور الاقتصاد نظرا لأن العالم أضحى أكثر اقتصادية فمن بداية الثمانينات كانت هناك فجوة مؤسسية ضخمة ما بين الدول القومية بمؤسساتها وضرائبها ونظمها النقدية والمالية المتعددة من جانب، وما بين النظام الاقتصادي العالمي، أو بمعنى آخر النظام الاقتصادي للدول الصناعية المتقدمة ومؤسساته من جانب آخر الدولة القومية كانت نتاج السوق القومية، والقومية الاقتصادية، والثورة الصناعية الأولى والثانية . أما الكتل الاقتصادية الإقليمية (الإقليمية الجديدة) فهي نتاجا لتطور السوق العالمية والنظام الاقتصادي العالمي بطاقاته الهائلة وآلياته المتنوعة، وما تتضمنه من شبكة ضخمة من

---

[32]نفس المرجع.

المنظمات والمؤسسات الدولية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وكالة الطاقة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية . الجات سابقا . ويقودها جميعا الاجتماع السنوي لقمة الدول الصناعية السبع الكبرى)، والاعتماد الاقتصادي المتبادل الكثيف، والثورة الصناعية الثالثة، وأيضا من خلال شبكة أكثر تعقيدا من الشركات متعددة الجنسية ومراكز المال والبورصات العالمية والتعاون التكنولوجي فيما بين هذه البلدان نتيجة لكل هذه التطورات في النظام العالمي فإن الدولة القومية بمواريثها ومصالحها الضيقة أصبحت عقبة كؤودا في مواجهة هذا النظام وترتب عليها اختلالات كبيرة في أداء النظام بعدها الكبير وتشتت اهتماماتها ومن ثم كان لابد من إيجاد البديل الأكثر تعبيرا وانسجاما مع كل تلك التطورات وهو الإقليمية الجديدة معنى ذلك أن الإقليمية الجديدة تختلف عن إقليمية الستينيات في أنها ليست امتدادا أو تعبيرا عن مصالح إقليمية بقدر ما هي استجابة للتطورات العالمية وهى بهذا المعنى لا تجعل من الانتماء الجغرافي شرطا لعضويتها، ولا تحرم دولا من العالم من الانتساب إلى عضوية تكتل اقتصادي إقليم ينتمي إلى عالم الشمال طالما أن هناك مصالح مشتركة ومنافع متبادلة .

ب . ليست الإقليمية الجديدة نقيضا أو بديلا للتجارة الحرة العالمية متعددة الأطراف، ولكنها تتمة أو تكملة لهذه التجارة فهي، وا ن كانت ترمى إلى تحرير التجارة بين الشركاء أعضاء التكتل الإقليمي، فإن هذا التحرير الجزئي للتجارة خطوة مهمة نحو تحريرها خارج التكتلات الإقليمية خصوصا في ظل توسع دائرة الاعتماد المتبادل بين الدول الصناعية الكبرى فالكتلة الاقتصادية يمكن أن تنشئ أثارا مولدة للتجارة خارج الكتلة التجارية، ويحدث ذلك إذا أدت عملية تحرير التجارة داخل كتلة تجارية معينة إلى زيادة الدخل، وبالتالي زيادة الطلب على الواردات من خارج هذه الكتلة تفسير ذلك أو رده جاكوب فينر في دراسته الرائدة عن . موضوع الاتحادات الجمركية (35) عندما أوضح الأثرين الناشئين عن تعديل التعريفات الجمركية، و الأخذ بجميع التفضيلات التجارية داخل إحدى الكتل الاقتصادية

الإقليمية الأثر الأول هو . خلق المبادلات التجارية . Trade Creation نتيجة ما ينشأ عن تخفيض الحواجز الجمركية بين أعضاء التكتل من استبدال الإنتاج المحلى غير الفعال بإنتاج البلدان الشريكة الفعال (الإقليمي) ويؤدى هذا الأثر - خلق المبادلات التجارية - إلى ازدياد في رفاهة البلدان الأعضاء وفى رفاهية العالم ككل غير أن تخفيض الحواجز داخل بلدان التكتل يبقى الحواجز المفروضة على البلدان غير الأعضاء

على مستوى مرتفع نسبيا مما يؤدى إلى استبدال إنتاج الأطراف الأخرى الفعال بإنتاج البلدان الشريكة غير الفعال، وهذا هو **الأثر الثاني الذي يعرف بتحويل مجرى** المبادلات التجارية Trade Diversion وينشأ عنه انخفاض في رفاهة البلدان الأعضاء وغير الأعضاء ويتوقف ما إذا كان الأثر النهائي أو الصافي لتفاعلات التكتل الإقليمي مكسبا أم خسارة على عدة معايير أهمها حجم خلق المبادلات بالنسبة إلى تحويل مجراها، ووجود الدول الأعضاء على مستويات متماثلة من النمو، وانخفاض تكاليف النقل، وارتفاع حصة التجارة داخل الإقليم، وتدنى درجة الحماية الخارجية المشتركة، وزيادة حجم السوق لما يتيحه ذلك من استفادة بوفور ات الحجم . أن وجود كتل تجارية لا يعنى بالضرورة التجزؤ الكامل للنظام التجاري العالمي، بدليل أن الكتلة التجارية قد انتشرت في الوقت الذي استمرت فيه الدول والكتل التجارية الكبرى في مفاوضات دورة أورجواي للجات لتحقيق المزيد من التحرير التجاري على المستوى العالمي بالتركيز على مناقشة القيود الأخرى غير الجمركية على الواردات وتحرير تجارة الخدمات والتجارة في السلع الزراعية، وهو ما نجحت في تحقيقه في نهاية عام 1993، وتم التوقيع على الاتفاقية الجديدة التي قضت بإنشاء . منظمة التجارة العالمية . كبديل لـ الجات . بالمغرب في ربيع 1994 بهاتين الخاصتين ينظر أنصار الإقليمية الجديدة إليها على أنها تطور شديد الأهمية، وأنه يمكن من خلالها تحقيق العديد من المكاسب السياسية والاقتصادية منها:

- أنها تساهم في تحقيق الاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي، ومن ثم تخدم قضية السلام فمن خلال المزيد من التشابك في المصالح والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول أعضاء التكتل يمكن أن تتراجع فرص نشوب الصراعات داخل الإقليم ويمكن أن تزداد فرص الاستقرار السياسي نتيجة ما يحدث من مكاسب اقتصادية متبادلة، وشيوع الاستقرار والسلام الإقليمي يعتبر خطوة أساسية لتحقيق الاستقرار والسلام العالمي ولعل أبرز الأمثلة على ذلك توقف . دورة الصراع . التي كانت تنشب بين ألمانيا وجيرانها كل 30 سنة بسبب الانغماس الألماني - الأوروبي في علاقات تكامل اقتصادي متنامية منذ البدء في تنفيذ مشروع مارشال مرورا بكل تطورات السوق المشتركة وحتى الوصول إلى الإتحاد الاقتصاد الأوروبي بعد اتفاقية ما تسريخت التي دخلت حيز التنفيذ عام 1993

- أنها يمكن أن تساعد في توسيع الأسواق وخلق اقتصاديات ضخمة وتحقيق المزيد من التقدم التكنولوجي والاقتصادي عن طريق فتح الأسواق الوطنية داخل التكتل الإقليمي أمام انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات والعمالة داخل الإقليم ويمكن في مثل هذه البيئة التعاونية والتكاملية أن يكون لأثر المحاكاة دوره الفاعل في تحفيز أعضاء التكتل نحو المزيد من التطوير والابتكار والتقدم

- أن المفاوضات الإقليمية داخل التكتل الاقتصادي الإقليمي تخدم المفاوضات العالمية إذا ما اعتبرت بمثابة معامل اختبار للقوانين والأحكام الجديدة كما أنها تخدم المفاوضات العالمية باعتبارها مرحلة تفاوضية سابقة، يجرى خلالها حل الكثير من المشاكل وتليين مواقف الأطراف بحيث تذهب للتفاوض العالمي أكثر ليونة وأقل تشددا هذا علاوة على أن التفاوض بين عدد محدود من التكتلات في المفاوضات العالمية أفضل كثيرا من التفاوض بين 125 دولة لكل منها رؤاها وتصورتها ومصالحها

- إن المفاوضات الإقليمية داخل الكتل أكثر كفاءة، بل وأكثر مناسبة في تناول قضايا ذات صبغة إقليمية بحتة عن طرحها في التفاوض العالمي فهناك دائما قضايا خلافية لها

خصوصيات إقليمية لا تطرح عادة في المفاوضات العالمية التي تختص بالقضايا ذات العمومية العالمية ومثل تلك القضايا الإقليمية لن تجد أفضل من إطار المفاوضات داخل التكتل الإقليمي كي تطرح نفسها للدراسة والتفاوض .

و رغم المزايا التي تنجر عن عملية الاندماج في إطار الإقليمية الجديدة إلا أنها تبقى مزايا محكومة بحجم و قوة الدولة خاصة إذا كانت العملية بين دول قوية و دول نامية أو فقيرة حيث لا تخرج العلاقة في هذا الإطار عن علاقة جديدة بين المركز و المحيط و التي تجبر الدول الفقير على مسايرة أهداف الدول القوية حتى و أن تعارضت مع مصالحها السياسية و الاقتصادية و حتى الأمنية .

خلاصة الفصل .

إن الاتحاد من اجل المتوسط يترجم الصيغ الجديدة للتكامل و الاندماج و التي توسعت في إطار الإقليمية الجديدة إلى الربط بين العملية الاقتصادية و الأمنية و السياسية في إطار مكافحة السلبيات التي تولدت عن العولمة و نتائجها السلبية على الدول القوية و الضعيفة بعد انفتاح الحدود و عجز الدولة القومية عن السيطرة وفرض سلطتها كما كان في السابق . فأصبحت قضايا الهجرة و تجارة الأسلحة و الإرهاب التهديد الحقيقي للعلاقات الدولية و التجارة الدولية مما استدعى التقارب بين مختلف الوحدات بغض النظر عن القرب الجغرافي و الروابط التاريخية أو الثقافية التي كانت حتى وقت قريب أهم عوامل التكامل و التقارب.

و في هذا الإطار يمكن فهم مشروع الاتحاد من اجل المتوسط الذي أرادته دول الاتحاد من اجل المتوسط و فرنسا خصوصا حلقة وسطية لمحاربة المشاكل التي تهددها في حدودها الجنوبية للمتوسط. لكن و بالمقابل ماهي نظرة الدول المغاربية (الجزائر ،المغرب ،تونس و ليبيا) إلى هذا المشروع هل يشكل من وجهة نظرها مشروع تكاملي اقتصادي و سياسي؟. هل هو مجرد مناورة سياسية في إطار علاقة المركز و المحيط تحمل خلفيات سياسية وأمنية؟ و هل تتمتك هذه الدول موقفا أو مواقف متقاربة من المشروع ،ثم ماهي العناصر التي تحدد مواقفها ؟ .هذه الأسئلة سوف نتناولها في فصول الدراسة اللاحقة

الفصل الثاني :

العلاقات المغاربة الأوربية في إطار مسار برشلونة.

الفصل الثاني: العلاقات المغاربة الأوربية في إطار مسار برشلونة.

إن التطرق إلى العلاقات المغاربة لا يمكن فصله عن إطاره التاريخي و الجغرافي الذي رسم توجه هذه العلاقات في مختلف أبعادها. فالأوروبيين يعتقدون أنهم الأسبق من بقية الدول الأخرى في ممارسة نفوذهم في منطقة جنوب المتوسط بحكم الجوار الجغرافي وكانت من أولى المناطق التي اتجهت إليها أوربا الاستعمارية و على رأسها فرنسا و اسبانيا .حيث أصبحت منطقة المغرب العربي المحمية الأوروبية لمدة طويلة من الزمن سمحت لها بتكريس سياساتها الثقافية و الاجتماعية في المنطقة محاولة بذلك طمس كل المعالم العربية و الإسلامية التي تشكل خصوصية المنطقة و شعوبها .و بعد صراع طويل استطاعت الشعوب المغاربية أن تفتك استقلالها و حريتها و أن تؤسس دولتها بعد أن طردت المحتل .

I-تطور **الشراكة المغاربية الأوروبية.**

ظلت العلاقات بين الدول الأوروبية الاستعمارية و الدول المغاربية قائمة بعد الاستقلال و لكنها في شكل جديد برز مع ملحق اتفاقية روما الخاصة بتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1957. فقد احتوت هذه الاتفاقية على التوجه الأوروبي ولاسيما فرنسي نحو جنوب المتوسط ومنها الدول المغاربية، فقد طالبت فرنسا الاحتفاظ بنظام التبادل التفاضلي مع مستعمراتها طبقا لقواعد الاتحاد الجمركي مع تونس والمغرب، بينما كانت الجزائر تابعة سياسيا واقتصاديا لفرنسا، ومن ثم للمجموعة الاقتصادية الأوربية.

بدأت هذه السياسة مع استقلال دول المغرب العربي حيث أصرت فرنسا على تخصيص ملحق في اتفاقية روما يسمح لها بالاحتفاظ بعلاقاتها التجارية والاقتصادية مع مستعمراتها في شمال إفريقيا . ثم تطورت هذه العلاقة مع الاتفاقيات التفاضلية التجارية لسنة 1976، فبعد توسع السوق الأوروبية المشتركة في سنة 1976 لبريطانيا والدانمرك و ايرلندا وبعد أزمة البترول لسنة 1973 ، لجأت الجماعة الأوروبية لاعتماد سياسة أكثر حزما مع

شركاتها ، و هو ما تضمنه اجتماع رؤساء الدول و الحكومات الأوروبية في باريس ما يسن 19- 21 أكتوبر 1972 ، لتبدأ المفاوضات في سنة 1973 .

وتنتهي بتوقيع اتفاقيات تعاون مع الدول المغارب الثلاثة (الجزائر- تونس – المغرب) في ابريل 1976 ومع مصر و الأردن و سوريا في جانفي 1977 ، مع لبنان في ماي 1977 وأخيرا مع يوغسلافيا في 1980[33] وقد شملت هذه الاتفاقيات مجالات ثلاث للتعاون وهي :

- التعاون الاقتصادي الفني و المالي، وكان هدفها المساهمة في تنمية الروابط الاقتصادية .
- تطوير البنية الاقتصادية ومنها قطاع الكهرباء، المياه، الاتصالات.
- مشاركة خبراء أوروبيين في برامج البحث و الإنتاج و تحويل الطاقة.
- تشجيع الاستثمار الخاص بفضل الضمانات الاقتصادية ة السياسية و التعاون التجاري .
- المبادلات التجارية : بهدف تشجيع التبادل بين الدول المغاربية والاتحاد الأوروبي وضمان التوازن في المبادلات وتحسين شروط دخول المنتجات المغاربية إلى السوق الأوروبية ، كما أسس الاتفاق مبدأ حرية دخول البضائع الصناعية إلى السوق المشتركة .
- التعاون في ميدان اليد العاملة : ويتلخص من التعاون في ضمان حقوق العمال المغاربة بالدول الأوروبية أعضاء الجماعة الاقتصادية فيما يخص الأجر و الامتيازات الممنوحة في مجال الضمان الاجتماعي .

وقد صاحب هذا الاتفاق أربعة أجيال من البروتوكولات المالية التي شكلت احد أهم الوسائل لدعم جهود التنمية وهي البروتوكول (1976– 1981) ، والبروتوكول (1981– 1986)

---

[33] Bichara Khader .Le partenariat . Euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone. Paris :L'Harmattan.1997. P 29-30.

والبروتوكول الثالث(1986 – 1999)، أما البروتوكول الرابع فغطى مرحلة(1991–1996) .

إلا أن هذا الإطار من التعاون اثبت عجزه في تحقيق الأهداف التي كانت الدول المغاربية ترجوها ، فالهبات و القروض العامة والخاصة و الاستثمارات المباشرة للفترة (1976 – 1987) والتي ارتفعت إلى 30 مليار دولار للجزائر ، المغرب ، تونس ، كانت في مجملها قروضا موجهة لدعم الصادرات الأوروبية [34] وذالك على حساب قطاعات ماسة وحيوية كقطاع الزراعة في الدول المغاربية مما ضاعف من تدهور هذه القطاعات ،هذا إلى جانب ضعف الاستثمارات المباشرة فالدول المغاربية الثلاثة (الجزائر تونس المغرب) لم تحصل ما بين سنة 1978-1987 إلا على نسبة 74 مليون فرنك فرنسي من مجموع 36 مليار خصصت للدول النامية [35] .

إلا أن وبعد مرور أكثر من عشرين سنة اتضح أن هذه الاتفاقيات التي تم عقدها في إطار ما سمي بالسياسة المتوسطية الشاملة دعت تبعية الدول المتوسطية اتجاه المجموعة الاقتصادية ففي سنة 1985، لم تكن مبادلات الدول المتوسطية تشمل سوى 3.8% من مبادلات المجموعة الأوربية وهو ما يؤكده بشار ة حيث يعتبر أن: «سياسة المجموعة المتوسطية لم تكن إطلاقاً مندرجة في إطار إستراتيجية تنمية مشتركة لكنها ببساطة إستراتيجية تهدف إلى توسيع منطقة النفوذ والتبادل في المتوسط»[36].

ومع بداية بروز معطيات دولية جديدة مع انهيار حائط برلين، بدأت المجموعة الأوربية في إعادة النظر في سياستها تجاه شركاء الجنوب، كانت أبرز مظاهرها رفع حجم مساعداتها من خلال البروتوكول المالي الرابع بالإضافة إلى محاولة تحسين شروط دخول

---

[34] Christian Reymond et Abdelkader ,Saidahmed ,L 'avenir de l'espace méditerranéen ,Paris :Publisud ,1991,P271-272

[35] Ibid, P:273

[36] ميشال كابرون، أوربا في مواجهة الجنوب، ترجمة: أديب نعمة، دار الفرابي، 1992، بيروت ، ص 208.

السلع المغاربية للسوق الأور بية وذلك في إطار ما عرف بالسياسة المتوسطية المحددة لمدة 5 سنوات (1992-1996).

وبدا واضحاً أن هناك وعي أوربي بتزايد أهمية شمال إفريقيا بعد التطورات الدولية التي أصبحت تنذر بتراجع الدور الأوربي في المنطقة وبروز قوى أخرى تهدد مصالح أوربا عن قرب، إلى جانب مشاكل الجنوب التي تنذر ببروز تهديدات للأمن الأوربي أيضاً.

وقد تزايد الإدراك الأوروبي للأهمية الكبرى لجنوب البحر المتوسط بوصفه المجال الطبيعي والمباشر للنشاط والاهتمام الأوروبي انطلاقا من العديد من الاعتبارات لعل أهمها، المسألة الأمنية التي بدأت مع الأزمة الجزائرية وتطور المد الإسلامي في المنطقة، هذا بالإضافة إلى مشاكل الهجرة، وهنا يجب الإشارة إلى أن فرنسا وحدها تستقبل سنويا حوالي 100 ألف مهاجر شرعي منهم 13.1% جزائري، 13.8% مغاربة، و4.3% تونسيين، أي أن حوالي 31.1% من المهاجرين ككل من أصول مغاربية، كما أن عدد المغتربين الأجانب المتواجدين بفرنسا بلغ 4.5 مليون يمثلون حوالي 7.4% من عدد سكان فرنسا البالغ 60 مليون نسمة.[37] ولتدارك الخطر، سارعت أوربا إلى طرح مشروع الشراكة الاورومتوسطية في محاولة منها لإعادة تنظيم علاقاتها مع أهم شركائها في جنوب المتوسط ، فدخلت بذلك العلاقات المغاربية الأوروبية مرحلة جديدة مع التحولات الدولية برزت أهم ملامحها في إستراتيجية الشراكة التي تبناها الاتحاد الأوروبي منذ1995 و التي شملت المجال السياسي و الاقتصادي و الأمني و الثقافي.

[37] حفيظ، عدد مزدوجي الجنسية الجزائرية يتجاوز 350 ألف، جريدة الخبر، عدد 4129، 4 جويلية 2004، الجزائر ،ص 3.

II-مضمون و أهداف الشراكة الاورو -مغاربية:

إن السياسة الأوروبية بصفة عامة و السياسة الفرنسية في المغرب العربي ترتبط ارتباطا واضحا بين أمرين هامين :

يتعلق الأول بحماية المصالح الأوروبية والتي تتمثل خاصة في تأمين الحصول على المواد الإستراتيجية بصفة مستمرة.

أما الأمر الثاني ، وهو مر تبط بالأول ، ويتضمن تدعيم فكرة المكانة و التأكيد على الدور الذي يلعبه الاتحاد في النظام الدولي . وفي هذا السياق، تتمتع مناطق النفوذ في إفريقيا الشمالية خاصة بأولوية في الإدراك الأوروبي باعتبارها تمثل امتداد خارجي يوسع ويحافظ على نفوذه

و كان لتفكك السوفياتي وما صاحبه من تطورات هيكلية تمثلت في انهيار حائط برلين و هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي إلى جانب بروز قوى اقتصادية أخرى في أسيا أثاره الواضحة على النفوذ الأوروبي في كامل القارة الأوروبية و إفريقيا .

ولاسيما بعد استيلاء أمريكا على منطقة الشرق الأوسط ، وتوسع هذه الهيمنة إلى منطقة شمال إفريقيا بهدف :

- مراقبة الموارد الطاقوية وحمايتها من اجل ضمان التموين المستمر و الأمن

- ربط المنطقة بواسطة المؤسسات المالية الدولية و كذا السوق الشرق الأوسطية وشمال إفريقيا و دمج إسرائيل اقتصاديا و سياسيا في المنطقة .

- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل

فمنذ نهاية الحرب الباردة تسعى أمريكا إلى محاصرة النفوذ الأوروبي و الفرنسي في شمال إفريقيا بمختلف الوسائل ، وهو ما ادخل الطرفين في صراع و تنافس وقد أكد هذا الخلاف تصريح السيد كلود تشايز ، في حوار مع مجلة Méditerranée Développementفي ديسمبر 1995، حيث اعتبر أن مشروع الشرق الأوسط عامل اضطراب ولا استقرار في المنطقة ، و ذهب إلى ابعد من ذلك ، حيث اعتبر أن الولايات المتحدة تريد تحقيق مشروعها و أهدافها بوسائل و إمكانيات أوروبية [38] ، كما جاء في تصريح للرئيس الفرنسي جاك شيراك،بان " جنوب و شرق المتوسط
يعتبر الفناء الخلفي لأوروبا وابد استعداد بلاده للدفاع عن مصالحها في المنطقة بوجه المشاريع الإقليمية الأمريكية [39] .

ولوضع حد لهذه الوضعية وجدت الدول الأوروبية أن مصلحتها ، إعادة صياغة سياستها في المنطقة وا ٍعادة ترسيم أهدافها ، فكان مشروع الشراكة ، الذي رأت انه يعزز موقفها السياسي و الاقتصادي .و يسمح لها أيضا بالنفاذ إلى الشرق الأوسط من خلال محاولة دور فاعل في تسوية الصراع العربي ، الإسرائيلي .

ويعتبر مشروع الشراكة الأورو -متوسطية نقلة نوعية في علاقات الشريكين، حيث تم توسيع هذه العلاقات لتشمل مختلف الجوانب، وقد تضمن هذا المشروع ثلاث مجالات للتعاون وهي:

أ-المجال السياسي والأمني: يبرز الجانب الأمني أكثر أهمية ولذلك أسست برشلونة لشراكة أمنية بين الشمال والجنوب تمحورت حول محاولة إرساء آلية للحلول السلمية للنزاعات وقد تضمن هذا الإعلان 18 بنداً ركزت على إنشاء منطقة مشتركة للسلام والأمن والاستقرار في إقليم المتوسط وضرورة احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب وحق تقرير

---

[38] مصطفى بخدوش ،حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ، دراسة في الرهانات والأهداف ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2000،ص58

[39] نفس المرجع،ص:59

المصير، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلى جانب منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية وا ٍنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ب-المجال الاقتصادي: فقد نص الإعلان على إقامة علاقات اقتصادية إقليمية متداخلة من خلال تأسيس منطقة تجارة حرة بين الاتحاد ودول المتوسط بحلول سنة 2010 طبقا لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة، كما يتضمن المجال الاقتصادي، تنمية التبادل التجاري وتقديم المساعدات وتنمية التعاون في ميادين: التعلم، الصحة، البحث والتكنولوجيا. وتعتبر الشراكة المالية الحافز الأكبر للدول المغاربية والمتوسطية حيث استحدث الاتحاد الأوروبي ميدا كأداة لتمويل سياسيته هذه وتوجيه وتحديد مجالات صرف المساعدات .

ج- **المجال الثقافي و الاجتماعي** وتم التركيز فيه على تطوير المصادر البشرية الإقليمية والتأكيد على دور المرأة وتعزيز الحوار بين مختلف الثقافات وا ٍقامة برامج تبادل شبابية ومهنية في مختلف مجالات الحياة وتشجيع التعاون في مجال الحد من الهجرة غير شرعية.

و توضح هذه المجالات ، أن الاتحاد الأوروبي و من خلال إستراتجية الشراكة يحاول توسيع وضبط مجالات التعاون السياسية –الأمنية –والاجتماعية والثقافية مراعاة للمرحلة التي تميزت بتطورات هامة على مختلف الأصعدة ، وهي تطورات تحمل العديد من المخاطر والتهديدات للدور الأوروبي على الساحة السياسية الدولية .

كما يلاحظ على هذه الإستراتجية .أنها ربطت الشق الاقتصادي المهم في التصور الأوروبي وهو الأولوية الأساسية بالجانب السياسي والاجتماعي وبذلك توسعت شبكة العلاقات المغاربية الأوروبية إلى مجالات عديدة ، عكس الاتفاقيات التجارية التفاضلية التي ركزت على الجانب التجاري وهو ما يعني محاولة الطرف الأوروبي لتدارك السلبيات السياسية القديمة.

أما في ما يتعلق بأهداف هذه الشراكة يمكن القول إنها تندرج ضمن الإستراتجية الشاملة الجديدة للتصور الأوروبي ،ليس لمنطقة شمال إفريقيا ولكن اتجاه الوطن العربي ككل وجنوب المتوسط بالنظر إلى أن الشركة تضم إلى جانب الجزائر ، تونس ،المغرب (ليبيا تم استبعادها) أيضا مصر .الأردن .سوريا.لبنان والسلطة الفلسطينية.وا إسرائيل ، مما يجعلنا نعتبر أن الهدف الأساسي لأوروبا بعد حماية مصالحها الاقتصادية ،هي تفعيل دورها في قضية الصراع العربي –الإسرائيلي . و تامين منطقة المغرب العربي التي تمثل منطقة النفوذ الفرنسي و الأوروبي بالدرجة الأولى وهي من جهة ثانية سوق واعدة لتصريف الفائض ومجالا استثماريا خصبا. ومن ثم فهي وسيلة لتحجيم دور الصين وأمريكا في المنطقة.

كما تهدف الشراكة من جانب أخر إلى احتواء المشكلات الأمنية على المدى الطويل من خلال التعاون الإقليمي و خلق حزام حاجز لتنقل مشاكل الهجرة والإرهاب إلى أوروبا وزعزعة استقرارها. فقد ذكرت المفوضية الأوروبية بقناعتها "أن القرب الجغرافي وكثافة العلاقات ذات الطبيعة المختلفة تجعل من استقرار وازدهار البلدان المتوسطية الأخرى عناصر أساسية للمجمو عة الأوروبية نفسها ذلك أن تفاقم اللاتوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المجموعة الأوروبية والبلدان المتوسطية الأخرى بسبب تطورها المتفاوت لا يمكن احتماله بسهولة. فالأمر يتعلق بأمن أوروبا بالمعنى الواسع" [40]

وعلى المستوى الدولي الواسع ، فان التصور الأوروبي يمتد إلى ضبط اتجاه التحولات ولاسيما نمو القوة الروسية وتشكيل تكتل لمواجهة منافسة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في إطار مفوضات المنطقة العالمية للتجارة

وعليه ومن خلال الأهداف الحقيقية لهذه الشراكة ،يظهر أن منطق علاقة المركز بالمحيط لم تتغير في المنظر الأوروبي ، إذ أن التركيز على الجانب الاقتصادي ،يبقى المنطق المسيطر وهو يقوم على تعظيم المصالح الأوروبية وحمايتها.

---

[40] ميشال كابرون ،مرجع سابق،ص:244

III -اتفاقيات الشراكة الأورو -مغاربية.

تم في إطار السياسة الأوروبية الجديدة عقد ثلاثة اتفاقيات مع الجزائر والمغرب وتونس منفردة مع دول الاتحاد الأوروبي

III-1-اتفاق الشراكة بين المغرب – و الاتحاد الأوروبي :

توضحت العلاقات التجارية للمغرب مع المجموعة الأوروبية الاقتصادية من خلال الاتفاقية التفاضلية لسنة 1976 ، مثلما هو الحال بالنسبة لتونس و الجزائر .و هو ما سمح للمغرب من الاستفادة من المساعدات المالية من خلال البرتوكولات المالية الأربعة ، والتي يمتد كل واحد منها إلى خمس سنوات استثمرت في العديد من المشاريع والبرامج شملت قطاعات للبنى التحتية والتنمية القروية والتكوين المهني والسكن والتعليم ،وقد عرفت المبالغ المالية المخصصة للمغرب تزايد بحيث انتقلت من 130 مليون أورو في إطار البرتوكول الأول إلى 438 مليون أورو في إطار البرتوكول الرابع[41]. وفي إطار السياسة المتوسطية الجديدة ، استفادت أيضا المغرب من مبالغ مالية في إطار الغلاف المالي لهذه السياسة والذي بلغ 2030مليون اورو يغطي الفترة ما بين 1992-1998[42]

وكرست الشراكة التي تضمنها إعلان برشلونة هذا التعاون المالي ونظام المساعدات مع توسيع مجال التعاون إلى الاقتصاد و الأمن والثقافة .

فقد توصل المغرب إلى عقد اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي في فيفري 1996 وهو اتفاق دخل حيز التنفيذ قي مارس 2000 لتصبح المغرب ثاني دولة بعد تونس توقع على هذا النوع الجديد من التعاون وقد شملت هذا التعاون المجالات التالية[43]:

---

[41]المفوضية الأوروبية ،بالمغرب ،التعاون المغربي الأوروبي، 1976

[42] نفس المرجع

[43]Fathallah ,Oualalan, Après Barcelone..le Maghreb est nécessaire :Paris :l'harmattan ,1996,P199-212

- إنشاء منطقة تجارية حرة خلال فترة انتقالية مدتها12سنة مع وضع ترتيبات خاصة بالصادرات والواردات ورفع الحقوق الجمركية .
- التعاون الاقتصادي ويهدف إلى مساعدة المغرب على تطوير اقتصاد من خلال الاستفادة من المساعدات الفنية وا ٍعفاء مواد التجهيز من الرسوم الجمركية .
- أما بالنسبة للمواد الأولية غير منتجة محليا وقطع الغيار ، فان الإعفاء يكون تدريجيا لمدة 4 سنوات بمعدل 25%كل سنة ليصل سنة 2000الى الصفر ، أما بالنسبة للسلع المنتجة محليا ، فان التخفيض يبدأ بحلول سنة 2000. عن طريق ما نسبته 10% لمدة 10 سنوات .
- التعاون في المجال الثقافي عن طريق إرساء ترتيبات خاصة بالأيدي العاملة ، وا ٍطلاق الحوار حول القضايا الاجتماعية .
- وفي مجال الصيد البحري" ميزة الاتفاق مع المغرب" تم التوصل إلى اتفاق خاص بالصيد البحري الحق بالاتفاقية وشمل التحرير التدريجي من سنة 1996-1999 حيث يتم بموجبه تخفيض التعريفة الجمركية تدريجيا من 6% إلى الإعفاء الكامل مع حلول 1999.وبموجب هذه الاتفاقية يستفيد أسطول الصيد الأوروبي من الصيد في المياه الإقليمية، كما تتلقى المغرب دعما ماليا حدد في الاتفاقية لتدعيم أسطولها البحري

وبهذا تكون المغرب ، عملت على إعادة تأطير علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي بما يخدم مصالحها ويدعم مواقفها السياسية سيما فيما يخص قضية الصحراء

III-2-اتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي.

بهدف ترسيخ آليات السوق وتحسين قدراتها التنافسية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، حرصت تونس على تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي ضمن

سياق سياسته الجديدة اتجاه شركاءه في المغرب العربي، وتونس على غرار الجزائر والمغرب، ارتبطت مع الإتحاد الأوروبي باتفاق سنة 1976 حيث مكنهما من الاستفادة من بعض المساعدات المالية، وقد حلت اتفاقية الشراكة لسنة 1996 محل هذا الاتفاق وطبقا لهذا الاتفاق الجديد، بادرت تونس إلى تفكيك القيود الجمركية منذ سنة 1997، حيث بلغت التفكيك في جانفي 2002، المستويات التالية:[44]

- **القائمة الأولى:** تخص التجهيزات وبعض المواد الأولية معفاة كليا منذ سنة 1997.
- **القائمة الثانية:** وتشمل: (مواد أولية، ومواد نصف مصنعة) تفكيك على مدة خمس سنوات، وبلغت نسبة التفكيك 100%.
- **القائمة الثالثة:** والتي تشمل مواد مصنعة تتمتع بقدرة تنافسية وتتم عملية التفكيك بعد 12 سنة، وتخضع هذه المواد إلى نسبة 44% من المعالم الجمركية الأساسية.
- **القائمة الرابعة:** وهي المواد التي لها مثيل مصنع محليا يتطلب الرفع من قدرته التنافسية، تفكك على ثمان سنوات

وفي إطار دعم مجهوداتها لتدعيم إقتصادها ورفع قدراته التنافسية ، وضعت المفوضية الأوربية منذ سنة 1995 برنامجا لتطوير القطاع الخاص من خلال بعث المركز التونسي الأوربي للأعمال، وبلغت كلفة البرنامج 20 مليون خصص منها 13 مليون أورو لإنجاز المشاريع المدرجة ضمن البرنامج على أن تخصص الـ 7 مليون أورو الباقية لتسيير المشروع. وفي سنة 2000 تم اعتماد اتفاقية التمويل بين الحكومة التونسية والمفوضية

---

[44] رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اتفاقيات الشراكة العربية-الأوروبية، 2002، تونس ،ص291-292.

الأوربية، وتم تنفيذ قرابة 214 عملية مساندة فنية وتكوين 409، مؤسسة صغرى ومتوسطة وا ٍنجاز دراسات وعمليات شراكة[45].

III-3-اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

تعتبر الجزائر من بين أهم الشركاء الاقتصاديين للاتحاد الأوروبي ومع ذلك كانت آخر الدول المغاربية التي انضمت إلى اتفاقيات الشراكة التي حلت محل اتفاقيات سنت 1976. وذلك بسبب الأزمة الداخلية التي أدت إلى عزلها دوليا وموقف الدول الأوروبية من ذلك، فقد انطلقت المفاوضات سنة 1996 ثم توقفت ولم تستأنف إلى غاية سنة 2000، وانتهت بالتوقيع سنة 2000 على الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005 وتسعى الجزائر من خلال الانضمام إلى هذه الشراكة إلى تفعيل دورها الإقليمي والدولي والمشاركة في مختلف الترتيبات التي تجري على حدودها وفي منطقة جنوب المتوسط ومن ثم فك الحصار السياسي والاقتصادي الذي أدى إلى تراجع دورها منذ سنوات التسعينات، هذا إلى جانب تحسين أوضاعها الاقتصادية ومواجهة تبعات العولمة السلبية من خلال جلب الاستثمارات الأجنبية وفتح الأسواق الجزائرية على الأسواق الدولية.وقد انطلقت المفاوضات بين الطرفين بعد أن تمت تسوية نقاط الخلاف حيث اشترطت الجزائر:

- الانفتاح الاقتصادي التدريجي و هذا عن طريق خوصصة الاقتصاد الجزائري.
- توسيع مجال التعاون مع الطرف الأوروبي وعدم حصرها في المجال التجاري.
- رفض الجزائر إلغاء مبدأ الحماية الصناعية مرة واحدة.
- رفض الجزائر مبدأ الإلغاء المستمر للحواجز الجمركية واقتراح مبدأ المراجعة الأوروبية للتعريفة الجمركية كل ثلاث سنوات أو خمس سنوات بهدف حماية وتأهيل القطاع الصناعي لديها[(*)].

---

[45]- نفس المرجع، ص299.

ولا يختلف الاتفاق الجزائري مع دول الإتحاد الأوروبي من حيث مجالات ومضمون التعاون مع باقي الاتفاقيات التي عقدت مع دول جنوب المتوسط واتفاق تونس والمغرب، فقد شملت الاتفاقية على عشرة محاور رئيسية وهي[46]:

- **المحور السياسي:** والذي تضمن احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتأكيد على ضرورة الحوار السياسي والأمني للمساهمة في استقرار أمن المنطقة المتوسطية.
- **التعاون الاقتصادي:** وهو أهم بنود الاتفاقيات الأوروبية-المتوسطية وقد تضمن[47]:

-تم التثبيت على النظام التفاضلي اتجاه المنتوجات الجزائرية كما نص عليه اتفاق سنة 1976.

- المعاملة بالمثل وبصفة تدريجية للمنتوجات الأوروبية وذلك بدرجات مختلفة حسب حساسية المنتوجات (24% عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ من الواردات، ثم 40 % خلال مدة سبع سنوات و36% خلال المدة المتبقية).

- **المنتوجات الزراعية:** فقد تم الاتفاق على إعطاء امتيازات خاصة ومتبادلة منتوج بمنتوج (Concessions spécifiques réciproques : produit par produit).
- **منتوجات الصيد البحري:** تم التأكيد على اتفاق التعاون لسنة 1976 بالنسبة للسمك المستورد من الجزائر و ينص الاتفاق على التحرير الكلي لاستيراد السمك الفريضي وتقوم الجزائر من جهتها بتخفيض الرسوم من 25% إلى 100% لمختلف أنواع السمك الفريض وبعض أنواع السمك المجمد...الخ.
- **المنتوجات الصناعية:** فإن الأمر يتعلق بالمنتوجات الأصلية للطرفين المتعاقدين والخاصة بالفصول 25 إلى 97 والخاصة بالتعريفة الجمركية الجزائرية باستثناء المنتوجات الواردة في

---

* اتفاق الشراكة يدخل حيز التنفيذ يوم الفاتح من سبتمبر 2005 ، موقع الالكتروني لوزارة الخارجية الجزائرية

46- لعرابة مولود، الشراكة الأوروبية-الجزائرية (العقبات والآفاق) ، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 101.

47- نفس المرجع، ص 101- 102- 103.

الملحق رقم (01) والخاصة بالمنتوجات الزراعية الأصلية الجزائري. فالمنتوجات الصناعية الجزائر ية المستوردة من قبل الإتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ وكذا من كل قيد كمي أو إجراء له أثر مكافئ . وبالنسبة للمنتوجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الإتحاد الأوروبي فقد صنفت إلى ثلاثة أصناف وهي:

- **الصنف الأول:** تتعلق بسلع التجهيز وتخضع لتفكيك جمركي بنسبة 100% بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
- **الصنف الثاني:** يتعلق بالمواد الأولية وقطع الغيار والمواد والسلع غير المنتجة محليا تلغى تدريجيا وكالتالي:

- تصبح الحقوق الجمركية والرسوم بنسبة 80% من الحقوق الأساسية بعد سنتين من سريان الاتفاق.

- ثم تخفض إلى 70% ثم إلى 60% بعد أربعة سنوات وتلغى بعد ذلك بعد سبعة سنوات.

- **الصنف الثالث:** ويتضمن المنتوجات غير الواردة في الملحقين الثاني والثالث، وهي المنتوجات المحلية وتستفيد من إعفاء من عملية التفكيك لمدة سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويبدأ التفكيك من السنة الثالثة بنسبة 10% لكل سنة إلى غاية السنة الثانية عشر، لتصبح 05% وفي السنة الموالية تلغى الرسوم الجمركية بصفة تامة.

وفي مجال التعاون المالي، وعلى غرار المغرب وتونس، فقد استفادت الجزائر من برامج ميدا فقد خصص لها 164 مليون أورو في إطار برنامج ميدا الأول، وحوالي 55 مليون أورو سنة 2004 في إطار برنامج ميدا الثاني كما خصص الإتحاد الأوروبي ظرفا

بقيمة 106 مليون أورو للجزائر سنة 2005-2006 والخاص بالبرنامج الاستدلالي الوطني (PIN)[48].

أما في ميدان العدالة والشؤون الداخلية والذي تضمن تعزيز المؤسسات ودولة القانون، وتسهيل منح التأشيرات للأشخاص الذين يشاركون في تطبيق الاتفاقية. إلى جانب التعاون لضبط الهجرة غير الشرعية. كما نص الاتفاق على ضرورة التعاون في الميدان القضائي وفي مكافحة الجريمة المنظمة، تبييض الأموال، المخدرات والإرهاب طبقا للاتفاقيات الدولية[49].

وبعكس انفراد الجزائر بهذا الجانب من التعاون معاناة الجزائر من الإرهاب وعدم الاستقرار إلى جانب العدد الكبير من المهاجرين الجزائريين في أوروبا (4.5 مليون مهاجر من أصل جزائري) مما دفع بالطرفين إلى التركيز على مشكل الهجرة وتبعاته وقد حاولت الجزائر فرض تصور ها للشراكة والتعاون من خلال عدم فصل الجانب الاقتصادي عن الجانب الأمني وطالبت بتوسيع حركة الأفراد موازاة مع حركة رؤوس الأموال والسلع. وكانت بذلك طرفا منفردا فيما يتعلق بحل مشكل الهجرة

إن هذه الاتفاقيات التي يتم إبرامها بين دول المغرب العربي الثلاث، الإتحاد الأوروبي، هي الإطار المتعدد الأطراف الذي يحكم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين المغاربي و الأوروبي. ومنذ إطلاق إعلان برشلونة، عمل الطرفان على تنفيذ مختلف البنود وتكررت اللقاءات والتي كان أهمها مؤتمر مالطا 1997، مؤتمر شتوتجارت 1999، مرسيليا 2000، نابولي 2003، ومؤتمر برشلونة، 2005، وبدا كأن هذه العلاقات المغاربية - الأوربية والأوربية – المتوسطية، تسيير في اتجاه الشراكة بمفهومها الحقيقي على مختلف المستويات، وقد راهن كل طرف، المغاربي والأوربي على تحقيق مصالحه الخاصة تحت

---

[48]- Samia et Madalou, "55 millions d'euro pour l'Algerie ", La Tribune N° 2857, 2004 , P 04.

[49]- لعرابة مولود، مرجع سبق ذكره، ص 106- 107.

غطاء التعاون والتكامل ومواجهة الأخطار في إطار متعدد الأطراف. و بعد مرور ما يقارب اثني عشر سنة (12)، أطلت فرنسا بمبادرة مشروع الاتحاد لشركائها المتوسطيين، وقد أثارت هذه المبادرة العديد من التساؤلات كان أهمها ، هل هو مشروع يناقض الشراكة؟ أم أنه مكمل لها؟ وما هي أسباب طرح المشروع؟ هل لأن الشراكة فشلت؟

خلاصة الفصل:

لا يوجد شك حول المكانة الإستراتيجية التي يحتلها المغرب العربي في منطقة المتوسط وخاصة في الحوض الغربي منه، فالمغرب العربي هو بوابة إفريقيا ومنفذها إلى الشمال، وهو بانتمائه إلى العالم العربي والإسلامي يشكل حلقة ربط هامة مع المنطقة الشرق أوسطية، كما تعتبره أوروبا الامتداد الطبيعي لمجالها الحيو ي، فهو جغرافيا أقرب مناطق العرب إلى أوروبا الجنوبية ويشترك في السيطرة على وسط وغرب البحر المتوسط، وبذلك

فهو شديد الأهمية في استراتيجيات الأمن بالنسبة إلى أوروبا وحلف الأطلسي. هذا فضلا عن كونه أقرب مصادر الطاقة لأوروبا ويرتبط معها من خلال شبكة أنابيب لنقل الغاز تحت البحر إلى إسبانيا وا يطاليا، في انتظار أن تصبح الصحراء الغربية فضاء لتوفير الطاقة الشمسية المتجددة لتغطية قرابة 15% من حاجيات الإتحاد الأوروبي من الكهرباء.هذا ما يجعل من المغرب العربي منطقة في قلب التوازنات الدولية وعنصرا هاما في ضمان الاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

إن إدراك أوروبا لأهمية المكانة التي يتمتع بها المغرب العربي حتم عليها منذ نهاية الستينات من القرن الماضي أن تكون لها سياسة موحدة تجاه المنطقة، سياسة متغيرة ومسايرة للتطورات الكثيرة التي عاشها المغرب العربي. هذا الاهتمام كان في البداية اقتصاديا صرفا، إذ قامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، سلف الإتحاد الأوروبي ، والتي كانت تضم ستة أعضاء فقط، بإبرام اتفاقيات ثنائية مع دول المغرب العربي منذ سنة 1976. هذه الاتفاقية كانت تجارية بالأساس، تهدف إلى إعفاء بعض المنتجات الصناعية من الرسوم الجمركية مع إخضاعها فقط إلى نظام الحصص، الأمر الذي دفع كل من تونس والمغرب خاصة إلى التركيز على قطاع النسيج كخيار إستراتيجي ظل قائما إلى يومنا هذا.

هذا التركيز الأوروبي على الجانب الاقتصادي في التعامل مع دول المغرب العربي بقي متواصلا إلى غاية فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، حيث بدأت تبرز الهواجس الأمنية، وهي تشكل المعطى الجديد في معادلة العلاقات الأوروبية المغاربية، وهو ما فرض على أوروبا أن تعيد ترتيب أولوياتها تجاه دول المغرب.

ويعتبر ظهور الحركات الإسلامية المتشددة، وسعيها المتواصل و الدءوب لاستخدام الدين من أجل الإطاحة بالحكومات القائمة واستبدال أنظمة الحكم من أبرز مظاهر هذا التطرف، خاصة وأن بعض هذه الحركات في تونس وفي الجزائر على وجه الخصوص اتجه نحو استعمال القوة واستخدام السلاح وتوخي منهج الإرهاب من أجل تحقيق أهدافه، لا في

الداخل فحسب، بل وأحيانا فوق التراب الأوروبي. (سلسلة التفجيرات التي عرفتها فرنسا بين يوليو وأكتوبر 1995 على يد الجماعة الإسلامية المسلحة) .ظهور هذه التيارات تزامن مع مرحلة تميزت بضعف الاقتصاد المغاربي وعدم قدرته على توفير موطن شغل بالقدر الكافي، جعل المنطقة تعرف نسب بطالة مرتفعة خصوصا في صفوف الشباب، الشيء الذي دفع بهؤلاء إلى البحث عما هو أفضل، خاصة في أوروبا. لذلك شهدت تلك الفترة أعلى تدفقات الهجرة المغاربية إلى أوروبا بمعدلات مرتفعة أربكت صناع القرار الأوروبي وجعلتهم يعملون على صد الباب بكل ما أوتوا من وسائل، آخذين بعين الاعتبار ر دة فعل مجتمعاتهم التي بدأت تصغي بأكثر اهتمام إلى خطاب الأحزاب اليمينية المتطرفة.

و بهذا فأولوية أوروبا هي تحصيل حدودها وضمان أمن مجتمعاتها، وهو ما جعلها تتعامل مع قضية الهجرة في كل أبعادها، وتعالجها كمسألة اجتماعية. كما يظل الإتحاد الأوروبي رافضا الانخراط في مشروع صياغة ميثاق أورومتوسطي حول الهجرة وفق ما تقترحه دول الجنوب المتوسطية.

لقد انعكس هذا التوجه فيما بعد على مشاريع التعاون الأوروبي المغاربي، عندما قررت أوروبا أن تتعرض على جيرانها في جنوب المتوسط مشروع شراكة هدفه الأساسي إقامة منطقة أمن واستقرار وازدهار مشترك بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. فمشروع الشراكة الأورومتوسطية حافظ طبعا على الجانب الاقتصادي الهام في العلاقات الأوروبية المغاربية ولكنه مشروع قائم بالأساس من أجل لعب دور في الحد من حدة التطرف الذي ساد في المنطقة. فلقد تصورت أوروبا أن تطرف المجتمعات المغاربية، كجزء من دول جنوب المتوسط، سببه غياب الديمقراطية، ومن قمع المواطن والتعدي على كرامته والحد من إمكانياته في أن يكون فاعلا وصاحب دور في صياغة السياسات لعامة في وطنه، فقررت أن يكون تعاونها مشروطا بتحقيق التحولات السياسية المطلوبة.

من جهة ثانية صمم مشروع الشراكة من أجل أن يكون للإتحاد الأوروبي دور فعال في حل الصراع العربي الصهيوني، وذلك بدون شك لإيمان الأطراف بأن هذا الصراع يشكل مصدرا لعدم الاستقرار .

ومن الواضح أن الإستراتيجية الأوروبية المتوخاة منذ منتصف التسعينات في إطار مسار برشلونة لم تؤت ثمارها . فالاندماج الإقليمي "جنوب جنوب" كما يحلو للأوروبيين تسميته، لم يتحقق لا على مستوى المغرب العربي ولا على المستوى الأوسع، وا ن كانت تونس والمغرب العربي، دولتين مغاربيتين، طرفا في اتفاق أغادير حول منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية. كما ظلت النزاعات التي تعيشها المنطقة دون حل، إذ لم يتمكن الإتحاد الأوروبي لا ككيان بذاته ولا من خلال مسار برشلونة أن يكون له دور حاسم في هذه النزاعات. كما لم تكلل الإستراتيجية الأوروبية بالنجاح فيما يتعلق بمعالجة ظاهرة الهجرة، إذ أن تدفقات الهجرة غير الشرعية لم تتوقف، والرؤية غير واضحة فيما يخص ضمان الحقوق الأساسية لهؤلاء المهاجرين. والأكثر تعقيدا من ذلك كله هو أن الأوضاع السياسية في معظم الدول المغاربية بقيت على حالها.

الفصل الثالث :

مشروع الاتحاد من اجل المتوسط

ومواقف الدول المغاربية.

الفصل الثالث: مشروع الاتحاد من اجل المتوسط و مواقف الدول المغاربية.

تم خلال قمة ببركسل للاتحاد الأوروبي في مارس 2008م الإعلان عن مشروع "الاتحاد من اجل المتوسط" الذي قدمته فرنسا، و هو المشروع الذي تلقى دعم مجلس رؤساء الدول والحكومات "الـ27"، بعد أن اضطرت فرنسا ،تحت الضغوطات الألمانية ،القبول بتوسيع المشروع ليضم كل الدول الأوروبية و ليست فقط المجاورة لجنوب المتوسط و ذلك تحت اسم الاتحاد من اجل المتوسط[50].

-أهداف و مضمون الاتحاد من اجل المتوسط: ا

-1- أهداف المشروع و أسباب طرحه. ا

مهما اختلفت الخطب السياسية التي أعلنها الساسة الأوروبيون و الفرنسيون على وجه التحديد في تنميق أهداف المشروع إلا أن حقيقة المصالح الغربية تطغي على كل تلك الخطابات سيما الفرنسية منها، و ذلك بالنظر إلى أهمية إفريقيا الجيواستراتجية بالنسبة لأوروبا .فقد شكلت إفريقيا بكل أجزائها ومكوناتها منذ بداية مرحلة التصنيع مناطق النفوذ المغلقة لنشاط فرنسا . وبعد نهاية الحرب الباردة ومسار العولمة أصبحت هذه المناطق مهددة بالنفوذ الأمريكي والياباني، ومن ثَم تراجع الدور الفرنسي مقابل الدور الريادي خاصةً لأمريكا في مناطق الإستراتيجية كمنطقة آسيا والشرق الأوسط.و ضمن هذا السياق فان مبادرة ساركوزي هي في حقيقتها رد فعل على الانعكاسات السلبية للعولمة على مكانة فرنسا ومصالحها، كما أنها مؤشر ًا في نفس الوقت على ضعف السياسات المتوسطية الفرنسية السابقة ومنها خاصةً الحوار العربي الأوربي ومسار برشلونة، ومن ثَم فإن الدور الفرنسي في ظل النظام الدولي الجديد يقوم على محاولة بلورة وا يجاد صيغة جديدة تسمح لها بدور أساسي في مختلف الترتيبات الأمنية والسياسية، وضمن هذا السياق يمكن إدراج مبادرة

---

[50] محمد توفيق سماق، الاتحاد من أجل المتوسط، وعلمية برشلونة، جريدة الثورة، يوم 2008/7/22 .

ساركوزي.وتشير بعض الدراسات إلى أن فكرة الاتحاد المتوسطي انطلقت من ثلاث حقائق أساسية وهي[51]:

أولاً: التهميش المتزايد للمتوسط في الاقتصاد العالمي، ومن أبرز مؤشرات ذلك:

1- ضعف وانخفاض مساهمة دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط في المبادلات الدولية (ما يقارب 4%).
2- ضعف تدفق الاستثمارات والتي تقدر فقط بنسبة 2% من إجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة.
3- ضعف الاستثمارات المخصصة للبحث والتنمية (أقل من 1%) من الناتج الداخلي الخام.
4- ضعف المبادلات الإقليمية (أقل من 12%).

وكان من نتائج هذه الوضعية، نمو الفقر وانتشار البطالة وهجرة الأدمغة التي انعكست سلبياتها على الاستقرار الاجتماعي والأمني في المنطقة، ولاسيما الضفة الجنوبية، وانتقلت آثارها إلى جنوب أوربا بسبب تدفقات المهاجرين غير الشرعيين والإرهاب والجريمة المنظمة، خاصة في ظل غياب آليات مشتركة وفعالة بين دول الشمال والجنوب لمواجهتها.

ثانياً: عجز السياسة الأوربية عن مواجهة مشاكل الجنوب في ظل الشراكة. إن مقترب الأمن الرخو الذي تبناه الاتحاد الأوربي، كما توضحه الأهداف الثلاثة لإعلان برشلونة: "بناء فضاء متوسطي للأمن والاستقرار، خلق منطقة تبادل حر، التفاوت الاقتصادي، لم تحقق النتائج والأهداف التي تم رسمها.

فاتفاقيات الشراكة و برامج ميدا لم تنجح في بعث نظام إنتاجي إقليمي حقيقي. هذا بالإضافة إلى تأخر الاندماج الاقتصادي بين دول الاتحاد ودول جنوب المتوسط، ثم إن هذه

---

[51] شمسة بوشنافة ، "الاتحاد المتوسطي: بين المشروع الفرنسي و المنظور الأوروبي " ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ،جامعة القاهرة: معهد البحوث الدراسات الإفريقية 2007-2008، 2008، ص: 558-.559

الشراكة بقيت رهينة البعد التجاري ولم تتوسع إلى مفهوم الأمن الشامل الذي يغطي الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما جعل المنطقة معرضة لنمو التطرف والإرهاب. وكل ذلك له انعكاسات خطيرة على أمن أوربا وعلى مصالحها في المنطقة ولاسيما في شمال أفريقيا، حيث تعتبر المغرب، تونس والجزائر من أهم المتعاملين التجاريين مع الاتحاد الأوربي بصفة عامة ومع فرنسا بصفة خاصة.

ثالثًا: المنافسة الأمريكية: فالولايات المتحدة في نظر فرنسا خاصة، تعتبر دولة أجنبية عن منطقة المتوسط، وقد حاولت فرنسا أن تضع يدها على إدارة المنطقة من خلال الإمساك بالقيادة الجنوبية للحلف، وا بعاد الأسطول السادس الأمريكي عن المنطقة إلا أنها اصطدمت بالرفض الأمريكي. والأخطر من ذلك أن أمريكا ومنذ نهاية الحرب الباردة، وفي إطار سياسة إعادة التمركز وفي ظل الترتيبات الجديدة، أصبحت منطقة المتوسط من أهم مجالات نشاطاتها.

و قد أدركت فرنسا-أوروبا مخاطر هذه المنافسة خاصة في مجال الطاقة و الاستثمارات و لاسيما في الجزائر ،التي تبقى الزبون الأساسي لفرنسا و يشكل تقاربها مع الولايات المتحدة هاجسا لفرنسا و هي دولة الجوار الجغرافي و ذات الدور التقليدي و التاريخي في المنطقة و هو ما يفرض عليها مقاربة سياسية و امني و اقتصادية تسمح لها بالمحافظة على مصالحها بالدرجة الأولى . و انطلاقا من ذلك يمكن لنا تلخيص أهداف هذا المشروع و هي أهداف يمكن تقسيمها إلى[52]:

أهداف معلنة: تضمنتها وثيقة المشروع التي عرضت خلال قمة باريس التأسيسية و البيان الختامي للقمة و قرارات البرلمان الأوروبي و التي يمكن إجمالها في تفعيل مبادرة برشلونة التي انطلقت سنة 1995 في مجالاتها السياسية و الأمنية الاقتصادية ودعم

---

[52] ليديا مناعي ،الاتحاد من اجل المتوسط: نحو جماعة أمنية متوسطية ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،فرع الدبلوماسية و التعاون الدولي،2009 ،ص 102-103.

مشاريع تنموية في المتوسط فقد حددت المبادرة ست مشاريع و هي :خفض التلوث في البحر المتوسط و الإدارة السليمة للبيئة،التعاون في مجال الخطوط البحرية الشاطئية والطرق البرية السريعة و التعاون في مجال الدفاع المدني، برنامج الطاقة الشمسية المتوسطي ،التعليم و البحث العلمي و إقامة جامعة اورومتوسطية بالإضافة إلى مبادرة تطوير الأعمال المتوسطية ، إلى جانب التعاون في مجلات العدل و الشؤون الداخلية و خاصة قضية الهجرة و الجريمة المنظمة و الإرهاب .

و أكدت التصريحات على أن المشروع ليس بديلا لعملية برشلونة، بل هو يمثل إضافة مؤثرة للتعاون على هذا المسار، ولتأكيد هذا المفهوم، فقد تم تغيير التسمية و أصبحت تسمى: (عملية برشلونة: الاتحاد من اجل المتوسط)، على أن يتم إخضاعه لآليات الاتحاد الأوروبي مع التأكيد في الوقت ذاته على أهمية المحافظة على المكتسبات التي حققتها عملية برشلونة خاصة برنامج العمل الذي أعتمده مؤتمر برشلونة عام 2005م ولمدة خمس سنوات، وكذا برنامج العمل لعام 2008م. والذي تبناه وزراء الخارجية في لشبونة في نوفمبر 2007م ، والقرارات الصادرة عن الاجتماعات الوزارية القطاعية، إضافة إلى ذلك يتبنى الاتحاد نظرة جديدة فيما يتعلق بعمليات التمويل؛ حيث يحشد طاقات مصادر تمويلية جديدة، نابعة من القطاعين العام والخاص، تأتي كعنصر مكمل للصناديق الجماعية، مما يعد قيمة مضافة قوية للغاية مقارنة بعلمية برشلونة.[53]

وأضاف وزراء خارجية دول القمة أن المشرع الاتحاد من أجل المتوسط يقوم على مكتسبات مسار برشلونة لكونه متعددة الأطراف، غرضها زيادة قدرات الاندماج والانسجام الإقليمين هو تحقيق السلام والنمو الاقتصادي ومحاربة الفقر، وحماية البيئة من التغيرات المناخية والتعاون في محاربة الإرهاب"[54].

---

[53] موقع الهيئة العامة الاستعلامات المصرية http://www.sis.gov/VR/union/a.html/link02.htm

[54] روز اليوسف، 2008/07/15م

الأهداف غير المعلنة: إن العلاقات الفرنسية المتوسطية توجد في قلب تصور هذا المشروع، حيث يبحث صناع القرار الفرنسيين على مركزية الدور الفرنسي على المستوى الإقليمي والدولي وذلك في إطار قوس يمتد من ضفاف البوسفور في تركيا إلى ضفاف الأطلسي في موريتانيا، وبناء علاقات على أساس المصلحة الجماعية والمنفعة المتبادلة على حسب التعبير الأكاديمي الأسباني خوان أنطونيو شافاريا عضو مؤسسة الإرث الأندلسي الأسبانية".وانطلاقاً من ذلك يمكن تلخيص الأهداف الإستراتيجية الفرنسية للمشروع، فيما يلي[55]:

- مواجهة أطروحات العولمة الأمريكية ومواجهة مشاكل إعادة التنظيم الجيو -استراتيجي للعالم خاصة، وضمان دور مركزي في المتوسط في ظل الترتيبات الدولية الراهنة.

-إعادة التوازن للاختيارات الأوربية في مواجهة توسيع الاتحاد إلى أوربا الوسطى والشرقية وما يحمله من رهانات للدور الفرنسي، وخاصة على مستوى علاقاتها مع ألمانيا.

-تسوية وضعية تركيا، حيث أن المشروع من شأنه أن يعيد توجيه تركيا بطريقة تدريجية نحو هذا المشروع مقابل تنازلها عن الانضمام للاتحاد الأوربي، والذي يشكل معضلة لفرنسا لم تجد لها حلاً.

-إعادة بعث الدبلوماسية الفرنسية بتأكيد قبضتها على المشاكل الإقليمية ومن ثم تأكيد استقلالها و ريادتها في المتوسط.

- تفعيل دورها في المنطقة العربية، حيث يطرح المشروع كبديل للسياسة الفرنسية العربية التي أثبتت فشلها خاصة بعد أن تم تحييدها من قضية الصراع العربي . الصهيوني منذ مؤتمر مدريد وذلك بتشكيل وعاء سياسي يجمع العرب مع الصهاينة، بعد فشل مشروع برشلونة في تحقيق تقارب وتسوية عادلة لهذا الصراع الطويل و المعقد وضمان حق الشعب الفلسطيني. فمن المنتظر في حال قيام الاتحاد كما خطط له، أن تتبنى فرنسا نمط

---

[55] شمسة بوشنافة: "الاتحاد المتوسطي: بين المشروع الفرنسي و المنظور الأوروبي " ،مرجع سبق ذكره، ص561-562.

التفاعلات التوازنية . الذي يميز سياستها الخارجية منذ عهد ديغول . داخل النظام بين الصهاينة والفلسطنيين وباقي الدول العربية. وجذب المنطقة العربية الإفريقية (الاتحاد الأفريقي) وتعزيز حرية تكامل أوربي مع أفريقيا.

- حماية النفوذ الاقتصادي وضمان التزود بالنفط لضمان استقرار الاقتصاد الأوروبي ووضع تصورات مشتركة للبدائل المطروحة في المرحلة المقبلة اعتمادا على القدرات العلمية والتكنولوجية المتوفرة بخاصة الأوروبية منها.و حل معضلة المهاجرين غير الشرعيين من الجنوب نحو أوروبا،وهي الإشكالية التي تمثل التحدي الأكبر للأمن الأوروبي عند جميع الباحثين والسياسيين في العقدين الآخرين.

ومن جانب أخر يشير الكثير من الخبراء والمحللين إلى أن هدف الرئيس الفرنسي ساركوزي من إطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يتمثل في فتح علاقات جديدة و متوازنة من خلال الإتحاد المتوسطي الذي يضم دول أوروبا الجنوبية، أو دول المتوسط الشمالية، ودول المتوسط الجنوبية ومعظمها دول عربية، بتعبير آخر: يهدف المشروع إلى زيادة درجة التعاون بين دول حوض المتوسط وصولا إلى صيغة اتحادية تتجاوز صيغة برشلونة التعاونية، ويستند في هذا الطموح إلى مقولة حوار الحضارات، والإرث التاريخي الفرنكفوني على المستوى الثقافي، وتحديدا من دول المغرب العربي، ومع سورية ولبنان، كما يستند إلى موافقة إيطاليا وا إسبانيا على الاتحاد المتوسط حيث تعزز مصالحها مع الأهداف الاقتصادية الأمنية.

II-مواقف الدول المغاربية من المشروع. إن مواقف الدول المغاربية من مشروع الاتحاد من اجل المتوسط تعتبر محصلة للتطور التاريخي لعلاقاتها مع الاتحاد الأوربي منذ الاستقلال و من ثم فلا يمكن القول أنها تحمل جديدا من المشروع الفرنسي.

II-1-موقف المغرب:

تم الإعلان عن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في مرحلة شهدت فيها العلاقات المغربية الأوربية تطورا جديدا في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطة وسياسية الجوار*. وللتذكر فإن المغرب كان سباقا لعقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وقد عبر بذلك عن إراداته بتأسيس إطار قانوني ومؤسساتي يتجاوز الشراكة القائمة والوصول إلى ما يسمى بالمكانة (أو الوضع) المتقدمة التي تسمح له بتبادل المصالح مع شركائه الأوربيين كما يجب الإشارة أيضا إلى أن المغرب يعتبر أكثر تقدما في المنطقة المتوسطية في تطبيق برنامج العمل plan d'action كما أنه الدولة الوحيدة التي تمتلك مع الاتحاد الأوربي بنية دائمة للحوار السياسي القوي.

وعليه فإن تحديد موقف المغرب من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يتضح من خلال متابعة خطوات المغرب وموافقة من السياسة الأوربية منذ الاتفاقيات التفاضلية التي انطلقت سنة 1969 وهي مواقف تترجم العديد من المصالح التي يتصور صانع القرار المغربي تحقيقها.

فقد كان التزام المغرب منذ المرحلة الأولى من إعلان المشروع واضحا ويسير في اتجاه تبنيه ودعمه والمشاركة فيه وهو ما يؤكده تصريح وزير الشؤون الخارجية و التعاون **الطيب الفاسي** و الذي أكد بأن: "الاتحاد المتوسطي سيبيح رؤية أوضح كما سيولي سياسية خاصة من خلال اتخاذ القرار بشكل مشترك بين الشمال والجنوب .وأضاف بأن المغرب

*السياسة الجوارية: انطلقت هذه السياسة منذ 2004 وشملت دول أوربا الشرقية ودول جنوب المتوسط ويتمحور مضمونها في بداية اندماج تشريعي للدول المجاورة للاتحاد دون المشاركة في المؤسسات ولكنها تفتح أفاقا للمرور للسوق الداخلية الأوربية وسياسات وبرامج الاتحاد، هذه السياسة التي زودت بآلية مالية قدرت بـ 12 مليار أور للفترة 2007-2013 تشكل خصوصية ألاتصال بكل دولة على حدى من خلال تبني مخطط عمل لفترة تتراوح ما بين ثلاث سنو ات إلى خمسة ولقد انضمت إلى هذه السياسة خمس دول فقط وهي : المغرب، تونس، الأردن، السلطة الفلسطينية وا إسرائيل.

يطمح لإعطاء ديناميكية لهذا الاتحاد وإطلاق حوار سياسي جديد بين ضفتي المتوسط خصوصا فيما يتعلق بالنزاع العربي- الصهيوني داعيا البلدان العربية إلى تنسيق مواقفها[56].

ولكي لا يترك أي لبس حول مساندة المغرب للمشروع جاء في تصريح وزير الشؤون الخارجية الطيب الفاسي بأن: "مشاركة الصهاينة في هذه القمة لا يعني أبدا التطبع مع البلدان العربية التي لا تجمعها علاقات دبلوماسية مع تل أبيت، بل على العكس من ذلك، فإن قمة باريس تشكل فرصة من أجل التعبير باسم الدولة العربية عن موقف مشترك إزاء مبادئ السلام العربية"

ومن جهته أكد كاتب الدولة الفرنسي المكلف بالشؤون الأوروبية **جون بييرجوي** أن "المغرب يضطلع بدور رئيس في إطار مشروع الاتحاد من أجل المتوسط .فالمغرب حسب تصوره يعد شريكا استراتيجيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي ويضطلع بدور رئيس في إطار مشروع الاتحاد من أجل المتوسط...أن هذا الاتحاد سيعطي دفعا قويا للمكانة المتقدمة للمغرب في علاقته مع الاتحاد الأوربي.[57]

إن هذه التصريحات تكشف عن حقيقة الموقف المغربي وعن الأهداف التي يتوخاها النظام المغربي من خلال قبوله وترحيبه بالمشروع وقد انطلق صانع القرار المغربي من العلاقة القائمة بين المغرب والاتحاد الأوربي ولكنه كان يبحث عن تقوية هذه العلاقة وتطويرها،وهنا تجدر الإشارة إلى أن تطوير هذه العلاقة كان محل اهتمام من قبل الملك الحسن الثاني والذي وصل به الحد إلى المطالبة بانضمام المغرب إلى الاتحاد في بداية الثمانيات كما سار ابنه على نفس الاتجاه .ففي سنة 2000 تمنى الملك محمد السادس أن يستفيد المغرب من مكانة متميزة في الاتحاد الأوربي[58].

---

[56]الفهري، المغرب ،واثق من نجاح ا لاتحاد من أجل المتوسط : http://www.lahona.com

[57]المغرب يضطلع بدور رئيسي في إطار الاتحاد من أجل المتوسط : http://www.hespress.com

[58]وأكد جواد كرد ودي

و عليه يتضح الهدف الاستراتيجي للمغرب من المطالبة بهذه المكانة وتدعيم المكتسبات التي ينتظر الحصول عليها و التي هي غير كافية في إطار الشراكة و سياسة الجوار القائمة

إن الوضع المتقدم Statut avance عبارة عن مقاربة ديناميكية تجد مرجعيتها في تطور العلاقات بين الشريكين إذ لا يطرح المغرب الانضمام إلى الاتحاد كنقطة بداية أو كمطالب أولي ولكنه لا يستبعد الفكرة و من هنا تتضح الأهداف التي تضبط الموقف المغربي من الاتحاد وهي أهداف ذات أبعاد متعددة ومتداخلة.

- **الأهداف السياسية:**

إن مصلحة المغرب وا ٍسراره على تعميق وتطوير علاقاته بالاتحاد الأوربي تغذيها مطامع وأوضاع سياسية يتقاسمها الطرفين الشريكين ،وفي مقدمة هذه المطامح بالنسبة للمغرب استمرار استقرار النظام الملكي وضمان الدعم الأوربي لقضية الصحراء الغربية والتصدي للجزائر التي تطالب بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

ويحاول المغرب مقابل ذلك الظهور بمظاهر الحليف الاستراتيجي للغرب من حيث كونه فاعل في العلاقات الأورو مغربية ووسيط في علاقات الجوار المتوسطية مع أفريقيا جنوب الصحراء ، مثلما يؤكده الوزير الأول الفرنسي في سنة 2008 ،إذا جاء في تصريح له بأن المغرب دعم مباشرة مقترح الرئيس الفرنسي ومساهمتنا نحن تكون مهمة أيضا في العديد من الأشكال لأن المغرب دولة مغاربية عضو في جامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي وهو مدمج في مسار برشلونة بالإضافة إلى أنه دولة أفريقية"

"Le Maroc n’est pas aussi enthousiaste qu’il le paraît. .Il a réservé au projet un accueil positif mais sourcilleux » car selon sehimi : « Le Maroc dispose d’un statut privilégié vis-à-vis de lUE et risque de le perdre en se diluant dans l’OMC ». p 73-74 .

وهي إشارة إلى تقاسم الأدوار وتداخلها فإذا كان المغرب يدعم السياسة الفرنسية في المنطقة ويسهل أدوار الحكومة الفرنسية فإن هذه الأخيرة أيضا تلعب دورا لا يستهان به سواء في الإطار الثاني أو في الإطار المتعدد الأطراف داخل الاتحاد الأوربي.

وتعتبر فرنسا ودول الاتحاد الأوربي من أهم الأطراف التي تعمل على المحافظة على الوضع الراهن وسياسة الأمر الواقع التي فرضها النظام المغربي في الصحراء الغربية وقد وجد المغرب في هذه المشاريع فرصة لإيجاد موقف دعم له في هذه القضية.

وقد أختار المغرب وفي وقت مبكر توظيف موقعه الجغرافي الجيو استراتيجي كبلد متوسطي وأطلسي للتقارب مع أوربا التي يقاسم معها مضيق جبل طارق كما تصور المغرب دوره دوما على أساس انه الحليف الأساسي في منطقة العربي للغرب. فهو منذ سنة 1982 يمثل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية ومنذ 1969 الحليف الاقتصادي والسياسي لأوروبا، مما أكسبه صفة المعتدل الموالي للغرب بل أن السياسة الخارجية للدولة المغرب ظلت متعلقة بمطوح الانضمام بصيغة ما إلى الاتحاد.

ويؤكد المغرب هذه التوجه من خلال دوره الذي يحاول أن يلعبه في منظمة الساحل والصحراء، وهو دور تحاول أيضا القوى الأوروبية تزكيته ولاسيما فرنسا في مواجهة الدور الجزائري.

إن خيارات الإستراتيجية والسياسية للمغرب يطغى عليها ملف الصحراء الغربية بالإضافة إلى بعض المصادر الصراعية داخل الدولة والتي تهدد استقرار المملكة الدستورية ومنها المشاكل الاقتصادية والسياسية ونمو المعارضة والحركة الإسلامية وهي محددات تدفع باتجاه توثيق العلاقة مع الغرب ولاسيما الاتحاد الأوربي.

-الأهداف الاقتصادية:

إن الأهداف الاقتصادية لا تقل أهمية عن الأهداف السياسية بل تربط معها كون هذين النوعين من الأهداف متداخلين يستغلان أساس القرار النظام المغربي ، ويراهن المغرب في تأييده لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط ومختلف المشاريع الأوربية الأخرى تجاه جنوب المتوسط بصفة عامة واتجاه المنطقة العربية بصفة خاصة على تحقيق العديد من المزايا الاقتصادية والاجتماعية. فمساهمة الاتحاد في تصور النظام المغربي سوف تكون مهمة على أكثر من مستوى ولا غرو في هذا المجال من التذكير بأن إعلان المشروع تم من طنجة في 23 أكتوبر 2007 من قبل الرئيس الفرنسي، وهو ما يعني العديد من الدلالات الهامة و الإشارات الكبرى .

فمن وجهة نظر المغرب فإن تطور العلاقة بين المغرب والاتحاد الأوربي نحو مكانة متقدمة ، سوف يشكل مناسبة لدعم مروره إلى السوق الموحدة وتحقيق دعم أخر يسهل علمية اندماج الاقتصاد المغربي في السوق الموحد وفي الاقتصاد العالمي من خلال تحديث الاقتصاد المغربي ودعم مكنونات و تركيبة هذا الاقتصاد .

الاستفادة من المساعدات.

يعتبر المغرب أول المستفيدين من الصندوق الأوروبي المخصص لدول الجنوب المتوسط. فقد استفاد من 2.5 مليار أورو في إطار البروتوكول المالي للفترة 1976-2006 كما استفاد من 654 مليون أورو للفترة 2007-2013 في إطار السياسة الجوارية. فخلال زيارة المفاوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية للمغرب في 7 نوفمبر 2007 وصفت المغرب بأنها دولة "Pionner et Privilégie" في إطار الشراكة الأورو-متوسطية وأعلنت عن منح المغرب ميزانية إضافية تقدر بـ 28 مليون أورو في إطار تسهيلات عملية الحكم الراشد

ويعتبر المغرب أن الميزانية التي حددها الاتحاد الأوربي لدول الجنوب سواء في إطار مشاريع ميدا أو في إطار السياسة الجوارية غير كافية مقارنة باحتياجات هذه الدول المالية وبما يقدم لدول أوروبا الشرقية.

- دعم القطاع الزراعي

وا إلى جانب المساعدات فإن أهداف المغرب تتوسع إلى دعم القطاع الزراعي الذي يشكل أهمية خاصة في النمو الاقتصادي في المغرب وهنا تجدر الإشارة إلى أن المحور الزراعي يمثل جزءا هاما في التجارة الإجمالية بين الشريكين. فقد ارتفعت الواردات الثنائية كما شملت الصادرات الفلاحية للاتحاد نحو المغرب بنسبة 5% من الصادرات الكلية[59].

ومنذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في سمة 2000، تدعمت المبادلات الزراعية وفي هذا الإطار يطمح الطرف المغربي إلى تدعيم هذا التوجه كميا ونوعيا، وهو ما طرح خلال المفاوضات التي بدأها الطرفان في 2006 لمناقشة ورقة الخريطة الزراعية التي تم تحريرها بناءا على توصيات الاجتماع الوزاري Euromed لوزراء الخارجية المنعقد في 31 ماي 2005 .ففي اتفاق تحرير المبادلات الزراعية فإن المغرب يقترح مقاربة منتوج بمنتوج وتمديد فترة الانتقال وخلال هذه الفترة (الانتقالية، يراهن المغرب على المساعدات الاجتماعية و البنيوية التي يمكن أن يمنحها الاتحاد وسوف تسمح له بتطوير التوظيف في إطار برنامج التنمية الريفية[60].

وهنا يبرز قطاع أخر، يليه المغرب أهمية خاصة وهو دعم التنمية الريفية بغرض المحافظة على الزراعة في المناطق التي تعرف صعوبات وذلك من خلال تطوير البنى

---

[59]Larabi Jaidi Hassan abouayoub. « le Maroc entre le statut avancée et l'union pour la méditerranée» . Les Cahiers Bleus, n°12. 2008. P 34. In : http://www.fes.org.man

[60]Ibid. P 34.

التحتية وقطاع الخدمات القاعدية وتشجيع زراعة متنوعة وذات قيمة إضافية وتنمية النشاطات البديلة مثل صناعة الحرف[61]

-دعم قطاع الخدمات

وفي نفس السياق يراهن المغرب على تحرير الخدمات للدخول إلى السوق الأوروبية وتمثل الخدمات 39% من الناتج الداخلي الخام المغربي و 23% من المداخيل بالحساب الجاري حيث أن الانفتاح الواسع لنشاط الخدمات سوف يسمح بالحصول على العديد من المزايا التي تدعم الشراكة المغربية والأوربية.[62] ويأمل الطرف المغربي والأوربي بأن تحرير قطاع الخدمات يجب أن يتكيف مع وضعية كل قطاع لبلوغ الفترة الانتقالية.

وفي مسعى أخر يحاول المغرب من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي خلق الوظائف وخفض نسبة البطالين من حاملي الشهادات والشباب خاصة وحل مشكلة الهجرة وخاصة هجرة الأدمغة من خلال التركيز على مستوى التعليم وتكوين الإطارات.

وعليه ومن خلال بعض هذه الأهداف يتضح أن المغرب يحاول ليس فقط الموافقة على المشروع ولكن يحاول أن يجعل منه حلقه وصل للحصول على وضعية او المكانة المتقدمة في الاتحاد الأوربي وقد أكد السيد يوسف العمراني الكاتب العام لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون بأن الوضع المتقدم للمغرب لدى الاتحاد الأوربي ينسجم تماما مع مشروع الاتحاد من اجل المتوسط لأنه يخدم الإطار العام للاندماج على مستوى المنطقة الأورو – متوسطية. إن المغرب الذي اختار المكانة المتقدمة طبقا لسياسة الجوار التي يتقدم فيها كل بلد حسب وتيرته الخاصة، يجدد من خلال انخراطه السريع والحازم في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط على أنه سيتشارك في جميع الأعمال التي سيتم انطلاقها ودعم المبادرات في هذا الإطار .كما أوضح الكاتب العام بأن المغرب لعب دوما دورا رئيسيا في علاقاته مع

---

[61] -Ibid.

[62] -Ibid.

الاتحاد والطالب المتعلق بالمكانة المتقدمة لا تشكل المبادرة الأولى للمغرب من أجل تعزيز علاقة مع الاتحاد الأوربي، فالمغرب كان أول بلد شرع في إجراء مفاوضات من أجل اتفاق التبادل الحر مما ساهم في تطوير سياسة التعاون الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط[63].

أن الموقف المغربي هو تحصيل حاصل لنصف قرن من علاقات التحالف والتعاون مع الاتحاد الأوربي والغرب في مختلف المجالات.

II-2-موقف الجزائر:

تمثل الجزائر بالنسبة للاتحاد الأوروبي ولاسيما للطرف الفرنسي شريكا استراتيجيا مهما على كافة المستويات، السياسية و الأمنية والاقتصادية و الثقافية، ولذاك تراهن فرنسا كما يراهن شركائها على انضمام الجزائر لكل المشاريع التي يتبناها الاتحاد الأوربي تجاه الضفة الجنوبية وشمال إفريقيا.

---

[63]- السيد يوسف العمراني، الوضع المتقدم للمغرب ينسجم مع مشروع الاتحاد من أجل المتوسط :
http://www.maec.gov.ma .

وكما سبقت الإشارة في الفصل الأول، فإن الجزائر ارتبطت منذ 1976 مع التحاد الأوروبي بالاتفاق التجاري التفاضلي، كما أمضت اتفاق الشراكة في أفريل 2002، دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005،و بذلك فإنها إلى جانب المغرب و تونس تمثل طرفا مهما في السياسة الأوروبية في شمال إفريقيا و زبونا اقتصاديا ضروريا . ورغم هذه الارتباطات إلا أنها رفضت وتحفظت على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

إن الحديث عن موقف الجزائر من المشروع لا يمكن فهمه دون تفحص لطبيعة العلاقة و للمكانة الجزائرية في منطقة شمال إفريقيا. ويتضح الموقف الجزائري من تصريح وزير الخارجية مراد مدلسي الذي أكد بأن الجزائر تهتم بالمشروع ولكنها تضع تحفظات تطالب بمناقشتها: كما طالبت الجزائر باحترام المسائل الخاصة بالقانون الدولي ومنها حق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها.[64] ويوضح هذا التصريح بعض المحددات التي تفسر تحفظ الجزائر وهي محددات متداخلة ومتفاعلة، ذات أبعاد سياسية واقتصادية وأيضا إستراتيجية.

الأهمية السياسية : لا يمكن التغاضي عن موقعها الجغرافي والذي جعلها تمثل بوابة إفريقيا من جهة، وأحد الأحزمة لدعم الأمن في جنوب أوروبا ولاسيما فرنسا، وا يطاليا، وقد أدركت الجزائر مبكرا هذه الأهمية وعلمت منذ استقلالها على محاولة لعب دور أساسي بين المنطقة المتوسطية العربية والإفريقية والمطالبة بنظام متعدد الأطراف يمكنها من لعب دور أساسي محوري في أهم القضايا على المستوى السياسي العربي و الإفريقي. وهنا تجدر الإشارة إلى دور الجزائر الفعال في دعم حركات التحرر في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وعلى نسج علاقات جنوب –جنوب وجنوب شمال منذ الاستقلال.

فالجزائر تمتلك رصيدا تاريخيا لنشاط دبلوماسي هام، وترتكز على مبادئ تمثل مرجعية لمختلف تحركاتها في مجالها الحيوي، ورغم الانكماش الذي عر فته خلال فترة التسعينات

---

[64] -Mohamed Fidhel Troudi. L'Union pour la Méditerranée : le rêve et la réalité ».P123. In : http://www.strategicsinternational.com

جراء الأوضاع والمشاكل الداخلية، إلا ان دورها بدأ يتحرك بعد الاستقرار الذي دب في البلاد، حيث التفتت الجزائر إلى محيطها الخارجي مستغلة في ذلك العديد من الظروف الدولية و الإقليمية. وهو ما يجعلنا نقول بأن الجزائر تمتلك تصورا تجاه مختلف المشاريع الأوروبية في المنطقة، هو تصور يقوم على تعظيم الدور والمكانة التي يمكن أن تلعبها في كل هذه المشاريع. ويتضح هذا التصور خاصة في إمضاء اتفاق الشراكة في سنة 2002. فعلى خلاف المغرب وتونس، كانت الجزائر آخر دولة في المغرب العربي توافق على إمضاء اتفاق الشراكة الذي تضمن ما سمي بالمجال الرابع، الذي لم تضمنه اتفاقيات المغرب وتونس، والذي يختص بقضايا تنقل الأفراد خاصة وذلك بهدف الضغط على الجانب الأوروبي من أجل إيجاد حل للمشاكل الناتجة عن الهجرة غير الشرعية و تحميله جزا من المسؤولية في تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في المنطقة .

ومن جهة أخرى، رفضت الجزائر الانضمام إلى السياسة الجوارية التي ولدت لديها العديد من المخاوف التي حاولت تجنبها من أهمها: أن السياسة الجوارية تكرس منطق الهيمنة كإطار لعلاقة ثنائية لا يمكن إلا أن تكون في غير صالح الجزائر، مادامت أنها سياسة تجرد الجزائر من مراقبة أجندة الإصلاحات الاقتصادية و السياسية التي يجب تبنيها.[65]

فمنذ إمضاء اتفاق الشراكة والجزائر تنتقد نقص الدعم الأوروبي لها من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وغياب الاستثمارات خارج قطاع المحروقات. وقد عبرت عن صدمتها من الإتحاد الأوروبي، كما رفضت سياسة الجوار، باعتبارها سياسات لا تحقق مصالحها الإستراتجية.

وعليه فان موقف الجزائر من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يلخص طموحها إلى اتحاد يخرج عن إطار سياسة الاستغلال و التبعية التي طبعت مختلف المشاريع الأوربية تجاه

---

[65] -Luiz Martinez. ''La position de L'Algérie devant L'intégration méditerranéenne'' P195.
In :http://www.iemed.org.

دخول الجنوب، وقصر نظر الاتحاد في التعامل مع قضايا الهجرة ومشاكل التخلف والديون وربط التعاون مع دول الجنوب بالمشاكل الأمنية.[66] و من ثم، فان رفض الجزائر لا يعني رفض التعاون و لكن الصيغ التي يطرحها الطرف الأوروبي و هي صيغ تعكس مصالحه على حساب دول المنطقة كلل و تكرس نظرية المركز و المحيط.و وعيا من الجزائر بهذه الخلفيات، فإنها ترفض التحاد من اجل المتوسط الذي لا يختلف عن ما جاء في اتفاق الشراكة.

و من جانب أخر، فان الجزائر تهدف إلى تعظيم وحماية مكاسبها، وهي بذلك لا تريد اتفاق برشلونة "bis" ولا سياسة جوارية بسيطة ومراجعة، إنها تريد طرحا جديدا يأخذ في الحسبان مختلف مشاكل الجنوب السياسية وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في دولة وحماية حقوقه إلى جانب حق الشعب الصحراوي وتحريك عملية السلام بين المغرب وجبهة البوليساريو.

و بذلك يظهر التصور الجزائري للعلاقات الجزائرية –الأوروبية تصورا شاملا لمختلف أبعاد التعاون و يربط القضايا الاقتصادية بالقضايا الأمنية و السياسية التي تعرفها علاقات الطرفين. ويكشف هذا التصور عن المكانة التي تتمتع بها الجزائر وأهميتها في المنطقة بسبب:

-أهميتها بالنسبة لأية سياسة أوربية المتوسطية إذ لا يمكن لأي مشروع أن ينجح بغياب الجزائر بثقلها الجيواستراجي. إنها دولة محورية ونقطة ارتكاز للسياسة الأمنية و الاقتصادية في جنوب المتوسط وشمال إفريقيا وهو ما يؤكده تصريح السفير الألماني في الجزائر "Johames": "بدون الجزائر فإن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط ليس له حظوظ في

---

[66] - Ibid. P193.

النجاح". كما أكد من جانبه الرئيس الفرنسي ساركوزي، بأن الجزائر تلعب دورا مركزيا وهي وسيلة لنجاح المشروع.[67]

وقد وظفت الجزائر هذه الأهمية، من خلال سياسة "اللامبالاة المحسوبة" من أجل محاولة تعظيم مكاسبها. وقد شكل ذلك نقطة ضغط حاول الاتحاد الأوربي التخفيف منها من خلال تبنيه مبكرا لمقاربة تدريجة تضمنتها:"وثيقة الإستراتيجية حول الجزائر" un document de stratégie sur L'Algérie (2007-2013)، تضمنت ثلاث محاور لتشجيع إحداث تغيرات تعزز الثقة بين الشريكين وهذه المحاور هي:[68]

-إصلاح العدالة

-التنمية الاقتصادية والعمل.

-تقوية قطاع الخدمات العمومية القاعدية.

ومن خلال هذه الوثيقة يظهر بأن المقاربة الأوربية تجاه الجزائر ترتكز على مستويين هما:

المستوى الأول: وهو استراتيجي ويعتمد على بناء سياسة مشتركة لإدارة المشاكل الأمنية وفي مقدمتها الإرهاب والهجرة وضمان التزود بالطاقة.

المستوى الثاني: وهو سياسي ويهتم بتشجيع معايير وقيم الاتحاد الأوربي ويعتمد على الإصلاحات السياسية في مقدمتها الديمقراطية وحقوق الإنسان.

---

[67] -Mohamed Fidhel OP-Cit.P1224.

[68] - Luiz Martinez. OP-cit .P195.

-**أهمية الجزائر الاقتصادية:** تمثل الجزائر مخزونا بتروليا هائلا وسوقا استهلاكية واستثمارية واسعة، أدت إلى تهافت القوى الدولية و في مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا والصين ،إلى جانب الاتحاد الأوربي.

فروسيا تمثل بالنسبة للجزائر شريكا استراتيجيا ومنذ 2001، منحت روسيا الجزائر تعاون استراتيجي محرر من كل عراقيل سياسية، بخلاف الاتحاد الأوربي الذي يربط بين الاستراتيجي (الطاقة والأمن) والسياسي (الديمقراطية والحكم الراشد).إن روسيا تركز فقط على الطاقة والأمن مانحة بذلك إطارا مرنا للجزائر في شؤونها السياسية وقد صرح فلاديمير بوتين خلال زيارته للجزائر بأن هذه الأخيرة شريكا لروسيا في البحر الأبيض المتوسط.[69]

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن حذر الجزائر من مشروع الاتحاد المتوسط يعتبر محصلة للثروة البترولية وارتفاع أسعارها ومن تم فالجزائر بمخزون مالي قدر سنة 2009، ب140مليار دولار، ليست بحاجة ماسة إلى بضع المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوربي مقابل الطموحات الجزائرية ولذلك نجدها تكتفي بالمشاركة في التعاون في مجال الطاقة ومحاربة الإرهاب.[70] مع الاتحاد الأوربي وتحاول توسيع زبائنها وشركائها خاصة الولايات المتحدة. حيث عرفت العلاقات الجزائرية-الأمريكية بعد تنصيب الرئيس بوتفليقة رئيسا للدولة الجزائرية، تطورات برزت ملامحها على المستوى الأمني خاصة. وفي هذا الإطار، أكد كولن باول بأن العلاقات الثنائية بين البلدين لم تكن في يوم من الأيام اقوي مما هي عليه . و حاول الرئيس بوتفليقة تدعيم هذه العلاقات، فكانت زيارته لواشنطن في 2001، بعد أحداث 11 سبتمبر، لتتوال بعد ذلك عملية تبادل البعثات والزيارات لكبار المسئولين السياسيين و العسكريين للجزائر.

---

[69] -Ibid. P196.

[70] -Ibid. P195.

وتم بذلك فك الحصار العسكري الذي فرضته الدول الغربية بقيادة فرنسا[71] وتوسيع التنسيق الأمني بين البلدين في إطار الحلف الأطلسي في إطار إستراتيجية المفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب الدولي، الذي تم تبنيه في نوفمبر 2001، وشاركت الجزائر في اجتماع داكيا فياليه الأيسلندية في ماي 2002، وأكد الباحث الأمريكي وولترراسل ميد، بأن الجيش الجزائري يرغب في توطيد روابطه مع الولايات المتحدة والحلف الأطلسي لذلك فهو لا يستبعد انضمام الجزائر للحلف الأطلسي مستقبلا.[72]

وبهذا، تم إفراغ المجال الأمني الذي سطر ه مسار برشلونة من محتواه، لتنفرد أمريكا بذلك وهو ما سوف يهمش دور الاتحاد الأوربي أكثر فأكثر، ويقوي الدور الأمريكي في الجزائر و يدعم الموقف الجزائري في مواجهة الضغوطات الأوروبية.

وفي المجال الاقتصادي، نجد أيضا أن الاهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا قد تضاعف وذلك ضمن الإستراتيجية الأمريكية لتامين الطاقة في البحر المتوسط والتي تمتد من المغرب إلى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج، فقد أكد ريتشارد جاكسون المكلف بشؤون مصر - شمال إفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية في مؤتمر انعقد في واشنطن لتحليل المصلحة الأمريكية في الجزائر في ماي 1996، بأن:" الجزائر تعد اقتصاديا، منتجا مهما للبترول و الغاز ذو نوعية رفيعة...بل يمكن القول أنها من أولى الدول التي ظهرت فيها أهم الاكتشافات البترولية على مستوى العالم"[73]

وقد تكرست هذه الأهمية مع مبادرة ستيوارت، ازنستات، نائب كاتب الدولة المكلف بالشؤون الاقتصادية والتي أعلن عنها خلال جولته لمنطقة المغرب العربي في جويلية 1998 وتهدف

---

[71]-حشود نور الدين، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004،رسالة ماجستير غير منشورة،قسنطينة ،2005/2004،ص48-53.

[72]-نفس المرجع. ص59.

[73]-الحاج إسماعيل محمد عبد الله زرقون:الاستراتيجية الأوربية والأمريكية تجاه بدل منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، 2000، ص32-33.

إلى تحقيق الأمن، الرفاهية الاقتصادية والمستقبل الديمقراطي للمنطقة من خلال تكثيف التبادل الاقتصادي بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي وفتح الأسواق وتشجيع الاستثمار وتشجيع الحوار([74]). وقد اقتصرت المبادرة في البداية على تونس، الجزائر والمغرب، وتهدف إلى القضاء على الاحتكار الأوربي (فرنسا) لمنطقة المغرب العربي.

وبهذا، فإن الجزائر تبنت إستراتيجية القضاء على الهيمنة الأوربية من خلال تنويع الشركاء، واللعب على المنافسة، مما سمح لها بهامش كبير من المناورة، أخرجها من الدائرة الضيقة التي عانت منها خلال الأزمة الداخلية، ومن ثم فإن موقفها من الاتحاد من أجل المتوسط، تميز بمرونة كبيرة، وهو موقف يعبر أيضا عن قصر النظرة الأوربية لشركاء الجنوب. وعليه يظهر الموقف الجزائري حذرا على عكس المغرب الذي يظهر تعاونا غير مشروطا و تصورا لمصالح ضيقة في مقدمتها المحافظة على أطماعه في الصحراء الغربية

II-3-موقف ليبيا.

للحديث عن الموقف الليبي لا بد من توضيح نقطة أساسية وهي أن ليبيا على عكس الجزائر، المغرب وتونس ليست طرفا في الاتفاقيات التفاضلية لأنها لم تكن أحد المستعمرات الفرنسية كما أنها أقصيت من مؤتمر برشلونة رغم أنها أكثر متوسطية من الأردن وذلك بسب الحظر الذي فرض عليها بسبب قضية لوكاربي. ولذلك، فإن الحديث عن موقف ليبيا من شروع الاتحاد من أجل المتوسط يتطلب أولا تأسيس العلاقات الليبية الأوروبية في إطارها التاريخي لإبراز خصائص وميزات هذه العلاقة.

باعتبارها دولة متوسطية، فإن لليبيا تجربة طويلة مع أوربا تعود إلى الاستعمار الروماني، إلا أن علاقاتها الحديثة تجد جذورها في التاريخ الإسلامي والعثماني للمنطقة، والذي تلاه فيما بعد الاستعمار الأوروبي، حيث سقطت في يد إيطاليا في سنة 1911 وفي سنة 1943،

---

[74]-Nicol Grimaud. ''Le Maghreb entre l'Europe et les Etats-Unis'' Etudes internationales N°27. تغيير المنهج

دخل البريطانيون والفرنسيون لتبقي ليبيا تحت الإدارة العسكرية الأوروبية إلى غاية 1951، تاريخ إعلان استقلالها.[75]

وبعد استقلالها وا إلى غاية 1969 ارتبطت ليبيا في فترة مملكة ادريس السنوسي الأول بعلاقات جيدة مع الغرب الذي احتفظ بقواعد عسكرية ومنها بريطانيا وذلك في شرق بنغازي (Al adhem) وقاعدة Wheelus Field التابعة للولايات المتحدة في شرق طرابلس[76].إلا ان الانقلاب العسكري ووصول القذافي إلى السلطة في سنة 1969 أدت إلى توتر هذه العلاقات خاصة على المستوى السياسي.

العلاقات السياسية:

أن علاقات ليبيا بالغرب عموما وبأوربا خصوصا ،أخذت تتعقد مع وصول العقيد معمر القذافي إلى الحكم سنة 1969 على إثر الانقلاب الذي قام به، حيث أجبرت ايطاليا على ترحيل 13.000 من مواطنيها في سنة 1970 وتم تأميم كل ممتلكاتها، كما فقدت قاعدتها العسكرية وأممت ممتلكات شركتها "BP" في سنة 1971، أما بالنسبة لفرنسا، فغنها استفادت من اتفاقية بيع الأسلحة في سنة 1970. وعقدت في سنة 1974 اتفاقا تلتزم بموجبه ليبيا بضمان تزويد فرنسا بالبترول مقابل تعاون تقني ومالي تقدمه فرنسا لليبيا، إلا أن هذه العلاقات سرعان ما تدهورن بسبب عدم وفاء فرنسا بتعهداتها في الشرق الأوسط وموقفها في التشاد[77]، حيث أجبرت القوات الليبية على الانسحاب من التشاد التي دخلتها سنة 1980، بعد قرار حسين جبري، حيث اتهمت ليبيا كل من فرنسا والولايات المتحدة بالوقوف وراء قرار انسحابها الذي تم في سنة 1987[78].

---

[75]- George Joffe . "La Libye et l'Europe" .Dossier coordonné par Luis Martinez. Machrek- Maghreb. N°170. 2000. p3

[76] -Ibid.

[77]-Ibid. pp9-10.

[78] -Ibid . p12.

وقد امتدت هذه العلاقات العدائية طيلة 30 سنة وتميزت (69-99) بسياسة القذافي العدائية للغرب و أمريكا و حلفائهم . و من جهتها اتهمت الدول الغربية القذافي بدعم الإرهاب (جماعة أبو نضال) والاقتراب من الاتحاد السوفياتي وتنفيذ العديد من العمليات، أيضا في ألمانيا.[79]

كما شكلت الأفكار الناصرية والقومية العربية نقاط الخلاف الجوهري بين القذافي و الغرب ، والتي دفعت الدولة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى عزل ليبيا عن الساحة الدولية منذ فترة مبكرة من استقلالها، من خلال سياسة الحصار والعقوبات الذي تحول إلى حرب شاملة على ليبيا وصادراتها من المحروقات إلى جانب العقوبات التي فرضت عليها بعد حادث لوكاربي والتي ، قللت من الحركة التجارية والسياسية لليبيا ولاسيما مع دول الاتحاد الأوروبي التي خفضت تواجدها الدبلوماسي في طرابلس .وكانت قمة التوتر الغربي -الليبي الضربات التي نفذتها الولايات المتحدة ضد ليبيا سنة 1986.

ومع نهاية التسعينات أدركت القيادة الليبية أن استمرار فرض العقوبات الدولية عليها سوف ينهك قدراتها السياسية والاقتصادية، فاستجابت لمطالب الغرب، وقبلت تسليم المتهمين وتعويض الضحايا ،لتبدأ مرحلة جديدة في علاقات لبيا مع الغرب ومع أوروبا الموحدة، بدأت مع رفع العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن سنة 1999. كما رفعت واشنطن (إدارة بوش) في 26 سبتمبر 2004 العقوبات الاقتصادية ضد طرابلس ورفعت تجميد أرصدتها وشطب اسم ليبيا من قائمة الدول الإرهابية في ماي 2006[80]، خاصة بعدما أعلن القذافي في 19 ديسمبر 2003بأنه تراجع عن أي برنامج لأسلحة الدمار الشامل. وإمضاءه الاتفاقية المحلقة بعدم الانتشار النووي واتفاقية الأسلحة النووية.

---

[79] - Mohamed Mokddem. "La Libye entre impératifs énergiques et logiques politiques". Actualités du Moyen –Orient et du Maghreb. N°12. Septembre.2009

[80] -Parlement européen .Direction générale . politique extérieure de l'Union. la Libye Expo/B/ polocep/ note/ N 12. 2005.

وقد أدت هذه الخطوات إلى فتح أفاق العلاقات الليبية – الأوروبية بعدما رفع مجلس لأمن والاتحاد الأوربي نهائيا الحصار والعقوبات تجاه ليبيا في سبتمبر 2003 كما تم في 11 أكتوبر 2004 وخلال اجتماع لكسموزع رفع العقوبات الأوروبية ضد ليبيا فيما يتعلق ببيع الأسلحة[81].

وبهذا نلاحظ أن الجمود الذي ميز العلاقات السياسية الليبية مع الاتحاد الأوربي انتهي، وأصبحت هذه الدول تتنافس على طرابلس من أجل تدعيم علاقاتها ومصالحها، ولاسيما في مواجهة النفوذ الأمريكي وأخذت هذه العلاقات مسارين.

المسار الأول: وهو العلاقات الثنائية والتي تمحورت حول التجارة والهجرة، فقد حسم النزاع بين ليبيا وكل من فرنسا(بعد دفع طرابلس لـ 170 مليون دولار)و ألمانيا. كما تطورت خاصة العلاقة الليبية- الايطالية في إطار محاربة الهجرة غير الشرعية في جزيرتي Lampedusa و Sicile[82]. وبعد اعتذار رئيس المجلس الايطالي Silvio Berlusconi في أوت 2008، تم إمضاء اتفاقية الصداقة مع تعويض الليبيين في صورة استثمارات شملت 25 سنة المقبلة[83]، لتمثل بذلك مركز الصدارة في العلاقات السياسية والاقتصادية مع ليبيا.

-المسار الثاني: وهو المتعدد الأطراف المعلوم أن ليبيا ليست عضوا في الشراكة إلا أن المؤتمر الوزاري لشتوتغارت لسنة 1999 أعلن إمكانية انضمام ليبيا للشراكة الأورو- متوسطية في حالة رفع العقوبات على ليبيا[84] وبعدما تم ذلك، بدأت المفاوضات بين الطرفين و تم عقد اتفاق إطار أصبحت بموجبه ليبيا عضوا ملاحظا في مسار برشلونة وفي 14 أفريل 2004 أصدرت اللجنة الأوربية ت تقريرا طالبت فيه بتدعيم التعاون والعمل مع ليبيا في مجال مكافحة الهجرة. كما تم في الفترة ما بين 17 إلى 30، 2005، إرسال بعثة إلى

---

81 -Ibid.

82 -Ibid.

83 - Mohamed Mokddem.Op. cit.

84 -Parlement européen.Op. cit.

ليبيا لبحث هذا الموضوع وقد حدد الاتحاد الأوروبي بعض المبادئ التي تربط هذا التعاون وهي:

-احترام حقوق الإنسان.

-احترام قواعد ومبادئ معاهدة جنيف 1951.

-تشجيع لبيا من أجل التعاون أكثر مع مفوضية اللاجئين.

وهي مجال مكافحة الهجرة، يبرز التعاون الليبي – الإيطالي خاصة. وتعد ليبيا منطقة عبور للهجرة القادمة من النيجر، تشاد السودان، نجيريا وغانا , وقد وقعت سنة 2005 على اتفاق تعاون مع ايطاليا تلتزم فيه بقبول تنتقل رجال الأمن الايطاليين إلى ليبيا في مهمة متابعة وا يقاف المهاجرين غير الشرعيين ومنه يتضح أن رفع العقوبات على ليبيا فتح أفاق مستقبلية للاندماج الليبي في المنطقة المتوسطية والمشاركة في مختلف المشاريع المطروحة.

العلاقات الاقتصادية:

مقابل العلاقات السياسية التي تميزت طيلة 30 سنة بالعداء والتوتر، فإن العلاقات الاقتصادية التي تربط ليبيا بأوروبا تعتبر هامة منذ ثورة الفاتح من 1969. إلا أن الطابع الغالب والمميز لهذه العلاقات هو الطابع الثنائي بخلاف الجزائر، والمغرب وتونس اللواتي ارتبطن باتفاقيات سنة 1976 والتي تطورت إلى اتفاقيات الشراكة ورغم الحصار المفروض على ليبيا، إلا أن التواجد الاقتصادي للدول الأوربية في لبيبا كان مهما للغاية.

وهو ما توضحه العلاقات التجارية منذ السبعينيات.

بدأت العلاقات التجارية مع ليبيا تتطور منذ بداية السبعينيات بعد ما أصبحت ليبيا من أهم المصدرين للبترول (حيث تساهم العائدات البترولية بنسبة 95% من اقتصاديات ليبيا). و تبين الإحصائيات التجارية تبعية الاقتصاد الليبي للاتحاد الأوروبي، حيث تستحوذ ثلاث دول وهي ألمانيا ايطاليا اسبانيا على 80% من الصادرات الليبية ومن أهم الشركات

البترولية الأوربية في ليبيا نجد الشركة الاسبانية Repsol، الايطالية ENi، الفرنسية Toltal كما تعمل هذه الشركات مع فروع الشركة الليبية للبترول[85]

وقد ظهرت أهمية هذه العلاقات التجارية عندما فرضت العقوبات على ليبيا على أثر قضية لوكاربي، حيث لم يتأثر الإنتاج الليبي من النفط بعد مغادرة الشركات الأمريكية الخمسة ليبيا وهي Oasis, Occidental, Hunt, Hmerada Hessr, Marathon تركت عوائد بقيمة 2 مليار دولار، فبفضل العلاقات والمصالح الاقتصادية للشركات الأوربية بليبيا تصدت الدول الأوربية للشروط الأمريكية الأكثر تشددا، ففي 1998 وخلال القمة الأوربية- الأمريكية في برمانغتون، منعت الدول الأوربية حكومة كلنتون من فرض عقوبات إيران – ليبيا (Sanctions 1ct ILSA) والتي تنص على معاقبة كل شركة غير أمريكية وتتاجر مع أمريكيا، تستثمر أكثر من 40 مليون دولار في ليبيا ولم يطبق هذه القانون على الشركات الأوروبية ولاسيما شركة ENi الايطالية العاملة في مجال البترول، والتي حصلت فيما بعد على مشروع لنقل الغاز عبر أنابيب برية وبحرية يربط شرق ليبيا بسسيليا وايطاليا ويضخ حوالي 8MM متر مكعب في السنة وبهذا تكون الشركات البترولية الأوربية المستفيد الأكبر من خروج الشركات الأمريكية[86]

وبعد رفع العقوبات أصبحت ليبيا وجهة للشركات الأوربية، القطرية والإماراتية وأيضا الأمريكية . فخلال جانفي 2005 منحت الحكومة الليبية خمسة عشر رخصة لشركات أجنبية كان من بينها 11 شركة أمريكية[87].

وبإنتاج يقدر بـ 1.7 مليون برميل في اليوم في سنة2007-2008 و بتعداد سكاني لا يتجاوز 5،8مليون نسمة، فان ليبيا تعتبر من أغنى الدول الإفريقية بدخل فردي وصل سنة 2007 إلى 10.200 دولار أمريكي. وقد أوضح البنك الدولي في تقريره لسنة 2007

---

[85] -George Joffe. Op.Cit. p 6.

[86] - Ibid. p 7. 8.

[87] -Parlement européen. Op. Cit. p3.

الوضعية الجيدة للاقتصاد الليبي الذي دخل مرحلة جديدة من الاندماج في الاقتصاد العالمي ،بعد الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الحكومة بغرض الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بعد ما تم قبول ترشحها في 27 جويلية ومن أهم هذه الإجراءات:[88] .

-قانون الملكية

-تبسط إجراءات تسجيل الشركات الأجنبية خصخصة بعض الشركات الصغيرة في القطاع العام.

-بناء على طلب صندوق النقد الدولي تم إصدار قانون البنوك.

-تخفيض القيود الجمركية منذ أوت 2005.

- قانون تشجيع الاستثمار...الخ.

إن هذه الإحصائيات تبن مدى الترابط في العلاقات التجارية بين ليبيا والاتحاد الأوربي منذ الستينيات. ويبقى فقط أنه في الإطار المتعدد الأطراف لم تكن ليبيا ضمن السياسة الأوروبية الموحدة إلى غاية نهاية 90. بعد ما رفع الحصار حيث أصبحت عضوا ملاحظا في الشراكة الأورومتوسطية ثم دعيت للمشاركة في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

موقف ليبيا من الاتحاد من اجل المتوسط

بدا الموقف الليبي مؤيدا لمشروع ساركوزي . فقد طالب العقيد القذافي أمام الجمعية الوطني الفرنسية (البرلمان) بأخذ مبادرة ساركوزي بجدية شديدة، وفي مارس 2008 صرح القذافي لوكالة الأنباء الليبية بأن فكرة إقامة تعاون حقيقي بين الدول المطلة على بحر واحد مثل البحر المتوسط تستحق التأييد و دعا إلى عدم حصرها في الدول الأوربية والأفريقية المطلة على المتوسط، وا ٍنما يجب أن تكون حلقة وصل بين القارتين.

---

[88] -Libye: Situation et perspectives économique . op. cit.

و لم تكد تمضي بضعة أيام حتى انقلب الموقف الليبي إلى معارضة المشروع حيث دعا العقيد القذافي في افتتاح القمة العربية في العاصمة السورية دمشق إلى استبدال الاتحاد من أجل المتوسط باتحاد عربي إفريقي، وقال: "إن العرب غير قادرين على إثبات وجودهم لعدم وجود دولة عربية موحدة ولا مكان لهم على خارطة العالم الجديد" وأعلن رفضه للاتحاد من اجل المتوسط أو حتى التعاون مع الاتحاد الأوربي خارج إطار جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي قائلا: "نحن عرب وأفارقة، لسنا فقراء ولسنا تابعين، نحن أغنياء بثرواتنا الطبيعية وقدراتنا البشرية".[89]

كما أكد العقيد القذافي بأن الاتحاد سيكون كحقل ألغام عالمي سيجبر العرب على قبول إسرائيل و سيثير التشدد الإسلاميين ضد الغرب[90]. وفي محاولة لتوحيد مواقف الدول العربية من هذا المشروع عقد معمر القذافي قمة طرابلس في ليبيا، لكنها لم تنجح في تشكيل تكتل يعارض التكتل الأوربي بقيادة فرنسا .إن المتتبع لموقف القائد الليبي من المشروع من خلال التصريحات العديدة يستنتج أن هناك العديد من العوامل التي تفسر هذا الموقف الرافض وأهمها:

العامل الأول: يتعلق بتوجهات السياسة الخارجية الليبية للزعيم الليبي منذ وصوله إلى السلطة سنة 1969 حيث قامت هذه التوجهات على دعم قضايا الحرية والسلام ومواجهة الاستعمار وعدم الانحياز وبرزت مواقفه خاصة على المستوى الأفريقي بسبب الروابط المشتركة مع الدول الأفريقية، حيث ركزت القيادة السياسية على توطيد العلاقات بين الشعب الليبي وشعوب القارة الأفريقية وانخرطت منذ الستينات وبقوة في نسيج روابط اقتصادية وسياسية تربط العالم العربي بإفريقيا ومنها الاتحاد مع تشاد وبعض الدول الإفريقية الأخرى، ورغم أن هذه المحاولات ظلت معزولة إلا أن الدبلوماسية الليبية ظلت متمسكة بهذا التوجه

---

[89] خوليو غودي. الاتحاد من اجل المتوسط :ولادة عسيرة ام عملية اجهاض: http://www.ipsinternational.org

[90] -الاتحاد من أجل المتوسط بين رياح الأمس وحقل الألغام المخفف .البديل. 2008/09/04

في إطار سياستها الخارجية والتي أصبحت نهجا واضحا بعد الحرب الباردة و تأسيس تجمع دول الساحل والصحراء.

تعود فكرة تأسس هذا التجمع إلى ليبيا* في محاولة منها لفك العزلة والحصار الذي فرض عليها بسبب قضية لوكاربي وتهميشها في مبادرة برشلونة وفشل دول الاتحاد المغاربي في تبني موقف موحد وداعم لها. ففي ظل تطورات النظام الدولي الجديد والعولمة، وجددت ليبيا فرصة سانحة للتوجه نحو إفريقيا كإحدى أهم دوائر نفوذها للتخفيف من الحصار الدولي المفروض عليها و تمثل الرهان بالنسبة للقذافي في أن الصحراء وليس فقط التشاد، تشكل مجالا حيويا من اجل بناء نفوذه وقوته، كما أن أفريقيا تمثل الرابط بين المغرب و إفريقيا و بتوسيع هذا العمق يتوسع نفوذ ليبيا في البحر الموسط، وتشكل الولايات المتحدة الأفريقية، العربية – الإسلامية.

و منه نلاحظ أن هذا التصور وهذه الأهداف تتناقض مع مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، الذي تتزعمه الدول الأوروبية الاستعمارية والامبريالية التي تهدف إلى تقسيم إفريقيا والعالم العربي ومنه يصبح الموقف الليبي من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، جزاء من "التقليد" الذي يميز السياسة الليبية تجاه الغرب بصفة عامة القائم على الصراع ومعاداة الغرب.

أما العامل الثاني فإنه يرتبط بموقف القيادة الليبية من الصراع العربي- الصهيوني ووجود هذه الأخيرة في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط. وفي هذا الإطار يقول القذافي "لماذا

*في جويلية 1998 اجتمع قادة كل من ليبيا تشاد النيجر ماليو وركينا فاسو، وقرروا تشكيل تجمع اقتصادي إقليمي وفي فبراير 1998، تم الإعلان عن إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء بحضور كل : ليبيا، النيجر، مالي، بوركينافاسو، السودان، ثم انضمت إفريقيا الوسطي، ارتريا، جيبوتي، جامبيا، السنغال، مصر، تونس، المغرب، نيجيريا، الصومال، بنين، غينيا5، بيساو، ساحل العاج، ليبيريا، غانا، سيراليون، جزر القمر وغينيا.

نجبر على قبول إسرائيل كشرط للتعاون معهم (أوربا) ما هذه المهزلة من يحتاج إل تعاون الأخر...؟ هل خلقنا الله لكي تهيمنون علنا.[91]

وعليه يطرح العقيد القذافي قضية التعاون من زاوية اشمل تتضمن حل مشكلة الصراع العربي- الصهيوني بما يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وهو في هذا يتطابق مع الموقف الجزائري، الذي سجل تحفظاته على المشروع بسبب وجود إسرائيل فيه .

ويذهب القائد الليبي في تصوره إلى ابعد من هذا، حيث يعتبر أن قبول المشروع سوف يضاعف من الهجمات الإسلامية لأن المتطرفين سوف يعترونه استعمار أوروبي جديد[92].

ومنه يتضح أن مواقف النظام الليبي من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، يكشف تلك المفارقة بين التعاون التجاري والاقتصادي والصراع على المستوى السياسي، لتبقى ليبيا ومنذ 1969بعيدة عن الانضمام للتكتلات الغربية وبهذا فإن المشروع الذي اقترحته فرنسا، لم يغير من الموقف الصلب لليبيا، رغم أنها تبحث عن توسيع علاقاتها الإقليمية والدولية .

هذا الموقف السياسي له ملامح تغير هامة بعد "الثورة الليبية" و التي فتحت ممرا واسعا لعلاقات مميزة بين الغرب و ليبيا غير تلك التي عرفتها في عهد معمر القذافي و خصوصا وان فرنسا خاصة كانت من أولى الدول المساهمة في تحرير ليبيا . و بالتالي فان الحلقة المفقودة في العلاقات الليبية-الغربية قد أوجدت و لا سيما وأن الحلف الأطلسي يشرف اليوم على "تدريب الجيش الليبي "

II-4 -موقف تونس.

أن موقف تونس من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط لا يمكن فصله عن مسار الروابط التاريخية والعلاقات الاقتصادية التي تتميز بالاستمرار والاستقرار: وهو تصور يرتبط بالطبيعة الجغرافية التونسية والاقتصادية، حيث تعبر تونس أصغر دولة في المغرب العربي

---

[91] - mohamed foudel opcit

[92] -Ibid.

بمساحة تقدر 162.155 كلم2 وعدد سكان بحوالي 11 مليون نسمة "ومن ثم، فإن مشاركة تونس في الاتحاد من اجل المتوسط يحمل أبعادا سياسية واقتصادية ترتبط بالبحث عن تدعيم علاقات تونس الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي من جهة .ومن جهة ثانية ،فإن تونس تبحث أيضا عن لعب دور سياسي يتكامل مع العلاقات التجارية وفي هذا الإطار ثار خلاف بين تونس والمغرب حول استضافة الأمانة الدائمة للاتحاد[93].

وقد شارك الرئيس التونسي في القمة التأسيسية للاتحاد بباريس، و أكد زين العابدين بن على هذا الموقف من خلال تصريحه "إن تونس وفرنسا اللتين تتقاسمان نفس الرؤية، عازمتان على العمل سويا من أجل تحقيق هذا المشروع، وأضاف أن دعمه لمبادرة الرئيس ساركوزي ينبع من إيمانه بأن المتوسط يجب أن يكون فضاء للسلم والتعاون والتضامن مبينا أن ذلك هو الذي يقف وراء إسهام تونس في تنشيط و إعداد وتجسيم مسار برشلونة.[94] و يمكن تقسيم الرهانات الاعتبارات التي تحكم التصور الفرنسي في:

-دعم الاقتصاد التونسي:

تبنت تونس خلال السبعينات نموذجا اقتصاديا بني على تشجيع الاستثمار وفي سنة 1995 أطلقت البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي و الذي يهدف إلى الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية وتسهيل إدماجها في الأسواق الدولية، وفي سنة 2008، تم إحصاء اشتراك أكثر من 4000 مؤسسة في البرامج ويتوقع أن يصل العدد إلى 48003 متوسطة مع نهاية سنة 2011، حيث سمحت التمويلات الممنوحة في إطار هذا البرنامج برفع عدد المؤسسات الصناعية المصدرة بنسبة 45% خلال سنة 2007. وبفضل الإطار القانوني الذي يعفي من الضرائب على الأرباح كل المؤسسات التي تنتج على الأقل 85% من السلع والخدمات الموجهة للتصدير، تضاعفت الصادرات الصناعية خارج المنتوجات الزراعية4اربع

---

[93] -سامية بيبرس. الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو -متوسطية : http://etudiantdz.net

[94] -الرئيس بن علي يدلي بحديث لصحيفة لابريس: تجديد آليات التعاون بين تونس وفرنسا لملاءمتها مع الأولويات الجديدة للبلدين في: http://assabah.com.tn

مرات مقارنة بالنتائج المحققة سنة 1996 بمدخول إجمالي وصل إلى 7000 مليون أورو أي 84% عن الصادرات الوطنية[95].

وبعد تثبيت معدلات النمو الاقتصادية على المدى المتوسط، تبنت الحكومة التونسية إستراتيجية صناعية جديدة يبلغ مداها الزمني أفق 2016 وتهدف إلى خلق ميزة تنافسية للاقتصاد التونسي مقارنة بمنافسة الأسيويين من خلال إدماج الاقتصاد التونسي في سلسلة جهوية للقيمة بتحسين الكفاءة الإنتاجية وتطوير التعليم والتكوين بما يضمن زيادة القيمة المضافة للإنتاج ،الأمر الذي سيسمح برفع قيمة الصادرات إلى 17.5 مليار أورو بحلول سنة 2016. وانطلاقا من ذلك رسمت الحكومة التونسية ثلاث محاور تنموية وهي:[96]

-النهوض بالقطاع الصناعي (النسيج، الملابس الجاهزة، الجلود والأحذية، المنتوجات الزراعية، آلات البناء).

-تنويع النسيج الصناعي التونسي وخلق قطاعات جديدة: الصناعات الالكترونية والميكانيكية الصيدلانية تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

-تصحيح موجة القطاعات والمؤسسات القادمة والتي تشجع النسيج الاقتصادي التونسي من خلال تشجيع ظهور التشابك الإبتكاري بين القطاعات الصناعية[97]

وتظهر أولويات الحكومة التونسية في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالمخطط VI، الذي يغطي الفترة 2007- 2011 يحدد الأهداف السياسية والقطاعية للحكومة في[98]:

-سياسة التشغيل وتهدف إلى تخفيض نسبة البطالة التي وصلت سنة 2001 إلى 15% و14% سنة 2006 و 13.1 سنة 2011وا إيجاد وظائف للإطارات البطالة.

---

[95] -بيوض محمد العيد. تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية. دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. رسالة ماجستير. 201. ص 160.

[96] -نفس المرجع. ص 161.

[97] -ننفس المرجع. ص 161.

[98] -Tunisie. document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2016. instrument européen de voisinage et de partenariat In : http//www.el.europa.eu . P 4.

-تقوية الاقتصاد وتسريع النمو من خلال العمل على تحسين الإنتاج و إعادة الهيكلة.

تحسين السياسة الاقتصادية والمالية وا ٍعادة هيكلة قطاع المالية.

-تحسين الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

-الاندماج الإقليمي والدولي من خلال رفع الصادرات ودعم اقتصادها في إطار المنطقة التجارية الحرة.

إن هذه الأهداف التي رسمتها الحكومة التونسية يرتبط تحقيقها بالتعاون الاقتصادي التونسي- الأوروبي ومن هذا المنطلق فإن موقف تونس من الاتحاد من أجل المتوسط يندرج ضمن هذا التصور الذي يوجه الموقف التونسي وهو الاندماج الإقليمي والدولي, وعليه تسعى الحكومة التونسية إلى تدعيم المكتسبات التي حصلت عليها في إطار علاقاتها التاريخية مع الاتحاد ومنها المحافظة على التبادل التجاري.

المحافظة على التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي.

فبفضل التقارب الجغرافي عمدت تونس إلى تقوية روابطها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي حيث يعد هذا الأخير الشريك التجاري الأول لتونس. فثلاثة أرباع (4/3) المبادلات تتم مع الدول الأوروبية الأربعة فرنسا، ألمانيا، ايطاليا و اسبانيا.[99]

وتمثل الصادرات في القطاع الاقتصادي التونسي نسبة 45% من الدخل القومي الخام (PiB) وتستحوذ كل من فرنسا، ألمانيا وا ٍيطاليا على نسبة 65% الصادرات التونسية ويستحوذ السوق الفرنسي على أهم نسبة من الصادرات التونسية بنسبة 26% و 31% من الصادرات الإجمالية في سنة **1999 و2002**. كما تمثل الواردات التونسية نصف الدخل القومي الخام، وتمثل الدول الأوروبية أيضا الثلاث فرنسا، ألمانيا وا ٍيطاليا أكبر الممونين

[99] -Ridha chkoundali. Un nouveau modèle de développement pour la Tunisie: http://www.iemed.org .P3.

للاقتصاد التونسي، وتستحوذ فرنسا على أهم حصة وذلك بنسبة 27.66% و 28.25% في سنة 1995 و 2002 وبهذا نلاحظ الارتباط التجاري بين تونس وأهم دول الاتحاد الأوروبي[100] وهو ارتباط تسعى تونس إلى تدعيمه من خلال توثيق علاقاتها بالاتحاد الأوروبي في إطار مشاريعه الموجهة إلى المنطقة.

وتظهر فرنسا كأهم شريك اقتصادي وتجاري مع تونس، فقد سجلت الاستثمارات الفرنسية في تونس خلال سنة 2008 نموا هائلا وصل إلى 300% مقارنة بسنة 2007 حيث بلغ عدد المشاريع ذات المساهمة الفرنسية في قطاعات الصناعة والخدمات والفلاحة والسياحة خلال الفترة نفسها 98 مشروعا باستمارات قدرت بـ 281.8 مليون أورو، وتعمل فرنسا وتونس على إرساء شراكة في الميدان الصناعي (مجال الطيران، التكوين في الملاحة الجوية والنقل البحري). وفي نهاية سنة 2009 دخل قطب الصناعة الجوية بالمنطقة الصناعية (ولاية بن عروس) ومصنع الطائرات الفرنسية "إيرباص" العمل.ويتكون القطب من فضاءين يمثل كل منهما 10 هكتار يخصص أحدهما لشركة ديروليا فرع "إيرباص" المختص في صناعة هياكل الطائرات، أما الثاني فيختص بالمناولين الذين يعملون في تنفيذ هذا المشروع ويعمل هذا الفضاء على خلق 1500 منصب عمل في مجالات جديدة[101]

وتشمل الاستثمارات الفرنسية في تونس قطاعات متنوعة وخاصة النسيج والملابس بنسبة 501 مؤسسة تعنى بقطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية والذي يمكن من تشغيل حوالي 54704 ألف عامل لتحتل بذلك تونس المرتبة الخامسة عالميا في تصدير النسيج والملابس .كما أن نسبة 25% من الاستثمارات الفرنسية تعنى بالقطاعات الحيوية مثل الميكانيك والكهرباء .أما قطاع الخدمات تسيطر عليه 188 مؤسسة بحوالي 14000 عاملا.[102]

---

[100] -Nabil Alimi. Accord de libre échange synchronisation des cycles économiques: Cas de la Tunisie et l'Union européenne: http://www.gate.cnrs.fr. p3.

[101] -بيوض محمد. مرجع سبق ذكره. ص 179.

[102] -أكرام بو عجيلة.الاستثمارات الفرنسية في تونس. احتلال الصدارة في الاستثمارات والمشاريع والتمويلات في الاقتصاد التونسي: http://www.turess.com

في سنة 2012 توجهت هذه العلاقات بارتقاء تونس إلى مرتبة الشريك المميز لدى الاتحاد الأوروبي وهو تتويج ل التي كانت انطلقت في جوان 2000 وهي المرتبة التي حصل عليها المغرب وا إسرائيل أوكرانيا إلى جانب الأردن التي حصلت على هذه المرتبة في أكتوبر 2010. وبصفة مختصرة فإن صفة الشريك المتقدم أو المميز تمنح العديد من المزايا تصل منزلة الشركاء الأوروبيين للاتحاد الأوربي ولكنهم غير منضمين إلى الاتحاد.[103]

ونشير هنا ألا أن ثورة الياسمين لم تؤدي إلى تراجع هذه العلاقات فبعد سقوط الرئيس زين العابدين بن علي زارت ممثلة الاتحاد كاترين أستون في 14 فيفري 2011 تونس وأعلنت عن مساعدات إضافية لدعم مسار الانتقال ودعت إلى إنهاء المفاوضات الخاصة بالشريك المميز لتونس.[104]

وفي إطار السياسة الجوارية وتطبيقا للإجراءات الجديدة التي اتخذتها المفوضية الأوروبية في ديسمبر 2006 والخاصة بتسهيل التنقل وتسير قضية الهجرة، وضع الاتحاد الأوروبي نظام تسير مشترك للحدود مع دول الجنوب التي انضمت إلى السياسة الجوارية ،أمضت تونس برنامج العمل بينها وبين الاتحاد الأوروبي في 4 جويلية 2005 والذي احتوى على الخطوات التالية:[105]

-تسيير الحدود المشتركة من خلال تقوية القدرات التنظيمية والمؤسساتية لمراقبة الحدود.

-تبادل المعلومات والتجارب حول نظام تسير الحدود.

-تطوير إستراتيجية تكوين في ميدان تسير الحدود.

-تطوير التعاون الإقليمي بين السلطات المعنية (الشرطة، شرطة الحدود).

---

[103] -حكومة النهضة تستمر في محاولات النظام السابق لاعتماد تونس شريكا متقدما للأوروبيين: http:www.elahmed.com

[104] -Isabil Schäfer. Une politique européenne de voisinage reformée et la novelle Tunisie" . Etudes Internationales .N°:120/3/2011. p73

[105] -Abdelaziz Rozgallah . Statut avance et émigration: La dimension de l'émigration: le cas de la Tunisie .Etudes Internationales. N°:120/3/2011. P33 à 86.

مراقبة الهجرة غير الشرعية من خلال تبادل المعلومات والحوار حول عودة وإعادة المهاجرين غير الشرعيين.

-سياسية التأشيرة وتتضمن تسهيل إجراءات حصول التونسيين على التأشيرة.

وفي 28 أفريل 2008، أمضت كل من تونس وفرنسا اتفاق حول التسيير المشترك لتدفقات الهجرة والتنمية وهو اتفاق يندرج ضمن السياسة الفرنسية الخاصة بالهجرة.[106]

و بهذا تمثل تونس نموذج لعلاقات الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي و يمثل اتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ في سنة 1999،الإطار القانوني للعلاقات الثنائية .فقد كانت تونس أول دولة في المغرب العربي تمضي هذا الاتفاق ، كانت نشطة في السياسة الجوارية و في مجموعة خمسة زائد خمسة و هي بذلك مثل المغرب كانت السباقة إلى التعاون و قبول المبادرات الأوروبية دون تحفظ بخلاف الجزائر و تونس التي كانت لديها تحفظات على المشروع الاتحاد من اجل المتوسط

خلاصة الفصل:

إن مشروع الاتحاد من اجل المتوسط يكرس علاقة التبعية و النفوذ الأوروبي – الفرنسي في جنوب المتوسط و شمال إفريقيا تحديدا. و يتضح ذلك جيدا من خلال ظروف طرح المشروع و أهدافه الحقيقية .فقد كان لتطورات عملية السلام العربي –الإسرائيلي و تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة في إطار مشروع الشرق الأوسط ،ردود فعل من قبل الطرف الأوروبي بهدف زيادة نفوذه و مصالحه في مواجهة الولايات المتحدة ،حيث بدا الاتحاد و منذ نهاية الحرب الباردة في إعادة تنظيم علاقاته مع دول المغرب العربي و جنوب المتوسط وفق سياسة شاملة لضمان استقراره من خلال اتفاقيات شاملة للجوانب السياسية و الاقتصادية .ومن ثم فإن الحديث عن أهداف مشروع الاتحاد من أجل المتوسط لا تخرج عن

---

[106] -Ibid. P 86.

هذا الإطار و عن الأهداف الشاملة التي تخص دور الاتحاد الأوربي في علاقاته مع دول الجنوب.

وفي الحديث عن دول الجنوب وتحديدا دول المغرب العربي يلاحظ أن مواقفها انقسمت إلى اتجاهين مختلفين الاتجاه الأول، والذي تمثله كل من المغرب وتونس وهو اتجاه يقوم على قبول ليس فقط مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، ولكن كل المشاريع الأوربية. أما الاتجاه الثاني، فتمثله كل من الجزائر وليبيا وهو اتجاه يقوم على رفض و التحفظ على المشروع انطلاقا من تصورات مختلفة بنيت أساسا على بعض المكاسب السياسية و الاقتصادية الآنية و الضيقة و غير المستقرة هذا من جهة ، و من جهة ثانية فان تصورات الدول المغاربية هي في الو اقع ردود فعل على التصور الأوروبي في علاقاته مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

وهذا الانقسام يوضح مدى التباعد بين شركاء المغاربة وهو تباعد، سوف يتضاعف بسبب محاولة كل طرف لعب دور الزعيم في المنطقة على حساب المصالح العليا للمنطقة وللشعوب من جهة، ومن جهة ثانية توضح مختلف المواقف غياب سياسة مغاربية موحدة أو حتى في إطار كل دولة على حدى تجاه منطقة المتوسط وأوروبا تحديدا إذ تبق سلوكاتها مجرد ردود أفعال على مشاريع أحادية الطرف يقدمها الطرف الأوروبي لرعاية مصالحه الخاصة. وعليه لا أمل في إعادة إحياء الاتحاد المغاربي الذي مزقته الانقسامات السياسية و المشاريع الأوروبية و الأمريكية.

الفصل الرابع :

القضايا المحددة لمستقبل مشروع الاتحاد من اجل المتوسط

الفصل الرابع: القضايا المحددة لمستقبل مشروع الاتحاد من اجل المتوسط:

يمارس الإتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا، سياسة نشطة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية في شمال إفريقيا ولاسيما في ظل غياب إستراتيجية أو سياسة مغاربية موحدة ومن ثم فإن الحديث عن مستقبل تطور هذه العلاقات يتطلب الأخذ بعين الاعتبار هذه الحقيقة.

فقد بدأ الاتحاد الأوربي بتأسيس روابط تجارية واقتصادية بدأت مع المعاهدات الثنائية مع الدول المتوسطية ومنها دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) خلال فترة الستينات وقد اقتصرت تلك الاتفاقيات في شكلها المبدئي على شؤون التجارة، موفرة إمكانية حركة أكثر حرية للبضائع الصناعية وبعض المنتوجات الزراعية، وخلال السبعينيات توسعت الروابط التجارية لتشمل التعاون الاقتصادي والمالي من خلال اتفاقية تونس والمغرب و الجزائر سنة 1976، التي نظمت علاقات التبادل التجاري بين الطرفين.

و خلال بداية التسعينات بدأ الاتحاد الأوروبي في توسيع نفوذه التجاري في منطقة شمال إفريقيا و جنوب المتوسط إلى مجالات الأمن و السياسة . فقد أقر مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي السياسة المتوسطية الجديدة في ديسمبر 1989، وتم تعزيز مخصصات التجارة وا ٍدخال التعاون الإقليمي الذي مهد للشراكة ، حيث قامت المفوضية الأوروبية بنشر وثيقة عن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجنوب وشرق المتوسط في 1994، والتي تضمنت اقتراح برنامج طموح يقوم على أساس علاقات اقتصادية وسياسية أورو -متوسطية، وتم طرح منهج شامل لمختلف جوانب التعاون :السياسية والاقتصادية والثقافية.

ولقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والدولية، مشكلة في مجموعها محددات دفعت بالاتحاد الأوروبي نحو توسيع نشاطه في جنوب المتوسط وشمال إفريقيا، ومن أهم هذه المتغيرات، تطورات النظام الدولي وبروز الدور الأمريكي خاصة في شمال

إفريقيا والشرق الأوسط وهو ما أدى إلى محاولة الاتحاد الأوروبي العمل على تقويض ومحاصرة هذا الدور، ولهذا كانت مختلف المبادرات الأوروبية،تسعى لجعل المتوسط، بحرا أوربيا وليس أمريكيا.

هذا إلى جانب الإدارة الأوروبية في تدعيم سياستها الاندماجية من خلال معاهدة ماستريخت و التي أدت إلى توسيع وظائف و أعضاء الاتحاد الأوروبي. وقد انعكست آثار هذه العملية على سياسة الاتحاد في جنوب المتوسط خاصة، حيث تبلورت السياسة الأوربية تجاه هذه المنطقة في مختلف صور ها ولاسيما وأنها منطقة متاخمة لأوروبا،.

ومقابل مختلف المبادرات الأوروبية ، نجد أن دول المغرب العربي ولاسيما الجزائر، تونس والمغرب، لم تكن لديها أية سياسة موحدة أو مشتركة نابعة من تصورها و أهدافها ورغباتها.فقد اقتصر عملها على ردود أفعال منفردة إزاء المشاريع الأوربية، تراوحت بين القبول والتحفظ، حسب مفهومها الضيق لمصاعبها.

ومن ثم، فإن استقراء واستشراف مستقبل تطور العلاقات المغاربة-الأوربية، في إطار الاتحاد من أجل المتوسط، لا يخرج عن النظرة الشاملة للسياسة الأوروبية التي ورغم مرور ربع قرن عليها لم تحقق نتائج مرضية خاصة بالنسبة للدول المغاربية، لأنها قامت على رؤية محددة وجزئية وذلك على الرغم من الدوافع المصلحية بين الطرفين والتي من أهمها:

-المصالح والروابط الاقتصادية.

-الروابط التاريخية.

-الكم الضخم من الأيدي العاملة والمهاجرين.

وعليه فإن العلاقات المغاربية-الأوربية سوف لن تخرج عن إطارها العام، وهو تكريس البعد التجاري والاقتصادي، في شكل اتفاقيات شراكة، تبادل تجاري ومساعدات، دون أن ترقى إلى

مستوى يسمح بانضمام هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي، أو حتى تشكيل هيئة أو كيان مغاربي-أوروبي خارج اتفاقيات الشراكة وذلك بالنظر إلى العديد من المعطيات التي تدفع في تباعد الطرفين و هي معطيات ليست وليدة الفترة الحالية و لكنها تشكل جوهر السياسة الأوروبية و تصورها لعلاقاتها مع دول الجنوب . هذا التصور محكوم بنظرية المركز و المحيط و مقابل هذا التصور لم تعمل الدول المغاربية على استثمار جهودها و إمكانيتها في تشكيل تكتل يمكنها من فرض مصالحها ،التي بقيت متضاربة و هامشية ،الأمر الذي مكن الاتحاد الأوروبي من فرض نفوذه في المنطقة و تهميش الدول المغاربية ،التي لا تشكل سوى براميل بترول و مصدر للمواد الأولية و خارج هذه الأهمية، فان الدول المغاربية بما فيها المغرب الذي يحاول الحصول على علاقات مميزة مع الاتحاد الأوروبي هي مصدر تهديد إرهابي و عدم استقرار الجنوب الأوروبي و هو ما توضحه العديد من القضايا التي تشكل محور خلاف و اختلاف و في نفس الوقت تعمل على تكريس علاقات التبعية و الهيمنة . و علية فان مناقشة مستقبل العلاقات المغاربية-الأوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي تتطلب نظرة شاملة للسياسة الأوروبية منذ السبعينات بالتركيز أساسا قضايا الهجرة و الأمن في المتوسط و دور الاتحاد الأوروبي في الصراع العربي- الإسرائيلي.

I-قضية الهجرة

إن الهجرة من بلدان المغرب العربي اتجاه أوروبا ليست ظاهرة جديدة و هي مختلفة باختلاف الوضع الاستعماري الذي عاشته بلدان المغرب العربي الثلاث . فقد مثلت الجزائر خزانا لليد العاملة التي لجأت إليها فرنسا بحسب حاجاتها الاقتصادية و العسكرية. و لم تزداد هجرة العمالة المغربية و التونسية إلا بداية من سنة 1962 نتيجة حاجة أوروبا الغربية

للعمالة المهاجرة بعد مرحلة الازدهار الاقتصادي التي مرت بها في عقد الستينات من القرن العشرين. [107]

و يعكس التوزيع النسبي للوافدين إلى فرنسا سنويا في الفترة ما بين 1964 و النصف الأول من سنة 1974ز يادة في عدد العمال المهاجرين القادمين من المغرب العربي قبل التي سبقت تطبيق الإجراءات التي تحد من دخولهم إلى أوروبا .فقد شكلت العمالة الجزائرية نسبة 18في المائة و المغربية 4،17في المائة و التونسية 3،13في المائة سنة 1973 من مجموع العمالة التي دخلت فرنسا. [108]

وقد انعكست أزمة النفط سنة 1973 على الهجرة الدولية .فقد أدى الركود الاقتصادي الذي شهدته أوروبا إلى تراجع إنتاجية بعض القطاعات التي كانت توظف العمالة الوافدة خلال عقد الستينات مثل قطاع البناء و الصناعة التحويلية مما أدى إلى الاستغناء عن العديد من العمال الأجانب ،الأمر الذي أدى إلى انحصار الهجرة من المغرب إلى أوروبا. [109] و تجدر الإشارة إلى أن نسبة 84 في المائة من المهاجرين المغاربة كانت تتمركز في فرنسا و 7في المائة في بلجيكا و 4في المائة في ألمانيا الاتحادية و 3 في المائة في هولندا و 2 في المائة في بريطانيا و 1،0في المائة في السويد. و قد ازداد عدد المهاجرين في فرنسا بمعدل 15،2في المائة ما بين 1974و 1983 و ذلك على الرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة الفرنسية من اجل الحد منها. [110]

بدأت مشكلة الهجرة المغاربية إلى أوروبا منذ فترة الستينيات، تعرف انحصارا بسبب الإجراءات التي بدأتها الحكومات الأوروبية، وخاصة فرنسا وا يطاليا وا سبانيا، وهي من أهم

---

[107]-هشام نعمة فياض:"هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا ،هولندا نموذجا: دراسة تحليلية مقارنة"، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، الدوحة ،ديسمبر 2011،ص8

[108]-نفس المرجع. 9.

[109]-نفس المرجع. 9.

[110]-نفس المرجع. 9.

الدول التي يتواجد فيها المهاجرون بأعداد كبيرة، وتضاعف هذا العدد خلال فترة التسعينيات بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة في دول المغرب العربي .و أصبحت الهجرة غير الشرعية - و التي تعني الالتحاق بأوروبا بدون وجه قانوني –تشكل ما بيم 10 إلى 15 في المائة من إجمالي المهاجرين في العالم و تمثل إفريقيا، اكبر مصدر للمهاجرين إلى أوروبا عبر البحر المتوسط سواء من دول الشمال الإفريقي أو من بقية الدول الإفريقية [111]

و بدأت الدول الأوروبية في اتخاذ العديد من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة التي أصبحت تشكل خطرا على الأمن الأوروبي لارتباطها بالإرهاب و ازدادت هذه التدابير مع بداية تطبيق اتفاق شنغن الذي دخل حيز التنفيذ في 1985، و هو اتفاق وقع في البداية ما بين فرنسا و ألمانيا و هولندا و لكسمبورغ و التي تسمح لحاملي تأشيرة أية دولة من الدول الأوروبية الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور على أراضي بقية الدول الأخرى أعضاء في الاتفاقية.[112]

ومع ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين خلال التسعينيات ازداد الضغط على الدول الأوربية مما دفعها إلى البحث الدائم والمستمر عن إيجاد حل للحد من التخوفات التي أصبحت تطرحها حسب التصور الأوروبي، هذا الأخير الذي ربط مشكل الهجرة غير الشرعية بقضايا الإرهاب واللا أمن حيث يصف الخبير الإسباني "**خوان أنطونيو ساكولوجا**" النمو السكاني في شمال إفريقيا بالقضية الخطيرة التي يجب أن تعد لها أوربا العدة .ومن جهة يؤكد وزير الخارجية الفرنسي في قوله "بأنه إذا لم نساعد بلدان شمال إفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني، فإن شمال إفريقيا سيحتل بيوتنا"[113]

---

[111]- احمد إسماعيل،قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب.: http:www//.qiraatafrican.com

[112]- أوروبا تتصدي للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الأمنية:. http:www//.alhoukoul.com

[113]-وليد محمود عبد الناصر ،"التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف"، السياسة الدولية،أفريل 1996 ،العدد 124،ص 58.

وبهذا، فإن الحديث عن تطور مستقبلي في العلاقات المغاربية-الأوربية مرهون بمعالجة قضايا الهجرة، التي يرجح أن تعرف ارتفاعا في السنوات المقبلة. إلا أن إلقاء الضوء على السياسة الأوربية لمعالجة هذه القضية، يوضح أن الاتحاد الأوربي يدفع باتجاه تأزم العلاقة مع الطرفين، حيث يصر الأوربيون على وضع حد لهذه الهجرة، وحتى الحد من الهجرة الشرعية بالاعتماد على سياسات انتقائية، لتخوفهم من تأثيرها على الهوية الأوربية وتشكل الأقليات، فقد عمد الاتحاد الأوروبي على سن العديد من القوانين دون مراعاة لمصالح وأوضاع الدول المغاربية . ففي إعلان برشلونة تم التأكيد على ضرورة تخفيف ضغوط الهجرة إلى دول الشمال من خلال تحسين الظروف المعيشية وتحسين الحريات، حيث يقترح المشروع العديد من الخطوات منها[114]:

-إقامة مشروعات تهدف إلى خلق فرص عمل.

-توسيع هامش الحريات المدنية والسياسية.

-إعداد برنامج للتأهل المهني.

أما السياسة الجوارية، التي انطلقت سنة 2003-2004 ونصت على حقوق الإنسان الديمقراطية ودولة القانون، فإنها أيضا ركزت على مسألة الهجرة من خلال الآليات التي وضعتها وفي مقدمتها:

-برنامج مراقبة الحدود، حيث تسمع هذه السياسة بوضع نظام إدارة مشترك للحدود يرتكز على المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين للاتحاد.

-بناء مناطق انتظار خارج الحدود.

-بلورت نظام معلوماتي موحد لتأشيرات الدخول ووثائق السفر.

---

[114]-أنظر في هذا الإطار: إعلان برشلونة ومختلف اللقاءات التي تمت فيما بعد.

وتبرز هذه الإجراءات إدارة الاتحاد الأوربي من أجل بلورة سياسة مشتركة لمواجهة مشاكل الهجرة، اتسمت بالتشدد ، حيث ربط إجراءات الدخول إلى أراضيه بتبني إجراءات فعالة من قبل دول جنوب المتوسط لضبط تدفقات المهاجرين، الحدود ،محاربة الجريمة المنظمة، وذلك في إطار "التعاون في ميدان العدالة والأعمال" وتم في سنة 2008، توسيع فضاء شنغن لتسعة دول جديدة، أعضاء في الاتحاد الأوربي.[115]

وتظهر هذه الإجراءات التصور الانفرادي لدول الاتحاد في معالجة مشاكل الهجرة والنظرة الضيقة، وفي هذا الإطار شدد CESE على التعاون المضاعف، الذي هو وحده الكفيل بالقضاء على الهجرة وطلب بتجنب إقامة جدار جديد يفصل دول الاتحاد عن دول الجنوب. كما أكدت السيدة ان كويليAnne Cuillé من جهتها على ضرورة أن يتبنى الاتحاد تصور على المدى الطويل للهجرة يأخذ بعين الاعتبار الهجرة الشرعية وغير الشرعية والمشاكل المرتبطة بإدماج المهاجرين والتعاون مع دول الأصل، وضغط الهجرة حسب رأيها يؤدي إلى توفير وسائل أكثر فعالية.[116] و منذ 1995،نظمت العديد من اللقاءات و التي من أهمها: [117].

-المؤتمر السنوي المتوسطي لمنظمة الأمن و التعاون لأوروبا في الرباط في شهر سبتمبر 2005.

مؤتمر المغر ب في أكتوبر 2005 بمشاركة وزراء داخلية دول 5+5 لمناقشة تزايد الهجرة غير الشرعية ووضع خطة مشتركة.

---

[115] -Yues Veyrier .Avis et Rapport du Conseil Économique, Social et environnemental 2009" .L Union européenne et ses relations de voisinage . P 26.

[116] -I bid. P 26-27-28.

[117]- أوروبا تتصدي للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الأمنية. مرجع سبق ذكره.

-المؤتمر الاورو-إفريقي سنة 2006 بالرباط بمشاركة العديد من الدول الاوروبية و الإفريقية و العربية لإقامة شراكة بين الدول التي تمثل مصدر الهجرة و دول الوصول و الربط بين المساعدات و التنمية و مكافحة الهجرة غير الشرعية و تعزيز رقابة الحدود و اتفاقية إعادة المهاجرين السريين.

-مؤتمر باريس 2008 و ذلك بعد شهرين من اعتماد الاتحاد الأوروبي لاتفاقية الهجرة و اللجوء باقتراح من فرنسا لتنظيم تدفق المهاجرين على ضوء الحاجة للأيادي العاملة في الاتحاد الأوروبي .و قد شارك في المؤتمر نحو ثمانين دولة منها 27 دولة ،أعضاء الاتحاد الأوروبي و 27 دولة افريقية و هي الدول الخمسة عشر أعضاء الرابطة الاقتصادية ت الدول غرب إفريقيا و الدول الست ،أعضاء في الرابطة الاقتصادية و النقدية في وسط إفريقيا و أربع دول من أعضاء المغرب العربي و هي :ليبيا، المغرب ،تونس و موريتانيا هذا إلى جانب مصر و الكونغو الديمقراطية. و اعتمد هذا المؤتمر برنامج للتعاون للفترة 2009-2011،في تنظيم الهجرة غير الشرعية .[118]

و عموما يمكن تلخيص أهم الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية في :-الترحيل، حيث تبن الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2008 الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة و هو اتفاق يفرض رقابة شديدة و الطرد. إلى جانب إنشاء مراكز اعتقال للمهاجرين الذين يتم القبض عليهم . و قد اقترحت بريطانيا و ألمانيا نقل معسكرات الاحتجاز بالاتحاد الأوروبي إلى دول شمال إفريقيا على أن تتولى المفوضية الأوروبي لشؤون اللاجئين فحص الطلبات لملتمسي اللجوء. كما عقدت اتفاقيات أمنية ومنها الاتفاقية الليبية-الايطالية لسنة 2007 تقوم بموجبها وحدات بحرية مشركة بين البلدين بمراقبة المهاجرين غير الشرعيين إلى جانب الاتفاقية التونسية –الايطالية ،إلتزمت بموجبها

---

[118]- نفس المرجع.

ايطاليا بتزويد تونس بالمعدات و الأجهزة لمكافحة الهجرة .كما نشير أيضا إلى إجراءات أخرى مثل بنك المعلومات،بصمات العين في جهاز الكومبيوتر. [119]

وا ٍلى جانب هذه الإجراءات في إطار الاتحاد الأوربي ،تحرص دول الاتحاد منفردة على محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.ففي إيطاليا، صادق مجلس النواب الإيطالي على التعديلات الثلاثة المدرجة على مرسوم الحكومة المتعلق بالإجراءات الأمنية التي تتضمن استحداث جريمة الهجرة غير المنظمة وتمديد البقاء في مراكز التوقيف حتى 180 يوما، وتشديد عقوبات المادة 41 المتعلقة بجرائم المافيا، حيث تطبق عقوبة السجن لمن يقيمون بشكل غير قانوني في إيطاليا بالإضافة إلى دفع غرامة مالية تتراوح ما بين 5 إلى 10 آلاف أورو ودفع 100 أورو في حال التقدم للحصول على الجنسية، وكذا الأمر بالنسبة لفرنسا وا ٍسبانيا.

إن هذه الإجراءات وغيرها، تصطدم برفض الدول المغاربية ودول جنوب المتوسط، حيث يركز الاتحاد على الأبعاد الأمنية في معالجة قضايا الهجرة والعمل ومنح التأشيرات لفئات معينة دون غيرها. فحسب ناهد نصر، المديرة التنفيذية لمركز الجنوب لحقوق الإنسان في مصر، فإن السياسات التي يطرحها الاتحاد الأوربي تقوم على الحلول الأمنية وهي حلولا غير عملية تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية، كما أنها تعتمد على إقامة معسكرات لاحتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء وتشديد المراقبة على الحدود إضافة إلى ذلك فإنها تتجاهل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، حيث يتم الاحتجاز في دول ليست موقعة على اتفاقية 1951 الخاصة بحماية اللاجئين ولا تتمتع بصمعة طيبة في مجال احترام حقوق الإنسان، ومن ناحية أخرى، فإن هذا النوع من الإجراءات مكلف، فهناك اتفاقيات ثنائية بين إيطاليا وليبيا وأخرى بين الاتحاد الأوربي ككل ومصر والمغرب والجزائر،

---

[119]- نفس المرجع.

يدفع الاتحاد بموجبها الملايين من أجل مشروعات مثل رفع قدرات الحراسة على الحدود والقيام بحملات إعلامية للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.[120]

إن هذه الإجراءات الظرفية لا يمكن بأي حال أن تعمل على تطوير السياسة الأوربية في جنوب المتوسط، وفي شمال إفريقيا لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فحسب تصور الدول المغاربية ومنها خاصة الجزائر، فإن الأمر يتعلق بالتنمية الاقتصادية والفوارق بين الشمال والجنوب وهو أمر يتطلب تعاون اقتصادي متكافئ، وعلاقات مبنية على الثقة واقتسام المسؤولية.

فبمجموع 470 نسمة ،فإن الدول المتوسطية أكثر كثافة سكانية من دول الاتحاد التي تضم 40% من هذه الكثافة، حيث تعرف دول الجنوب نمو سريع في عدد السكان وفي أفاق 2050، فإن هذا العدد مرشح لأن يصل إلى 615 مليون نسمة، لا تمثل منها الدول 27 للاتحاد الأوروبي سوى نسبة 30%. وقد أدت عملية ارتفاع النمو الديموغرافي والتدهور الاقتصادي إلى ارتفاع عدد المهاجرين نحو الدول الأوربية، حيث توجد آسيا وا يطاليا على رأس قائمة هذه الدول وتشكل الجدول المغاربية دول العبور والتنقل الأهم . و مقابل ذلك ،فان فالدول المتوسطية خارج الاتحاد الأوروبي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الصادرات الدولية بلغت سنة 2006، ما نسبته 3,2%، ولا تمثل التجارة البينية نسبة مهمة، وهي بذلك(الدول المتوسطية) أقل اندماجا في الاقتصاد العالمي بسبب القيود التي تبقى مرتفعة. ففي تونس فإن متوسط القيود الجمركية يصل إلى 20,2% و18,9% في المغرب، 12% في الجزائر. كما تعاني الدول المتوسطية، من عجز الميزان التجاري مع الاتحاد الأوربي، باستثناء الجزائر و ليبيا، التي حققت فائضا بسبب تصدير مواد الطاقة.[121]

---

[120] -Jean-François Jamet. «Les défis politique et économique de l'Union pour la méditerranée». Question d'Europe .N93.2008.P8.

[121] -Ibid.P12.

وعليه، فإن العلاقات الاقتصادية التي تطمح إليها دول المغرب العربي، تتجاوز هذه النظرة وهي بذلك تركز على التنمية وتحفيز القطاعات الاقتصادية للنهوض بالنمو وتوفير مناصب الشغل ومن ثم الاستقرار لمواطنيها و توقف الهجرة التي تبقى أسبابها الأساسية البحث عن مناصب شغل .

وما دامت النظرة الأوربية، لا تحاول التطرق إلى مصدر والأسباب الحقيقة للهجرة، فلا يتوقع أن يتم حسم هذه المشكلة ولاسيما مع الأزمة الاقتصادية المالية العالمية و تأثير ذلك على المساعدات المقدمة من الدول الغربية للدول الفقيرة .

-مسألة الأمن في المتوسط:

منذ سقوط حائط برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي، يعرف العالم تطورات مهمة على مختلف المستويات ومنها خاصة مستوى الأمني، وهي قضية تبرز أكثر تعقيد في منطقة البحر الأبيض المتوسط للعديد من الاعتبارات لعل أهمها الأهمية الجيو إستراتيجية التي يتمتع بها حوض المتوسط باعتباره المركز الأساسي لحركة العالم. فقد كانت المنطقة وعلى مر العصور محك لصراع القوى الكبرى. وقد تزايدت هذه الأهمية في ظل التحولات الدولية الراهنة سبب التطور التكنولوجي وسرعة الحركة ونمو الجريمة المنظمة، والحركات المسلحة التي اخترقت الحدود أمام تراجع سيادة الدولة ودورها في الاضطلاع بمهمة حماية حدودها. ورغم اختلاف التغيرات حول الأهداف الأوربية من مشاريعها في المنظمة العربية بصفة عامة وشمال أفريقيا بصفة خاصة، إلا أن الهدف الاستراتيجي الذي يسعى لاتحاد الأوربي بلوغه يظل تأمين حدوده الجنوبية وتأمين حصوله على الطاقة، لذلك نجد أن قاضيا الأمن تشكل مفتاح العلاقات المغاربية – الأوربية . فقد أشار مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوربي إلى أن حوض البحر الأبيض المتوسط يثمل العمق الاستراتيجي الجنوبي لأوروبا ولذلك مثلت قضية الأمن محورا أساسيا في سياسة الاتحاد الأوربي بعد الحر ب البادرة وهي الموجة للتصور الأوربي لكل العلاقات المختلفة الأبعاد مع دول جنوب المتوسط.

وعن التصور الأوروبي للبعد الأمني، يرى الباحث أدوارد مور تيمير إلى أن التصور الأوربي للأمن ارتبط - منذ نهاية الحرب البادرة – بما سماه بالتهديدات الجديدة في جنوب المتوسط وهي جديدة لأن مصادرها الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة ، حيث أصبحت القوة العسكرية غير كافية لضمان الأمن الأوربي وقد أكد روبرتو أليبوني Roberts Aliboni أن: "الدول الأوربية تميل إلى اعتبار العوامل السوسيو سياسية والثقافية، في دول الجنوب مصدرا للتوترات والأخطار والتي يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل و ليست القدرات العسكرية "[122]. ويحدد شارل زورقبيب أخطار الجنوب في ثلاث نقاط أساسية وهي[123]:

خطر التطرق الديني، حيث تواجه أوربا ظاهرة معقدة من أعمال عنف وا ٍرهاب وأخطار داخلية تشكل تهديدا لأمنها ونسجها الداخلي.

-خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

-خطر الانفجار الديمغرافي في دول جنوب المتوسط.

ولقد أدى نمو الحرمات الإسلامية إلى تضاعف الخوف الأوربي من تعرض أمنها واستقرارها الداخلي للتهديد.فقد ازداد نشاط وتأثير هذه الحركات بعد صعود التيار الإسلامي في العديد من الدول العربية وخاصة الجزائر وتونس والجزائر وانتقال عملها إلى داخل أوربا، حيث أصبحت تشكل القواعد الخلفية للإرهاب وأعمال العنف التي تركزت خلال التسعينيات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

كما بدأ التيار الإسلامي ينمو بين أوساط المهاجرين المغاربة والعرب في أوروبا في ظل ظروفهم القاسية وعدم الاندماج في المجتمع الأوروبي بسبب السياسة التميزية فعلى إثر

---

[122] -Bichara Kader. Géopolitique de la proximité, Paris : L'Harmattan. 1994. P54.

[123] -Charles Zorgbibe. "La Méditéannée nnouvelle ligne de front ?". Revue politique et partenariat. N° 80. 95.

حادثة الحجاب في فرنسا برز دور اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا (شكلت في 1983 وأهم قادتها تونسيون في حركة النهضة) في الدفاع عن الأقلية المسلمة في فرنسا، وهذا إلى جانب الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا، واتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا والاتحاد الإسلامي، اتحاد الشباب المسالمين والجمعية الإسلامية بفرنسا[124].و يرجع بارو اسباب

صعود التيار الإسلامي في الدول الأوربية إلى المشاكل الاقتصادية والإقصاء الاجتماعي الذي يعيشه المهاجرون التي شكلت دافعا لهم للانضمام و تشكيل تنظيمات متطرفة، أصبحت مركز للإرهاب و أعمال العنف و السرقة و تهريب الأسلحة و المخدرات[125]

وقد أدرك الاتحاد الأوروبي هذه المخاطر على أمنه منذ التسعينات و بدا يسعى لإعادة تشكيل نظريته تجاها المنطقة المتوسطية و لا سيما الضفة الجنوبية نظرا لارتباطها بمصالحة الحيوية . و بعد مشروع الشراكة الاورومتوسطية أول مشروع تضمن إبعادا أمنية برزت مع توسيع التعاون التجاري الذي احتوته الاتفاقيات التفاضلية لسنوات السبعينات ،إلى التعاون السياسي و الثقافي .و قد انطلق مشروع الشراكة الاورو-متوسطية من تلك الضغوطات الدولية و الإقليمية و في مقدمتها تنامي التهديدات الجديدة مع تراجع دور الدولة في الدول جنوب المتوسط و في مقدمتها الدول المغاربية. و عليه فان مشروع الشراكة أو إعلان برشلونة يمثل حجر الأساس في بناء سياسة أمنية عامة في جنوب المتوسط إذ يقوم الإعلان على على شراكة ثلاثية الأبعاد لكن فعاليتها تتمركز أكثر في الميدان السياسي و الأمني و على إدماج كل دول جنوب المتوسط بما فيها دول المغرب العربي و

---

[124] -J. Raouf. "Pour 800.000 demandes, 250.000 visas délivrés aux Algériens en 2003". le Quotidien d'Oran. 19 février. 2004.P4.

[125] -J. Barou . "Un danger islamiste, existe t- il en France?" .Homme et Migration . N°: 1183. 1995. P 46.

دفعها إلى إدراك هذه التهديدات لتنخرط فعليا في دعم السياسات العامة الأمنية التي يسعى الاتحاد الأوروبي تصميمها خاصة ما تعلق منها بالإرهاب و الهجرة غير الشرعية [126]

فالاتحاد الأوروبي يعتبر أن التجاور الجغرافي يقضي بإعادة توزيع المسؤوليات الأمنية على طرفي خطوط الفصل و هي الاتحاد الأوروبي و دول الجوار الجغرافي .و قد أشارت لجنة الجماعة الأوروبية في وثيقة لسنة 2003،بان"تجاورا مشتركا يقتضي بطبيعة الأمر تقاسم العبء و مسؤولية مشتركة للرد على التحديات التي تهدد الاستقرار." [127]

و يري الباحث زهير بوعمامة أن تعبير تقاسم الأعباء و المسؤولية المشتركة تشير إلى نية الاتحاد الأوروبي لدفع دول الجوار الجغرافي إلى تحمل مسؤولية الحفاظ على الآمن الأوروبي، و ذلك من خلال محاولة إقامة نظام حلقات ممركزة تقع أوروبا في مركزه و تشكل الدول المجاورة أطرافه المحبطة به. إن سياسة الشراكة أو الجوار أو الاتحاد من اجل المتوسط لا تنفصل عن ما ذهب إليه الباحث زهير بوعمامة إذ يرى أن الاتحاد الأوروبي يتحرك في إطار سياسة الجوار كطرف مقابل الآخرين (دول جنوب المتوسط) ،و هنا تقوم الحدود بدور هام و هي ضمان الوساطة الأمنية مع الجيران و معبر لتنفيذ ما يسمى الحاكمية الخارجية عبر آلية الدفع نحو الخارج و التي تنطوي على توظيف الاعتمادات المتبادلة من خلال الإسقاطات الخارجية للسياسات و الحلول الداخلية و إقحام الدول المجاورة في العمل على تحقيق الأهداف الداخلية للاتحاد. [128]

وقد أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 ، والهجوم الانتحاري الذي ضرب برجي التجارة العالمي وأدى إلى خسائر إلى تضاعفت هجمة الغرب على المسلمين في المهجر وعلى العالم الإسلامي واتحدت كل من أمريكا والدول الأوربية لمحاربة الإرهاب و"الإرهاب الإسلامي".

---

[126]- صالح زياني.مقاصد السياسة المتوسطية الأمنية. الصالح العام في المتوسط. عن: http://www .bouhania.com

[127]- زهير بوعمامة. السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي. ص 245. عن: /http://www.univ-biskra.dz

[128]- نفس المرجع ص 245-246.

وأصبحت التقارير الإستراتيجية تتحدث عن ما أسمته "بإمبراطورية الشيطان الجنوبية" تعبيرا عن الخطر الجديد في جنوب المتوسط ومنها خاصة بلدان المغرب العربي، وفي هذا السياق، احتلت منطقة جنوب المتوسط، الصدارة في إستراتيجية الدول الغربية. وهي إستراتيجية كرست التصور الأحادي للأخطار ولحلها مما زاد من تباعد العلاقات المغاربية – الأوربية وحصر ما في الميدان التجاري فقط وفي أضعف صوره .الأمر الذي انتقده السيد غيدو لينزي، مدير الدراسات الأمنية التابع لاتحاد غرب أوربا، ،بقوله" أنه يجب الخروج من دائرة الاتهامات المتبادلة، الشمال يهدد الجنوب، والجنوب يهدد الشمال...إن العلاقات بين الشمال والجنوب مازالت ثنائية". ومن جهته قال السيد روبرت هولستون أن الاتحاد الأوروبي مازال ينتهج في علاقاته مع الجنوب نهجا ثنائيا وهذا أمر سيء، لأن هذا النهج لا يعزز التعاون العام وما يتطلبه هذا التعاون[129].

هذه النظرة الأحادية ترجمتها أيضا الإجراءات الأمنية المشددة ضد المهاجرين والعرب والمسلمين والتي ذهبت إلى حد تأسيس قوة الاوروفور، والاورو مرفور سنة 1995 من قبل أسبانيا، فرنسا، إيطاليا والبرتغال، وتمثلت مهمتها في[130]:

مهام إنسانية وا إخلاء الرعايا.

-مهام الحفاظ على السلام.

واعتبرت الدول المغاربية ودول جنوب المتوسط، أن إنشاء هذه القوة هو ضرب لمفهوم الحوار السياسي الدائم كما نص عليه إعلان برشلونة ومعظم اللقاءات التي تمت فيها بعد، لأن الدول الأوربية وكعادتها انفردت بإجراءات، برزت فيها الدول المغاربية كأحد أهم

---

[129] -غيدو لينزي: 'أبعاد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية – الأوروبية' ، العلاقات العربية والأوروبية، حاضرها ومستقبلها ،المؤتمر الدولي الخامس،مركز الدارسات العربي- الأوربي، 1997، ص 157- 158.

[130] -Caldaguès Michel, Boyer André . "Eurofor et Euromarfor, des capacités européennes en Méditerranéen". Rapport du sénat. N°: 183. Union Européenne . 1995-1998. P 15.

مصادر تهديد للمصالح الأوروبية، الأمر الذي زاد من تباعد أوجه الاختلاف فيما يقلق بالقضايا الأمنية. كما أدت محاربة القاعدة في دول المغرب العربي إلى تأجيج الخلاف ولا سيما بين فرنسا والجزائر، حول منطقة الساحل، إذ تحاول باريس وبمختلف الوسائل، تركيز نفوذها العسكري والاقتصادي في أفريقيا مستغلة في ذلك حادث مقتل الصحفيين الفرنسيين في المنطقة وكانت الاضطرابات الليبية المنفذ الرئيسي لتكريس تواجدها. فكانت أول من اعترف بالمجلس الاتصال الليبي ودفعت بكل قوتها في مجلس الأمن لإصدار قرار الحضر الجوي وتحطيم القدرات الاقتصادية والعسكرية الليبية.

فقد كشفت الأزمة الليبية وبعمق أن ما يهدف إليه الاتحاد الأوربي في منطقة المغرب هو الأسواق الاستهلاكية الطاقة، عدا هذا ،فهي إجراءات مكملة وهو ما يفند أكذوبة الشراكة الأمينة والسياسية في كل صورها. فقد سارعت فرنسا و منذ البوادر الأولى للازمة إلى إبراز موقفها الواضح و الداعم لمصالحها في المنطقة و ضربت عرض الحائط و هو ما يفند مفهوم الأمن كما تضمنه مشروع الشراكة و الاتحاد من اجل المتوسط .

إن هذه الرؤية القديمة الجديدة للتصور الأوربي لا تتفق مع رؤية الطرف المغاربي الذي ينظر إلى المشكلة الأمنية من زاوية اشمل من حيث مصادرها، ويحمل أطرافها الشمالي والجنوبي مسؤولية إدارتها وا يجاد الحلول لها. فالعلاقات الاقتصادية وغير المتكافئة والفقر والديون التي تعرقل مسار الإصلاحات التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية والاتحاد الأوربي، حيث يرى جورج قرم أنه "منذ نهاية سنوات السبعينيات والدول غير المصنعة في حوض المتوسط تدفع كل سنة من 5 إلى 8 مليار دولار، أكثر مما تستقبل من دول المتوسط، بشكل بين أن الضفة الجنوبية تمول الضفة الشمالية في حوض المتوسط"[131]

وفي كل السياسات، تجاهلت الدول الأوروبية هذه المسألة المحورية في تنمية الدول الجنوبية واكتفت بصندوق النقد الدولي وتحويل جزء من هذه الديون إلى استمارات وهو أمر غير

[131] -Bernard Ravenelle. "Mer Commune, sécurité commune" .Cconfluences. N°2. 92. P 34.

كافي. إن الرهان بعيد المنال بالنسبة للدول المغاربية. ولهذا فإن السياسة الأوربية تجاه المغرب العربي على المستوي المتوسط، لن تخرج عن نطاق العلاقات التجارية غير المتكافئة، والتي تكرس التبعية التخلف.

الصرع العربي- الصهيوني:

يشكل الصراع العربي- الصهيوني النقطة المحورية في العلاقات المغاربية –الأوروبية و التي ارتبطت بها اغلب تصورات الدول العربية و المغاربية في مواقفها من المشاريع السياسية و الأمنية المطروحة من الدول الأوروبية مجتمعة أو فرادى و ذلك منذ قيام دولة الصهاينة سنة 1948.فقد حرصت الدول العربية منها و العربية على الضغط على الاتحاد الأوروبي من اجل موقف داعم لحقوق الشعب الفلسطيني و تسوية عادلة للاحتلال الصهيوني للأراضي العربية في سوريا و لبنان خاصة .إلا أن تتبع الدور الأوروبي تجاه هذه القضية كان دائما داعما للموقف الصهيوني و هو ما يظهر من خلال تتبع هذا الموقف تاريخيا.

التطور التاريخي للموقف الأوروبي من الصراع العربي- الصهيوني:

إن الدور الأوروبي في الصراع العربي- الصهيوني يرتبط بالدور الأوروبي و لا سيما الدور الفرنسي و البريطاني في قيام دولة إسرائيل و دعم استمراره في المنطقة. و تعود بدايات هذا الدور إلى مطلع القرن الثامن عشر حين طرحت فرنسا فكرة توطين اليهود في فلسطين و تحديدا بعد قيام الثورة الفرنسية سنة 1789 و التي ساوت في تشريعاتها بين اليهود و غيرهم و هو ما أكدته رسالة نابليون إلى اليهود في سنة 1799 ،حيث تضمنت إقامة دولة لهم في فلسطين كما رعت الأميرة اوجيني زوجة نابليون الثالث عم 1866 فكرة التوطين لتصب في اتجاه خدمة أهداف فرنسا تجاه قناة السويس .إلا أن بريطانيا أكثر عزما على مواصلة دعم الحركة الصهيونية من خلال وعد بلفور ،الوثيقة التي حركتها عن طريق تسليم

فلسطين التي كانت تحت حمايتها إلى اليهود و عملت على دعمهم خلال الحرب العالمية الثانية حتى قيام الدولة الصهيونية عام 1948.و قد استمرت كل أشكال الدعم الفرنسي و البريطاني للكيان الصهيوني صدر البيان الثلاثي1950 من قبل فرنسا و بريطانيا و الولايات المتحدة ،حيث تعهدت هذه الدول بحماية الكيان الصهيوني هذا إلى جانب دعم فرنسا للبرنامج النووي الصهيوني و إمداد الصهاينة بالسلاح و المال من قبل ألمانيا و التي قامت منذ 1953 بتقديم التعويضات عن الأضرار التي سببتها الفترة النازية لليهود كما كان العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 من قبل بريطانيا ،فرنسا و الصهاينة [132].

إن الصهاينة قامت بدعم فرنسي و بريطاني و استمرت رعايتها فيما بعد بشكل أقوى و على مختلف المستويات و هذا ما يعني أن تشريد الفلسطينيين ليس مسؤولية الحركة الصهيونية و لكنه في الحقيقة مسؤولية الدول الأوروبية . و مع تطور الأوضاع في المنطقة و بهدف المحافظة على المصالح الأوروبية في المنطقة العربية ،اتجهت الدول الأوروبية إلى البحث عن توازن في موقفها تجاه الصراع العربي- الصهيوني ،بحيث لا تغضب الصهاينة و لا تفقد العرب و هو ما يظهر من خلال التطور التاريخي لموقفها.

المرحلة الأولى :إن المتتبع للموقف الأوروبي في إطار السوق الأوروبية المشتركة من الصراع العربي- الإسرائيلي ،نجد أن أوروبا انطوت على نفسها ،في الفترة 1967 بسبب تراجع الدور الفرنسي و البريطاني لصالح الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي و إمساك أمريكا بالملف و في المقابل بدا موقف أوروبي موحد يتبلور و هو موقف عبر عنه البيان الذي طالب بالانسحاب الصهيوني من الأراضي العربية التي احتلها سنة 1967[133].

---

[132]-كمال محمد عبد القادر. مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي – الصهيوني من عام 1967-1987.رسالة ماجستير .غزة: كلية الآداب. قسم التاريخ. 2006.ص36-37.

[133]-عبد الفتاح الرشدان. المواقف الفلسطينية و العربية من الدور الأوروبي في تسوية القضية الفلسطينية. فرقة بحثية في مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطنية .بيروت.نوفمبر 2010.ص5.

.

و في أعقاب حرب أكتوبر و فرض الحضر على الصادرات البترولية لعدد من الدول الأوروبية و التي كانت تحصل على 80 من المائة من احتياجاتها النفطية من الدول العربية و إيران ،سارعت الدول الأوروبية إلى محاولة تعديل سياستها تجاه الصراع العربي-الصهيوني حيث أصدرت بيان بروكسل في نوفمبر 1973 ،دعت فيه إلى تسوية الصراع عن طريق التفاوض بناءا على قرار مجلس الأمن 242 كما شدد البيان على ضرورة وضع الصهيوني نهاية لسياسة احتلال الأراضي المستمرة منذ 1967 و اعترف البيان بان حقوق الشعب الفلسطيني يجب أن تأخذ بعين الاعتبار لتحقيق سلام عادل . و كان من نتائج ذلك أن صدر قرار عن الدول المصدرة للبترول يقضي باستثناء أوروبا من قرار استقطاعات المعدلات الإنتاجية لشهر ديسمبر 1973 و بقي القرار ساريا بالنسبة لهولندا . و في ديسمبر 1973،أعلنت الدول الأوروبية أن إمدادات النفط إلى أوروبا سوف تزيد بنسبة 10 من المائة و كانت هذه بداية لانطلاق الحوار العربي-الأوروبي ،إلا أن الطرف الأوروبي ،وفض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية و أصر على حصر القضايا الحوارية في الجانب الاقتصادي و رغم هذا الطرح إلا أن قضية الصراع العربي – الصهيوني بقيت محورية في الحوار[134].

غير أن أوروبا لو تيع لتطوير موقفها الذي يشكل دعما عن للموقف الأمريكي ،الذي دعم موقف السادات في تغيير إستراتيجية إدارة الصراع من الحرب إلى التسوية السلمية و التي كللت باتفاقية كامب دافيد و مع ازدياد المعارضة العربية لهذه الاتفاقيات ،أصدرت أوروبا إعلان البندقية في سنة 1980 و الذي يعتبر نقطة تحول في الموقف الأوروبي ،حيث

---

[134]-محمد السيد سليم . "الاتحاد الأوروبي و الصراع العربي – الصهيوني.فاعلية غائبة" .السياسة الدولية في:? http ://digital.ahram.org.eg

اعتبرت أن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين فقط و طالبت باتخاذ العديد من الإجراءات و منها[135]:

-حل عادل من خلال مفاوضات مباشرة بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ،التي اعترف بها بيان البندقية كممثل شرعي و ليس الوحيد للشعب الفلسطيني.

-تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه في تقرير مصيره

-وضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة في 1967.

-اعتبار المستوطنات الإسرائيلية عقبة في طريق السلام و انها غير شرعية من منظور القانون الدولي.

و طبقا لهذا الموقف جرت اتصالات فلسطينية أوروبية بقيادة السويد و رغم ذلك إلا أن الموقف الأوروبي توقف عند حدود شجب العدوان الصهيوني و تركيز الضغوط على الجانب الفلسطيني. [136]

إن الدور الذي رسمته أوروبا لنفسها في الصراع العربي- الصهيوني يعتبر ثانويا و ليس أساسيا حيث أتى بعد إقرار التسوية الشاملة و ليس قبلها كما أشار إعلان البندقية في البند الأخير إلى إقرار دول السوق الأوروبية القيام باتصالات لجميع الأطراف المعنية مما يوضح عجز الدول الأوروبية في كسر جمودها مقارنة بالدور الحقيقي الأمريكي كما أن التدقيق في بيان البندقية يوضح بأنه كان مكملا لاتفاق كامب ديفيد[137]

---

[135]-أسامة حمدان. المواقف الأوروبية من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية .حركة حماس نموذجا .ورقة بحثية في مؤتمر. السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية . مرجع سبق ذكره. ص3

[136]-نفس المرجع. ص3

[137]-كمال محمد عبد القادر،مرجع سبق ذكره، ص191-192

و لم يسجل إعلان البندقية أي نتائج تذكر و ظل الملف بيد الولايات المتحدة ،رغم المحاولات الأوروبية المتكررة و التي منها أيضا بيان بروكسل الذي صدر عن وزراء خارجية المجموعة الأوروبية و تضمن تأييد المجموعة لعقد مؤتمر دولي في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة و بإشراك جميع الأطراف[138]. و لم تستخدم أوروبا أية أوراق ضغط على الصهيوني من اجل إجبارها على تغيير سياستها الاستيطانية و الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني و كانت الصهاينة لحد أهم الأطراف في الاتفاقيات التجارية مع السوق الأوروبية المشتركة و لم يحقق الموقف الأوروبي أي نتائج ايجابية لصالح القضية الفلسطينية خلال هذه الفترة.

المرحلة الثانية: ارتبطت هذه المرحلة بالتحولات الدولية بعد أزمة الخليج الثانية و ما انجر عنها من انعكاسات هامة على الصراع العربي- الصهيوني و انهيار الاتحاد السوفياتي و في هذه الأجواء انعقد مؤتمر مدريد في سنة 1991،برعاية الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي (حضوره كان شكليا)و دعيت المجموعة الأوروبية لحضور المؤتمر بصفة مراقب فقط و هكذا ابعد الأوروبيون و الاتحاد السوفياتي و كل الأطراف من لعب دور في المفاوضات بين العرب و الصهاينة و لم يشارك الأوروبيون إلا في المفاوضات متعددة الأطراف. و في مؤتمر الشرق الأوسط و شمال إفريقيا الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية و انعقد في المغرب و كان حول التعاون الاقتصادي في المنطقة ،لم يلعب الاتحاد الأوروبي سوى دور المراقب. [139]

و خلال هذه الفترة بادر الاتحاد الأوروبي إلى طرح مشروع الشراكة الاورو -متوسطية خلال قمة برشلونة في سنة 1995 و هي عملية انطوت على توسيع التعاون الأوروبي مع الشركاء جنوب المتوسط و منهم العرب و الصهاينة إلى المجالات السياسية و الأمنية و الثقافية إلى

---

[138]-عبد الفتاح الرشدان، مرجع سبق ذكره، ص5

[139]-محمد السيد سليم. مرجع سبق ذكره.

جانب التعاون الاقتصادي الذي يوجد مقنن من خلا الاتفاقيات التجارية سنوات السبعينات و خارج اتفاقيات الشراكة التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع كل طرف على حدى و منها الطرف الصهيوني ، لم يحصل أي تقدم على المستوى السياسي و اقتصر الدور الأوروبي على الدور الداعم للسياسة الأمريكية و لا سيما فيما يتعلق بالدور الاقتصادي حيث كان الاتحاد الأوروبي أول من تحرك لتطوير الاقتصاد الفلسطيني و ضمان دور إقليمي أوروبي بعد توقيع اتفاق غزة-أريحا[140] ففي سنة 1993،منحت المجموعة الأوروبية السلطة الفلسطنية مبلغ 90 مليون وحدة نقد(قبل اعتماد الاورو) كمساعدات تنموية ،شملت مساعدات للاجئين وتمويل مشروعات مشتركة مع المنظمات الأوروبية غير الحكومية التي ساهمت فيها المجموعة الأوروبية بمبلغ 8،12 مليون وحدة نقدية أي بنسبة 33 من المائة من قيمة المشروعات البالغة 33 مليون وحدة نقدية كما قدمت مبلغ 15 مليون وحدة نقدية لتشجيع التصدير الزراعي من الأراضي المحتلة إلى السوق الأوروبية إلى جانب مخصصات بقيمة 5 مليون وحدة نقدية أوروبية كمعونات طارئة. [141]

و يؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية توجيه المساعدات الاقتصادية إلى الأراضي الفلسطينية من خلال قناة واحدة و هي المجموعة الاقتصادية الأوروبية ذاتها و قد أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا وضع تصورا محددا لهذا الهدف يتمثل في إنشاء ما يسمى ب"مجموعة التعاون الإقليمي الاقتصادي" و التي انبثقت عنها مجموعة عمل أخرى خاصة بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية حيث تشارك فيها الدول المانحة بإشراف البنك الدولي و يمكن تقسيم المساعدات الأوروبية إلى السلطة الفلسطنية إلى أربعة مراحل و هي:. [142]

---

[140]-محمد هشام محمد إسماعيل، "موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة 1093-2009"، الدوحة :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.ص15 : www.dohainstitute.org

[141]-نفس المرجع .ص16-18

[142]-نفس المرجع .ص16.

-المرحلة الأولى و تمتد من 1994 إلى 2000، و شهدت استقرارا نسبيا و بناء مؤسسات السلطة ونموا اقتصاديا بفعل الاستثمار الخاص.

-المرحلة الثانية و تمتد من 2001 إلى 2005 و تميزت بعدم الاستقرار على كافة الأصعدة .

-المرحلة الثالثة و تمتد من 2006 إلى 2007 و تميزت بتدهور شديد نتيجة الحصار الدولي .

المرحلة الرابعة و تمتد من 2007 إلى 2009 حيث سادت مرحلة انفراج جزئي و استقرار نسبي و عودة إلى النمو الاقتصادي في الضفة الغربية .

و قد بلغ إجمالي المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين خلال الفترة 1994-2005 نحو 5،7 مليار دولار في المرحلة الأولى و الثانية .و قدمت الجهات المانحة أكثر من 15 من المائة من مساعداتها خلال المرحلة الأولى على شكل قروض بشروط ميسرة في حين منحت المساعدات الأخرى في صيغة منح و هبات شملت المساعدات المالية و الاستشارات الفنية و ارتفعت نسبة القروض في المرحلة الثانية 2001-2005 إلى نحو 19 من المائة . كما ارتفعت القروض من الدول العربية (صندوق القدس و انتفاضة الأقصى) التي أسست في 2002 و زادت المساعدات في المرحلة الثالثة ب1200 مليون دولار و صرفت وفق الآلية الدولية المؤقتة المعتمدة على اللجنة الرباعية بينما تدفق جزء أخر عبر مؤسسة الرئاسة الفلسطينية .

إن بعض هذه المؤشرات توضح حقيقة الموقف الأوروبي و تصوره للحل حيث يظهر انه اقتصر على النظر إلى القضية من باب جد ضيق هدفه محاولة إيجاد توازن و -هو غير متوازن-يضمن لدول الاتحاد الأوروبي و خاصة فرنسا مصالحها في المنطقة العربية من دون المساس بالدولة الإسرائيلية و هو موقف يساير السياسة الأمريكية و لا يعارضها في أي

زاوية و تظهر سياسة التوازن في اللعب على أوتار المفاوضات و الحل السلمي في إطار الأرض مقابل السلام و مسايرة قرارات الشرعية الدولية إلى جانب المساعدات لدعم الاقتصاد الفلسطيني و في المقابل لم يشهد التاريخ السياسي لن مارست الدول الأوروبية ضغوطات أو مقاطعة الصهاينة بل على العكس من ذلك ،فان الدعم الذي تتلقاه الصهاينة من دول الاتحاد الأوروبي في صورته السياسية و الاقتصادية هو الذي جعلها تتمادى في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني . فقد أدت نتائج مؤتمر مدريد إلى تعزيز علاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبي و الصهيوني. للإشارة فان، الصهاينة تتمتع بوضع خاص منذ 1958 ،تاريخ بداية تأسيس الاتحاد الأوروبي وب حلول سنة 1975،أصبحت الصهاينة على ارتباط وثيق مع السوق الأوروبية المشتركة من خلال اتفاق التجارة الحرة و هذه الاتفاقية تعتبر من أوائل الاتفاقيات التجارية التي وقعتها السوق الأوروبية المشتركة . و بعد فترة انتقالية تمتعت خلالها الصادرات الإسرائيلية بأفضلية تجارية أصبحت هذه الاتفاقية نافذة المفعول بكافة بنودها في سنة 1989 . و اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الصهاينة تندرج ضمن إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط ،الذي انطلق في برشلونة سنة 1995 و دخلت الاتفاقية الأوروبية حيز التنفيذ في سنة 2000[143] و لم يوظف الاتحاد الأوروبي المشروطية السياسية الخاصة باحترام حقوق الإنسان في فلسطين أو وقف الهجمات الصهيونية على المواطنين العزل و سياسة التفتيل و بناء المستوطنات و لو يستدعى الإسرائيليون الذين ارتكبوا مجازر في المحكمة الجنائية الدولية ، حتى تقرير غول ستون ذهب ادراج الرياح.

و منذ حرب 1967 حاولت الأطراف العربية دفع الاتحاد الأوروبي إلى لعب دور ايجابي في الصراع العربي- الصهيوني بعد أن انحازت الولايات المتحدة كليا و في جميع المراحل إلى الطرف الصهيوني و قد رحبت الدول العربية بكل المبادرات الأوروبية التي تهدف إلى

---

[143]-معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) .اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و إسرائيل و الخروقات التجارية الخاصة بمنتوجات المستوطنات . طاولة مستديرة (5). ص10-11 في : http://www.mas.ps

الصراع العربي الصهيوني و اعتبرت الشراكة مدخلا لمساهمة الأوروبيين إلا أن الذي حصل هو تدعيم اندماج الصهاينة في المنطقة العربية على حساب الحقوق الفلسطينية ،التي تم تقزيمها إلى قضية لاجئين و مساعدات فقط. و انطلاقا من هنا فانه و باستثناء الجانب الاقتصادي فان التعاون الأمني و السياسي مع الاتحاد الأوروبي يبقى إلى حد ما مرهون بقضية الصراع العربي- الصهيوني و هذا ما يظهر في مشروع الاتحاد من اجل المتوسط و مشروع الشراكة و قبلها الحوار العربي –الأوروبي.

خلاصة الفصل الرابع :

إن انعكاسات غياب تصور مغاربي أو موقف موحد تبرز خاصة في انفراد الاتحاد الأوروبي في تكريس تصوره في منطقة جنوب المتوسط و هو ما يلاحظ في العديد من القضايا و منها خاصة قضية الهجرة و قضية الأمن في المتوسط و قضية الصراع العربي الصهيوني.هذه القضايا تشكل إذن محور العلاقات المستقبلية و يظهر الطرح الأوروبي من هذه القضايا أن مسار هذه العلاقات لن يعرف تغييرا يذكر .فلاتحاد الأوروبي و كما سبقت الإشارة يركز جهوده على حماية مصادر الطاقة و الأسواق التجارية المغاربية الواسعة الاستهلاك و أما الجهود الحثيثة التي انطلقت مع الشراكة الاورومتوسطية و السياسة الجوارية و الاتحاد من اجل المتوسط فهي في الحقيقة مسار يهدف إلى إقحام الدول المغاربية و إشراكها في تامين المصالح الأوروبية مقابل بعض المزايا الضيقة و المتناقضة التي تطمع الدول الحصول عليها.

فمحاربة الهجرة غير الشرعية و الأمن في منطقة المتوسط تتقاطع أهدافها في كونها تنظر إلى دول المنطقة باعتبارها مصادر تهديد للأمن الأوروبي و للاستقرار في منطقة المتوسط .و إمام هذا التصور لا توجد أية جهود مغاربية مشتركة لفرض تصور للأمن و لتسوية القضايا الاقتصادية و الأمنية المترابطة فيما بينها .و رغم بعض التحفظات الدول المغربية فيما يخص القضايا المطروحة إلا أنها لم ترق إلى مستوى الضغط على الاتحاد الأوروبي الذي يعمل على استغلال ظروف الانقسام و الضعف لتوسيع مصالحه و حمايتها.

الخاتمة العامة

الخاتمة :

أرادت هذه الدراسة التطرق إلى رؤية الدول المغاربية لمشروع الاتحاد من اجل المتوسط، الذي اقترحه الرئيس الفرنسي ساركوزي وتبناه الاتحاد الأوروبي، في إطار المصالح المشتركة لأعضائه، ومن خلال مناقشة فصول هذه الدراسة، اتضح أن رؤية الدول المغاربية لهذا المشروع تكرس خاصية العلاقات مع الجانب الأوروبي وهي علاقات تبعية المركز للمحيط.

وهذه العلاقات ليست وليدة مشروع الاتحاد من اجل المتوسط، الذي يعتبر إحدى مراحل تطور السياسة الأوروبية في المنطقة العربية شاملة، وا ٍنما تعود إلى الحقبة الاستعمارية، ثم تطورت بعد الاستقلال في شكل علاقات اقتصادية وتجارية جسدتها اتفاقيات التجارة التفاضلية لسنوات 1976 بين الجزائر وتونس والمغرب والتي ركزت على التعاون المالي والتجاري والتقني، في حين غاب عنها الجانب السياسي والأمني، ولم تشارك هذه الدول في وضعها.وبعد نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تحولات على المستوى الدولي والأوروبي والمغاربي من معطيات جديدة كان أهمها :

* انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال الشيوعية، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في خريطة النفوذ، وهو ما سمح للولايات المتحدة الالتفات إلى منطقة المغرب العربي سياسيا واقتصاديا، فكانت محاربة الإرهاب وزيادة استثماراتها أهم المنافذ التي ارتكزت عليها لمنافسة الاستثمار الفرنسي- الأوروبي في المنطقة.

*نمو الفقر والتدهور الاقتصادي في الضفة الجنوبية إلى جانب بروز التطرف الديني والإرهاب وتفاقم الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، دفع بدول الاتحاد إلى تركيز اهتماماتها وا ٍعادة النظر في التعاون الذي سطرته اتفاقيات 1976، ليتوسع إلى ميدان الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان.. فكانت اتفاقيات شنغن سنة 1985، ثم إعلان برشلونة والذي جمع الدول الخمس عشرة للاتحاد واثني عشر دولة من جنوب وشرق المتوسط، منها

الجز ائر، المغرب وتونس بهدف إيجاد آلية للتحكم في قضايا الهجرة والتهديدات الجنوبية، وقد أدى الإعلان إلى إقامة تعاون بين الدول المشاركة يشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. إلا أن الإعلان لخص مفهوم التعاون في تبني مبادئ النظام الرأسمالي واقتصاد السوق القائم على تخلي الدولة عن التدخل في المبادلات التجارية.

وضمن هذا السياق، أمضت كل من المغرب وتونس والجزائر اتفاقيات شراكة دخلت كلها حيز التنفيذ في انتظار إقامة منطقة تبادل تجاري حر (2011-2012)، أما على المستوى السياسي والأمنين فان إعلان برشلونة لم يفلح في التوصل إلى حل لمسألة الصراع العربي الإسرائيلي، ولإيقاف الهجرة غير المشروعة التي تعرف تزايدا. ولم تخرج السياسة الجوارية عن نهج برشلونة لا من حيث الأهداف ولا المنجزات، لتبقى العلاقات المغاربية الأوروبية محكومة بالعامل الاقتصادي (الطاقة والسوق والمساعدات).

وفي سنة 2008 اقترح ساركوزي مشروعه الاتحاد من اجل المتوسط، والذي لكد على ضرورة بناء مستقبل سلام ورخاء مشترك في منطقة جنوب المتوسط من خلال تنفيذ مشاريع تعزز تدفق المبادلات بين شعوب المنطقة ومكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب. الى جانب تنمية المصالح المشتركة من خلال التركيز على الطاقة، المياه وتطوير الطرق السريعة البحرية والبرية في المتوسط.

ولم يخرج التصور الأوروبي والأهداف الفرنسية عن ما تم تسطيره منذ بداية تخطيط هذه المشاريع المختلفة، إذ يبقى التجارة وتزويد أوروبا بالبترول والغاز و تدعيم نفوذها في شمال إفريقيا ومحاربة الاختراق الأمريكي أهم الأهداف التي تحرك صانع القرار الأوروبي.

أما فيما يتعلق بالطرف المغاربي، توضح الدراسة، أن الدول المغاربية ولا سيما الجزائر، المغرب وليبيا لا تمتلك سياسة أو إستراتيجية أو حتى رؤية دقيقة تجاه منطقة جنوب

المتوسط، وكل سلوكاتها تبقى مجرد ردود أفعال عن المخططات الغربية والأوروبية، وهي مخططات فرضت عليها ولم تشارك في وضعها ولا تملك القدرة على تغييرها.

وموقفها من الاتحاد من اجل المتوسط يكرس الانقسام وعدم وضوح الرؤية ويكشف عن الخلافات العميقة بين الأطراف المغاربية والتي تحولت إلى سلوكاتها الخارجية، حيث أصبح كل طرف ينظر إلى ارتباطاته الخارجية كداعم له في صراعه على المستوى الداخلي ومنها المغرب والجزائر في قضية الصحراء الغربية.

وأما فيما يتعلق بمصالحها، فإنها ركزت جهودها في المراهنة على بعض المساعدات التي تمنح في إطار هذه المشاريع الغربية، العمل الذي سهل اختراق المنطقة وتزايد النفوذ الأوروبي والأمريكي والصيني والياباني ."الكل يتسابق لتبقى الدول المغاربية تترنح بين التوجه نحو أمريكا أو أوروبا أو..... الخ.

وتبرز آثار غياب رؤية مغاربية واضحة لعلاقاتها مع الدول الأوروبية في تشتت جهود هذه الدول على أكثر من مستوى وفشل مشروع اتحاد المغرب العربي.

وفيما يتعلق بمستقبل العلاقات المغاربية الأوروبية في ضوء الاتحاد من اجل المتوسط، فيجب الإشارة إلى أنها سوف تبقى محكومة بالإطار الثنائي الذي يعتمد على التجارة وفتح الأسواق والمساعدات وهو الإطار الذي يميز الاهتمام والسياسة الأوروبية منذ بدايتها، فعلى الصعيد الاقتصادي لا توجد أية إشارة لمفاوضات مع الأطراف المغاربية، بل أن هذه المشاريع أدت إلى ظهور شكل جديد تتوزع فيه الدول المغاربية إلى دول ذات مركز متقدم، وأخرى لا تخرج عن إطار علاقات تجارية.

كما أن إصرار الاتحاد الأوروبي على فرض حلوله الانفرادية دون مراعاة لوجهة نظر الدول المغاربية فيما يتعلق بقضية الهجرة والأمن والصراع العربي الإسرائيلي، سوف يعرقل هذه العلاقات من أن ترقى إلى مستوى مؤسساتي. ويبقى أن مختلف هذه المشاريع قد ضاعفت

من تفتت الإرادة السياسية للدول المغاربية وكرست ذلك التباعد والخلافات التي تميز العلاقات المغاربية- المغاربية.

أن الرهان كما يفرضه المنطق يبقى هو تفعيل اتفاقية اتحاد المغرب العربي وا ٍقامة شراكة مغاربية تستمر فيها المعطيات المشتركة، والمصالح المتداخلة وتكوين تكتل يستطيع أن يتصدى للاتحاد الأوروبي، هذا هو التصور الكفيل بان يمنح المغرب، الجزائر، ليبيا تونس وموريتانيا وضعية المتحكم في المنطقة، وليست المساعدات المشروطة.

فالشراكة و قبلها الاتفاقيات التفاضلية كلها عملت على تكريس علاقة تبعية المحيط للمركز وتبين الأهداف الحقيقية للإتحاد الأوروبي ودوافع الشراكة هذه التبعية، والتي تنحصر في المحافظة على مصالحها التجارية والاقتصادية من المنافسة الأمريكية خصوصا وأن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأول لدول شمال إفريقيا. فإحصائيات Eurostat للإتحاد الأوروبي لسنة 2001 تشير إلى أن سلع الإتحاد تغطي 70.7%، 59.4%، 54% من واردات كل من تونس، الجزائر والمغرب على التوالي، فيما استورد 79.8%، 64.5%، 72.4% من صادرات الدول الثلاث على التوالي لتبلغ بذلك النسبة الإجمالية لكل من الصادرات والواردات ما قيمته 74.4% من المبادلات التجارية لتونس، 62.7% بالنسبة للجز ائر و61.2% بالنسبة للمغرب[*].وعليه، يبقى البعد الأحادي القائم على تعظيم المصالح الأوروبية هو الذي يطغى على حقيقة الشراكة و تطورات هذه السياسة منذ إعلان برشلونة يؤكد هذه الحقيقة.

فعلى المستوى السياسي والأمني بقيت جهود الشركاء محدودة ولم يتم التوصل إلى صيغة أمنية تضمن مصالح جميع الأطراف. فميثاق السلم والاستقرار الذي تقدمت به ألمانيا في مؤتمر شتوت تغارت د 1999 لإرساء قواعد سلوكية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية

---

[*]- ينظر:

EUROSTAT, Relation De l’UE Avec les 12 Pays partenaires Méditerranéens.

وتضمن بقاء الحوار السياسي على نحو استمراري في أثناء اندلاع نزاع ما لم يتم التوقيع عليه بسبب:

رفض الجانب العربي: حيث رأت الأطراف العربية أنه ميثاق يركز على منع الصراعات المستقبلية ويتجاهل الصراعات القائمة وعلى رأسها الصراع العربي- الصهيوني وهو أمر يؤدي إلى استحالة بناء الثقة الضرورية بين الأطراف المشاركة[144].إلى جانب الاختلاف بين الطرفين : حول مفهوم الإرهاب. ففي الوقت الذي تتصور الدول الأوروبية كفاح فلسطين بأنه عميل إرهابي، فإن الطرف العربي، يسميه بالمقاومة المشروعة ضد المحتلة.

إن أكثر القضايا تعقيدا في التسوية هي استمرار احتلال الصهاينة للأراضي العربية في فلسطين سوريا و لبنان بالرغم من قرارات الأمم المتحدة التي تنص على حقوق العرب و مبدأ تقرير المصير إلا أن الصهاينة استمرت في سياسة الاستيطان. و في هذا المجال فان الحكومات الأوروبية تشترك في تحمل مسؤولية إبقاء الفعل السياسي بأكمله في يد الحكومة الأمريكية و التنازل عن الدور الذي تستطيع القيام به . و الأكثر من ذلك فان مشروع الشراكة يجعل من الصهاينة طرفا أساسيا إلى جانب الأطراف العربية و هو ما يعني تدعيم مكانتها و رفع الحصار المفروض عليها من قبل الدول العربية الرافضة للتطبيع .و من هنا نفهم أن مفهوم الشراكة و مضامينه خيار أوروبي م هو بذلك يحمل الكثير من التناقضات في التصور العربي.

ثم إن الأوروبيين منقسمون و هذا الانقسام ألقى بثقله على موقفهم من مسألة السلام في المنطقة و هو موقف يقوم على: تأييد السلام و تفادي مواجهة الولايات المتحدة و هو ما يعني مراعاة حليفتها الصهيونية.

---

[144]- مذكرات إعلانية أورو -متوسطية: الشراكة الأورو -المتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا، المفوضية الأوروبية، جانفي 2005:. http://europa.eu.nt/comm/europeaid/projects/med/régional_enhtm

و من جانب أخر، فإن تصور الأخطار والتهديدات يختلف عند الطرفين، فالإتحاد الأوروبي يتصور أن دول جنوب المتوسط هي المصدر الأساسي للتهديدات التي تمس أمنها، ومنها قضية الهجرة والإرهاب، أما تصور الطرف العربي فإنه يقوم على أن أوروبا تتحمل جزءا كبيرا من مشاكل دول الجنوب، بسبب علاقات الاستغلال والاستنزاف والعلاقات غير المتكافئة. و هذا الاختلاف لا يمكن أن يؤدي إلى ثقة متبادلة بين الطرفين بل بالعكس كل طرف يتصور أن الطرف الثاني يشكل تهديدا لأمنه وسيادته.

وأما في المجال الاقتصادي يمكن التنبيه إلى انه يمثل المحور الأساسي لمسار برشلونة كله، في حين تبقى الجوانب الأخرى مكملة لخدمة هذا الجانب.فباستثناء بعض المساعدات إلا أن التقدم والنمو الذي تطمح إليه دول جنوب المتوسط ومنها دول المغرب العربي لم تحقق.

فبرنامج ميدا باعتباره الأداة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي في تطبيق التزامات الشراكة الأورو -متوسطية من أجل مساعدة دول الجنوب لم يحقق الأهداف، فالمعونات المالية تعتبر ضعيفة إذا ما قورنت باحتياجات دول الجنوب، إذا لم تكن تمثل قيمة ما يقدمه هذا البرنامج في الفترة ما بين 1995-2000 سوى خمس مليارات و ظل الاعتماد نفسه مخصصا للمرحلة الثانية من البرنامج للفترة ما بين 2000-2006 وهو ما أعاق تحقيق أهداف المشروع التي تصبوا إليها دول الجنوب رغم محاولة تدارك هذا الضعف من قبل الاتحاد الذي قرر إعادة النظر في هذا البرنامج حيث أعلن وزير الخارجية الاسباني ميغيل أنخيل موراتيوس في نوفمبر 2005، أن الاتحاد الأوروبي سيرفع الدعم المالي ضمن برنامج مبدأ للفترة (2007-2013) إلى 1500 مليون أورو.

إلى جانب ضعف المساعدات فإن الاستثمارات والتجارة الخارجية تبقى هي الأخرى ضعيفة، الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن اتفاقيات الشراكة لا تختلف كثيرا في أهدافها عن اتفاقيات 1976 وهي بذلك تكريسا للتبعية في مختلف أشكالها وخاصة السياسية والتي تتضح من خلال خلفيات مشرو ع مبدأ ديمقراطية

فاتفاقيات الشراكة التي تم إبرامها ترتبط بشروط دولة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل دولة الاقتصادية والاجتماعية والأخطر من ذلك، فإن هذه المساعدات الضئيلة تم أيضا إخضاعها للرقابة من خلال خبر اء المفوضية الأوروبية وزيارتهم الميدانية إلى المشاريع والمؤسسات التي تستفيد من تلك الفروض والمساعدات.

وا ذا كانت الشراكة، تغنى التوافق في الإمكانيات، فإن هذا الشرط الأساسي لا يتوفر في الشراكة المغاربية الأوروبية بسبب التباين الكبير بين اقتصاديات دول المغرب العربي الضعيفة واقتصاديات دول الاتحاد الأوربي القوية الأمر الذي يرهن بدوره مستقبل منطقة التبادل الحر المقرر إنشاءها في 2010- 2011 وهو ما يؤكده بدوره إسماعيل خناس في قوله:" بات الكلام على أفاق تقسيم جديد للعمل اقل تفاوتا بين البلدان المتوسطة وأوربا من قبيل البلاغة الخطابية وأكثر فأكثر أخذت المبادلات اللامتكافئة بين الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط. تميل نحو نقاط من التقطع من شأنها أن تخلخل الاستقرار في هذه المنطقة."[145]

وبهذا فإن البرامج والمبادرات ومختلف المساعدات التي تم إدراجها في إطار مشروع الشراكة، إنما تعكس مصالح وأولويات الدول الأوربية أعضاء الاتحاد وعلى رأسها فرنسا، وليست استجابة لمتطلبات التنمية في دول الجنوب ومنها الدول المغاربية، وتأتي على رأس هذه الأولويات ضمان التزود بالمواد الأولية في إطار ما يعرف "بالاعتماد الاستراتيجي أو التبعية الإستراتيجية الذي تعانيه أوربا إلى جانب تصريف منتوجاتها ومقاومة النتائج السلبية للعولمة والدور الأمريكي والصيني المنافس في المنطقة.

أما فيما يتعلق بالشراكة الثقافية والاجتماعية فيمكن الإشارة في البداية إلى بعض الخطوات التي تمت في هذا الإطار وهي على وجه الخصوص فكرة ميثاق الشرف الإعلامي العربي،

---

[145]- إسماعيل خناس، تحدي الطاقة في حوض المتوسط ،ترجمة سمير سعد، بيروت ،دار الفرابي ،ص 14.

الأوروبي في محاولة لخلق نوع من الاقتناع لدى الطرفين بضرورة تعاونها في الدفاع عن القضايا المشتركة. وكانت هناك العديد من الخطوات التي يمكن إجمالها في:

برنامج التراث الأوربي – المتوسطي وهو برنامج دشن على إثر اجتماع وزراء الثقافة الشركاء في اليونان في سبتمبر 1998 حيث تم إطلاق ستة عشر مشروعا بتمويل من برنامج ميدا وكانت أولويات هذه المشاريع تتمركز حول :

- إبراز التراث المتوسطي وتشجيع التشابك بين المتاحف والمؤسسات الثقافية.
- تبادل الخبرات والمساعدات الفنية ولاسيما في مجال الحفاظ على التراث و الدعم المؤسسي.
- نشر المعرفة حول التراث بين الشعوب وصانعي القرار.
- توفير التدريب في مجالات المهن والحرف التراثية.

إنشاء مؤسسة أنااليند لحوار الحضارات حيث أصبحت هذه المؤسسة فاعلة بدءا من ديسمبر 2003.

إلا أن مجمل هذه الخطوات لم تحل مشكل اختلاف الروي الذي يبقى مطروحا ولا يسما في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الإرهاب والتسامح و مشروع الاتحاد من اجل المتوسط كما نصت عليه الوثيقة هو مكمل لمشروع الشراكة في كل جوانبها .إذن فلا داعي لانتظار نتائج مخالفة.

المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب.

- أبوستيت. فواد . ا لتكتلات الاقتصادية في عصر العولمة . القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2004.

-يوسف حتى. ناصف .النظرية في العلاقات الدولية، بيلاوت. دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى. 1985.

-جيمس دورتي.روبرن بالستغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عيد الجي، الكويت. مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع. 1985.

-ميشال كابرون. أوربا في مواجهة الجنوب، ترجمة: أديب نعمة. بيروت: دار الفرابي. 1992.

- لعرابة مولود. الشراكة الأوروبية-الجزائرية (العقبات والآفاق) . رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- إسماعيل خناس. تحدي الطاقة في حوض المتوسط .ترجمة سمير سعد، بيروت .دار الفرابي

المجلات و الدوريات المتخصصة

-حبيب محمود. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و افاق التكامل الاقتصادي العربي .مجلة جامعة دمشق. العدد الثاني .2000.

-علاوي محمد لحسن. "الاقليمية الجديدة .المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي". مجلة الباحث. العدد 07. 2009-2010.

-حفيظ. عدد مزدوجي الجنسية الجزائرية يتجاوز 350 ألف. جريدة الخبر. عدد 4129. 4 جويلية 2004.

-رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .اتفاقيات الشراكة العربية-الأوروبية. تونس .2002.

-محمد توفيق سماق. الاتحاد من أجل المتوسط. وعلمية برشلونة. جريدة الثورة. 2008/7/22 .

-شمسة بوشنافة ."الاتحاد المتوسطي: بين المشروع الفرنسي و المنظور الاوروبي ." التقرير الاستراتيجي الافريقي . جامعة القاهرة: معهد البحوث الدراسات الافريقية2007-2008. 2008

-وليد محمود عبد الناصر ."التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف". السياسة الدولية. .العدد 124. افريل 1996.

-الاتحاد من أجل المتوسط بين رياح الأمس وحقل الألغام المخفف البديل، 2008/09/04

-غيدو لينزي. 'أبعاد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية – الأوروبية' . العلاقات العربية والأوروبية. حاضرها ومستقبلها .المؤتمر الدولي الخامس .مركز الدارسات العربي- الأوربي. 1997.

-عبد الفتاح الرشدان. المواقف الفلسطينية و العربية من الدور الاوروبي في تسوية القضية الفلسطينية. فرقة بحثية في مؤتمر السياسة الخارجية الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية .بيروت.نوفمبر2010.

الرسائل الجامعية

-فلاح أمينة. دور النيباد في تفعيل الحكم والتنمية المستدامة في إفريقيا. جامعة قسنطينة. كلية الحقوق. قسم العلوم السياسية.

-بوشول السعيد. واقع التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه. رسالة ماجستير، ورقلة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم التسيير. 2009.

- بوشنافة شمسة. الدور الفرنسي في ظل النظام الدولي الجديد .رسالة دكتوراه كلية العلوم السياسية و الاعلام. قسم العلوم السياسية.2009

-مصطفى بخوش .حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة . دراسة في الرهانات والأهداف. رسالة ماجستير غير منشورة. معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2000.

-ليديا مناعي .الاتحاد من اجل المتوسط: نحو جماعة امنية متوسطية .رسالة ماجستير :جامعة الجزائر :قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية .فرع الديبلوماسية و التعاون الدولي.2009

-حشود نور الدين. العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004. رسالة ماجستير غير منشورة. قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية. 2005/2004

-الحاج إسماعيل محمد عبد الله زرقون. الاستراتيجية الأوربية والأمريكية تجاه بدل منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة. رسالة ماجستير غير منشورة. القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.2000.

-بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية. دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. رسالة ماجستير. 2011.

كمال محمد عبد القادر. مواقف دول السوق الاوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي من عام 1967-1987.رسالة ماجستير .غزة: كلية الآداب. قسم التاريخ. 2006

مواقع الانترانت.

http://etudiantdz.net/vb/showthread

- محمد السعيد ادريس. الاقليمية الجديدة و مستقبل النظم الاقليمية. في :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx

-لمزيد للتفصيل أنظر موقع الهيئة العامة الاستعلامات المصرية
http://www.sis.gov/VR/union/a.html/link02.htm

-الفهري، المغرب واثق من نجاح ا لاتحاد من أجل المتوسط في
http://www.lahona.com

المغرب يضطلع بدور رئيسي في إطار الاتحاد من أجل المتوسط في
http://www.hespress.com

-السيد يوسف العمراني، الوضع المتقدم للمغرب ينسجم مع مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في http://www.maec.gov.ma

-خوليو غودي. الاتحاد من اجل المتوسط :ولادة عسيرة ام عملية اجهاض؟ وكالة الانباء العالمية (يوليو)
http://www.ipsinternational.org

-سامية بيبرس، الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو-متوسطية في
http://etudiantdz.net

-الرئيس بن علي يدلي بحديث لصحيفة لابريس: تجديد آليات التعاون بين تونس وفرنسا لملاءمتها مع الأولويات الجديدة للبلدين في: http://assabah.com.tn

-أكرام بو عجيلة.الاستثمارات الفرنسية في تونس. احتلال الصدارة في الاستثمارات والمشاريع والتمويلات في الاقتصاد التونسي في: http://www.turess.com

-حكومة النهضة تستمر في محاولات النظام السابق لاعتماد تونس شريكا متقدما للأوروبيين في : http:www.elahmed.com

-مجمد السيد سليم . "الاتحاد الاوروبي و الصراع العربي –الاسرائيلي .فاعلية غائبة" .السياسة الدولية في :http ://digital.ahram.org.eg ?

-محمد هشام محمد اسماعيل. "موقف الاتحاد الاوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة 1093-2009". الدوحة :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات. في www.dohainstitute.org:

- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس) .اتفاق الشراكة بين الاتحاد الاوروبي و اسرائيل و الخروقات التجارية الخاصة بمنتوجات المستوطنات . طاولة مستديرة (5) .في http://www.mas.ps:

- مذكرات إعلانية أورو -متوسطية: الشراكة الأورو -المتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا، المفوضية الأوروبية، جانفي 2005 :

http://europa.eu.nt/comm/europeaid/projects/med/régional_enhtm

-صالح زياني .مقاصد السياسة المتوسطية الامنية. الصالح العام في المتوسط: http://www .bouhania.com

-زهير بوعمامة. السياسة الاوروبية للجوار: دراسة في مكون الاثار السلبية للجوار على الامن الاوروبي. ص 245. عن: http://www.univ-biskra.dz

-احمد اسماعيل .قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من افريقيا الى الغرب. عن: http:www//.qiraatafrican.com - اوروبا تتصدي للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الامنية. عن: http:www//.alhoukoul.com

الكتب باللغة الفرنسية

-Bichara Khader .Le partenariat . Euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone. Paris : L'Harmattan.1997

-Bichara Kader. Géopolitique de la proximité, Paris : L'Harmattan. 1994

-Christian Reymond et Abdelkader .Saidahmed .l 'avenir de l'espace méditerranéen .Paris :Publisud .1991

-Fathallah .Oualalan. Après Barcelone..le Maghreb est nécessaire :Paris :l'harmattan .1996

Revues et Périodiques

-Samia et Madalou. "55 millions d'euro pour l'Algérie ". La Tribune N° 2857. 2004

-George Joffe . "La Libye et l'Europe" .Dossier coordonné par Luis Martinez. Machrek- Maghreb. N°170. 2000

-Mohamed Mokddem. "La Libye entre impératifs énergiques et logiques politiques". Actualités du Moyen –Orient et du Maghreb. N°12. Septembre.2009 .

-Parlement européen .Direction générale . politique extérieure de l'Union. la Libye Expo/B/ polocep/ note/ N 12. 2005

-Isabil Schäfer. Une politique européenne de voisinage reformée et la novelle Tunisie" . Etudes Internationales .N°:120/3/2011

-Abdelaziz Rozgallah . "Statut avance et émigration: La dimension de l'émigration: le cas de la Tunisie" .Etudes Internationales. N°:120/3/2011.

-Yues Veyrier .Avis et Rapport du Conseil Économique, Social et environnemental 2009" .L Union Européenne et ses relations de voisinage . P 26.

-Jean-François Jamet.«Les défis politique et économique de l'Union pour la méditerranée». Question d'Europe .N93.2008.P8.

-Charles Zorgbibe. "La Médité année Nouvelle ligne de front ?". Revue politique et partenariat . N° 80. 95.

-J. Raouf. "Pour 800.000 demandes, 250.000 visas délivrés aux Algériens en 2003". le Quotidien d'Oran. 19 février. 2004

-J. Barou . "Un danger islamiste, existe t- il en France?" .Homme et Migration . N°: 1183. 1995

-Caldaguès Michel, Boyer André . "Eurofor et Euromarfor, des capacités européennes en Méditerranéen". Rapport du sénat. N°: 183. Union Européenne . 1995-1998

-Mer Commune, sécurité commune" .Confluences. N°2. 92. P 34. Bernard Ravenelle

SITES INTERNET

- Ridha chkoundali. Un nouveau modèle de développement pour la Tunisie .in: http://www.iemed.org .

-Nabil Alimi. Accord de libre échange synchronisation des cycles économiques: Cas de la Tunisie et l'Union européenne. In: http://www.gate.cnrs.fr

-Tunisie. document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2016. instrument européen de voisinage et de partenariat In : http//www.el.europa.eu

-Mohamed Fidhel Troudi. L'Union pour la Méditerranée : le rêve et la réalité » In : http://www.strategicsinternational.com

- Larabi Jaidi Hassan abouayoub. « le Maroc entre la statut avancée et l'union pour la méditerranée» . les Cahiers Bleus, n°12. 2008. In : http://www.fes.org.man

-Luiz Martinez. ''La position de L'Algérie devant L'intégration méditerranéenne''. In :http://www.iemed.org.